البـــاب الرَّابع

مناقشاتٌ ورُدودٌ

وفيه فصلان

الفصل الأوَّل: نَقَدَاتٌ لبعض مسالك المُتقدِّمين

الفصل الثَّاني: مُناقشاتٌ مع المعاصرين

تمهيد

إنَّ موضوعاً كالتَّعارض وحساسيته وأهميَّته لكلِّ مُشتغلٍ بالعلوم الدِّينيَّة، بل والدُّنيويَّة أيضاً، لابدَّ وأنْ يُثير نقاشاً وجِدالاً، ويترك آثاراً على من ولجه أو اقترب من شاطئه.

فقد تختلف في فهم المُتعارض، وتقصر الجهود في رفعه ودفعه، فيستغل البعض وجوده أو توهُّمه فتجتمع السِّهام من متربصٍ أو تتراكم التَّساؤلات من مُشفقٍ وناصحٍ أو من حائرٍ أو مترددٍ.

ولتصويب بعض الأفهام، أو لإزالة بعض الالتباسات رأيت أن أُخصِّص هذا الباب لمثل ذلك، فأتناول ما يمكن أن يتوجَّه النقد به إلى القُدامى والمعاصرين، مع بيان وجه الحقِّ حسبما ظهر لي، ولم يكن مقصودي من هذا الباب برُمَّته تصيُّد عثراتِ وسَقَطَاتِ الَّذين صنَّفوا في التَّعارض، أو تكلَّموا على المُتعارضات في مصنَّفاتهم، إذ النَّقص والخلل، والوهم والخطأ، في كلِّ عملٍ بشريٍّ، ولكنِّي أردت التَّنْبيه على بعض أهمِّ الأخطاء الَّتي اشترك فيها أغلبهم، وكان يمكن ألاّ تكون بقليلٍ من التَّدبُّر والنَّظر، وعدم اتِّباع أُسلوب ردَّة الفعل في التَّآليف، الَّتي اتَّسمت بها بعض مصنفاتهم، أو الانتصار لرأيٍ أو مذهبٍ كما هو عند أغلب من صنَّف في مُشكل الحديث أو مُتشابهِه.

ولا أدَّعي في هذا زيادة علمٍ على علم العلماء الّذين سأتعرَّض لبعض آرائهم أو مقولاتهم وإنَّما هي آراءٌ مطروحة، وأدلةٌ موضوعةٌ، وكلُّ ما أقوم به هو النَّظر فيها والتَّرجيح فيما بينها، ولاسيما إذا ما توافَّرت الكتب الّتي يمكن الاعتماد عليها للتَّوضيح والتَّرجيح.

الفصل الأوّل

نقدات لبعض مسالك المتقدمين
وفيه مبحثان

المبحث الأول: نظرات في أهم مصنّفاتهم

المبحث الثاني: نقدات لبعض مسالكهم

المبحث الأول
نظراتٌ في أهمِّ مصنَّفاتهم، وما قيل فيها

لا أستطيع أن أزعم أنَّ دراستي لمناهج المُتقدِّمين، أو نقدي لبعض مسالكهم سيكون بالتَّوسع المطلوب، نظراً لطبيعة بحثي، ومادَّة رسالتي، ويكفي أنْ أُشير إشاراتٍ، علَّها تكون رؤوس أقلامٍ لمستزيدٍ، وبما أنَّ لكلِّ مقامٍ مقالٌ، فإنَّ المقام هنا يحتمل الإيجاز والتَّنبيه.

وسأتعرَّض لأهمِّ المُصنَّفات بناءً على التَّرتيب الزَّمني الَّذي ظهرت فيه، وكان بالإمكان استحداث ترتيبٍ آخر، ولكنِّي آثرت هذا، علِّي أكون مُصيباً.

المطلب الأوّل: المصنَّفات الّتي ظهرت في القرنين الثَّالث والرَّابع

يعدُّ القرن الهجريَّ الثَّالث من أغنى القرون في تاريخ الفكر العربيِّ الإسلاميِّ، ولا يكاد يُضاهيه إلاّ القرن الرَّابع، نظراً لما كان عليه حال العلم والفِكر وما وصلت إليه الحضارة.

ففي هذا القرن: ظهرت المصنَّفات الحديثيَّة الرَّئيسة، وفيه ظهرت الفِرق واشتدَّ أمرها، وفيه نشطت حركة نقل العلوم، وفيه ازدهرت علوم الفقه والتَّفسير والعربيّة، وفيه ازدهرت العلوم العقليَّة كذلك.

قال د. حسن إبراهيم[1]: «انتشرت الثَّقافة في هذا العصر انتشاراً يدعو إلى الإعجاب بفضل التَّرجمة من اللُّغات الأجنبيَّة وبخاصَّةٍ من اليونانيَّة والفارسيَّة والهنديَّة، إلى العربيَّة، ونضْج ملكات المسلمين أنفسهم في البحث والتَّأليف، وتشجيع الخُلفاء والسَّلاطين والأمراء ورجال العلم والأدب، وكثرة العمران، واتِّساع أُفق الفكر الإسلامي بارتحال المسلمين مشارق الأرض ومغاربها».

(1) تاريخ الإسلام السِّياسي والدِّيني والثقافي والاجتماعي: 3/332، مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة، ط السابعة 1965م.

فالازدهار إذاً شمل جميع أنواع العلوم، ولم يتخلَّف علم الحديث بكافة فروعه عن هذه النَّهضة، بل لقد كان من أكثر العُلوم تأثُّراً بهذه الحالة العلميَّة.

وعلم مختلف الحديث أو «التَّعارض» قد شهد في القرن الثَّالث الهجريِّ باكورة إنتاجه العلمي، واستمرَّ وتطوَّر في القرن الرَّابع، ممَّا يُعطي انطباعاً بأنَّ أهمَّ ما في التَّعارض قد أُلِّف في هذين القرنين، باستثناء بعض الكتب المُميَّزة الّتي ظهرت فيما بعد.

ولم أقصد أن أستوعب ذكر المصنَّفات الَّتي صنِّفت في هذا العصر، إذ إنِّي لا أستطيع ادِّعاء ذلك، ولكنِّي سأذكر المصنَّفات الموجودة في أيدينا من نتاج تلك الفترة.

وأهمُّ المُصنَّفات الّتي تعود لهذا العصر:

أوّلاً: اختلاف الحديث للإمام محمد بن إدريس الشَّافعيِّ:

وقد قيل إنَّه من أوائل الكتب المصنَّفة في هذا الفنّ لكنَّه لم يستوعب، ثمَّ إنَّه قصره على الأحاديث الفقهيَّة وما يتعارض منها.

وقد استطاع الشَّافعيُّ ـ رحمه اللّه ـ لعلو كعبه في علمي الفقه والسُّنَّة، وما انضاف إليهما من علوم اللُّغة والأُصول وسواهما أن يُبلي البلاء الحسن في كتابه المختصر الّذي وضعه لهذا الشَّأن.

وبالنَّظر إلى كتاب مختلف الحديث نجد أنَّ الإمام الشَّافعيَّ قد استعمل فيه الجمع والتَّأليف لدفع إيهام التَّعارض، كما أنَّه استعمل التَّرجيح كلمَّا كان السَّبيل إلى ذلك مُمكناً، فهو لم يُقدِّم شيئاً على حساب آخر، وإنَّما أعملها جميعاً مع حرصه الكبير على أن يقدّم الجمع ما وجد إلى ذلك سبيلاً.

ومن أهمِّ مميزات الكتاب أنَّه لا يجعل القارئ معلَّقا، لا يدري إلى ماذا يذهب فإن كان الأمر يحتمل الجمع علَّل ذلك واستشهد له، وإن كان يستوجب التَّرجيح جزم بترجيحه ودلَّل عليه، وهي ميزةٌ تكاد تكون مفقودةً في المصنَّفات المتأخِّرة، إذ إنَّ القارئ يظلُّ حائراً، نظراً لعدم جزم المؤلف بأمرٍ.

والكتاب حريٌّ بالدِّراسة والبحث بعمق وتعمُّقٍ، بل إنَّ كتب الشَّافعي الأصول كالأم، والرِّسالة، والمختلف بحاجةٍ لأن تُدرس، لاستخراج خلاصةٍ نافعة منها، تكون مُؤازرةً ومكمِّلة لما قام به د. خليل مُلا خاطر لجهود الشَّافعيِّ في اختلاف الحديث.

ثانياً: تأويل مختلف الحديث، لابن قُتَيبة الدِّينوري:

يعدُّ ابن قُتيبة أوّل من صنَّف في مختلف الحديث حقيقةً، إذا فهمنا مختلف الحديث بمعناه الواسع، وإذا فهمنا التَّعارض بمدلوله الشَّامل كما بيَّنت في الباب الثَّاني.

ولهذا فليس من الغريب أن تفوته أشياء أو يقصِّر في أُخرى، ويخطئ في أمورٍ، وهذا يجب ألاّ يُبعدنا عن دائرة الإنصاف في إنزال النَّاس منازلهم، فلا نحفظ للمتقدمين معروفاً، ولا نعترف لهم بجهدٍ بحجَّة وقوعهم في أخطاء وسقطاتٍ، فالمُتقدِّم له فضل السَّبق وفتح المغاليق، والمُتأخِّر يتأمَّل ويستدرك،وابن قُتيبة فوق هذا وذاك، ليس بالمحدِّث المُبرِّز الّذي لا يُشقُّ له غبارٌ، بل فاقه الكثير من العلماء من حيث الحديث والفقه وغيرهما، ولكنَّه تفوَّق عليهم بجُرأته على ولوج هذا الباب.

ولقد تأمَّلت ما قاله العلماء عن ابن قُتيبة وكتابه فوجدتهم يكرِّرون كلمةً قالها ابن الصَّلاح، دون أن يضيفوا إلى جوهرها شيئاً جديداً، وإن كانت موازين العدل تقتضي غير ذلك، وفحوى نقدهم كما قلت يدور على كلمة ابن الصَّلاح[1]: «وكتاب «مختلف الحديث» لابن قُتيبة في هذا المعنى، إن يكن قد أحسن من وجهٍ فقد أساء في أشياء منه قصر باعه فيها، وأتى بما غيره أقوى وأولى».

(1) علوم الحديث: 285، وانظر كذلك: النَّووي ـ التقريب: 94، العراقي ـ التقييد والإيضاح: 285، وشرح الألفية: 2/302. والسَّخاوي ـ فتح المغيث: 3/82 البَلْقيني ـ محاسن الاصطلاح: 425، السُّيوطي ـ تدريب الراوي: 2/196.

وقال ابن كثير[1]: «وكذلك ابن قُتيبة له فيه مجلدٌ مفيدٌ، وفيه ما هو غثٌ وذلك بحسب ما عنده من العلم». ولم تخرج أقوال العلماء عن هذين الرَّأيين في الغالب، وكنت أتمنَّى أن يكون حكم كل عالمٍ مبنيَّاً على استقرائه وتجربته مع الكتاب، وحتَّى يكون الحكم صحيحاً، ووددت لو أنَّ طبيعة البحث تسمح لي باستقراء الكتب المصنَّفة في المختلف والمتعارض ودراستها لبيان مواطن الضَّعف والخلل، ومواطن الإجادة والقوَّة فيها، وحسبي أنَّي سأتعرَّض في المطلب الثَّاني لأمثلةٍ عمليَّةٍ من هذا القبيل، علَّها توضِّح شيئاً، وما سأذكره الآن ما هو إلاّ شذراتٍ قليلة تُناسب طبيعة هذا المبحث، وقد سبق وأن أشرت إلى أنَّ مقصودي ليس التَّتبُّع والاستقراء فيما يخصُّ هذه المسألة.

فابن قُتيبة من المتقدِّمين زمنيَّاً، فهو من أقران التِّرمِذي، وأبي داود، وابن ماجه، أي في عصر ازدهار الرِّواية ومع ذلك لم يروِ الأحاديث بالأسانيد إلاّ في القليل النَّادر بعكس الشَّافعيِّ ومن جاء بعده ممَّن صنَّف في المختلف. ولعلَّ هذا راجعٌ إلى الهدف الأساسيِّ لابن قُتيبة وهو إزالة التَّعارض والتَّناقض والوقوف في وجه المُعترضين. وقد تضعف إجاباته أحياناً نظراً للمنطلق الّذي ارتضاه، والطَّريق الّذي سلكه، ومع ذلك فلا تخلو إجاباته من اتِّباعٍ المنهج السَّديد في درء الشُّبهات، وأقصد بذلك النَّظر بالسَّند أوّلاً، ونقد الحديث[2] والتَّرجيح قبل التَّسليم بالتَّعارض وهذه تُحسب له، ثمَّ ما سلكه من كثرة استشهاد بكلام العرب وأشعارهم[3] ليُبيِّن أنَّ ما جاء في الأحاديث المنتقدة ليس بمستغربٍ أو منكرٍ في لُغة العرب، ممَّا يقرِّب للأفهام ما يُراد من تفسير الحديث، وممَّا يجدر التَّنويه به أنَّ ابن قُتيبة قد تناول عمليَّاً التَّعارض بالمفهوم الواسع في حين قصرَّت أقلام من جاء بعده إلى ترجمة ذلك نظريَّاً.

---

(1) الباعث الحثيث: 2/418.

(2) انظر: تأويل مختلف الحديث: 147، 150.

(3) المصدر السَّابق في مواضع عده: 92،121، 151 وغير ذلك.

وبالجملة فإنَّ كتاب ابن قُتيبه قد سدَّ ثغرةً مهمَّةً، لم يتقدَّم لسدِّها أحدٌ في عصره ممَّا يُجبرنا على تقدير واحترام جهوده، وحفظ هذه المنقبة له، أمَّا ما قصَّر فيه فموضعه ليس هنا.

ثالثاً: تهذيب الآثار لابن جريرٍ الطَّبريِّ:

هذا الكتاب ذو شُهرةٍ واسعةٍ، ومكانةٍ عاليةٍ عند أهل العلم، واسمه الكامل: «تهذيب الآثار وتفصيل معاني الثَّابت عن رسول الله ﷺ من الأخبار»[1].

وهو من عجائب كُتبه كما قال مترجموه، ووصفوا الكتاب بأنَّه «يتعذَّر على العلماء عمل مثله وتصعب عليهم تتمَّته»[2]. وقال الخطيب[3]: «لم أرَ سواه في معناه، إلاّ أنَّه لم يتمَّه».

وقال الفرغاني[4] في «تاريخه»: «وابتدأ بتصنيف»: «تهذيب الآثار»: وهو من عجائب كتبه، فابتدأ بما رواه أبو بكر الصِّدِّيق رضي الله عنه ممَّا صحَّ بسنده، وتكلَّم على كلِّ حديثٍ منه، فابتدأ بعلله وطرقه، وما فيه من الفقه والسنن واختلاف العلماء، وحججهم وما فيه من المعاني، وما يطعن فيه الملحدون، والرَّدّ عليهم، وبيان فساد ما يطعنون به، فخرَّج منه مسند العشرة، وأهل البيت والموالي، ومن مسند ابن عباس قطعةً.

وقد استعرضت المجلدات المطبوعة من الكتاب وقرأت منها المباحث، فرأيت أنَّ الطَّبري رحمه الله قد تميَّز بميزةٍ مهمَّةٍ جداً، ينبغي توفُّرها فيمن أراد التَّصدِّي للأحاديث المتعارضة وهذه الميزة تتمثَّل بجمع الطُّرق والألفاظ والتَّوسع في إيرادها وهو ما لا يكاد يُقاسمه فيه أحدٌ.

---

(1) كما هو مثبتٌ على الجزء الأوّل من المطبوع، بتحقيق د. ناصر بن سعد الرشيد وعبدالقيوم عبد رب النبي، مطابع الصفا، مكة 1402هـ.

(2) انظر الحموي ـ معجم الأُدباء: 75 - 18/74

(3) تاريخ بغداد: 2/163.

(4) انظر: الداوودي ـ طبقات المفسرين: 2/115.

ثمَّ إنَّ منهجه أن يُورد الحديث موضوع البحث ويبيِّن صحَّته عنده وطعن الآخرين فيه، ولا يترك شاردةً ولا واردةً تتعلّق في الحديث إلاّ أتى بها، فمثلاً نراه قد تعرَّض لحديث نفي العدوى في خمسٍ وثلاثين ورقة[1]، ذكر فيها حديث الباب عن الصَّحابي صاحب المُسند ثمَّ يأتي بالشَّواهد والطُّرق والألفاظ المتنوِّعة الّتي تفيد المعنى نفسه. وبعد أن يستوفي هذا يذكر التَّعارض الوارد في هذا المقام ويجمع أحاديثه كما فعل في الحديث المستشهد به، ولا يفوته أن يذكر الأحاديث القوليَّة والفعليَّة، بل إنَّه يذكر أقوال وأفعال الصَّحابة فيما يتعلَّق بأحد الحديثين؛ المنتقد أو حديث الباب، وهكذا..... ممَّا يجعل من يطالع كتابه يستخرج مراده من خلال تعليقاته وطريقة عرضه للأحاديث.

ووجدته يتوسَّع في إيراد الانتقاد وعلل الخبر فقال عند سياقه لحديث مرويٍّ عن عليٍّ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال[2]: «مَنْ يَضْمَنُ عَنِّي دَيْنِي وَيَقْضِي عداتي وَيَكُونُ مَعِي فِي الجَنَّةِ»، أو نحو ذا، قلت: أنا.

قال[3]: وهذا خبرٌ عندنا صحيحٌ سنده، وقد يحب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيحٍ لعللٍ:

إحداها: ما ذكر من اضطراب الرُّواة فيه عن الأعمش فيرويه شريكٌ عنه، عن المنهال عن عبّاد عن عليٍّ. ويرويه أبو بكر بن عيَّاش عنه، عن عمرو بن مُرَّة، عن عبد اللّه بن الحارث عن زهير بن الأقمر عن عليٍّ عن النَّبيِّ ﷺ.

والثَّانية: أنَّ الأعمش عندهم مُدلِّسٌ ولا يجوز عندهم قبول خبر المدلّس إلاّ ما قال فيه: حدّثنا أو سمعت وما أشبه ذلك.

---

(1) تهذيب الآثار: 38 -1/3.

(2) تهذيب الآثار: 1/54 وأخرجه كذلك أحمد في المسند 1/111 وفي تفسير ﴿وأنذر عشيرتك﴾ من فضائل الصحابة: 2/700 رقم 1196 و 2/712 رقم 1220 وانظر: مرويات الإمام أحمد في التفسير 3/316 جمع وتخريج: أحمد البرزة، ومحمد بن رزق الطرهوني، وحكمت ياسين، مكتبة المؤيد، السعودية، ط الأولى 1414هـ/1994م.

(3) تهذيب الآثار: 1/55.

والثَّالثة: أنَّهم لا يرون الحجَّة تثبت بنقل المِنهال بن عمروٍ.

والرَّابعة: أنَّ شريكاً عندهم غير مُعتمدٍ على روايته.

والخامسة: أنَّ هذا الحديث، حديثٌ قد حدَّث به عن المنهال بن عَمروٍ وغيره الأعمش فقال فيه عن المنهال بن عَمروٍ، عن عبد اللّه بن الحارث، عن عبد اللّه ابن عبّاس، عن علي بن أبي طالب، عن النَّبيِّ ﷺ.

والسَّادسة: أنَّ الصِّحاح من الأخبار وردت في دُيون رسول اللّه ﷺ ومواعيده بعده بأنَّ الّذي تولَّى قضاءها وإنجازها عنه أبو بكرٍ الصِّدِّيق ـ رحمه اللّه ـ قالوا: ولو كان المتضمن ذلك من رسول اللّه ﷺ علي بن أبي طالب لم يتولَّ قضاءها أبو بكر، بل كان الّذي يتولى ذلك بعد وفاة رسول اللّه ﷺ عليّاً لو كان وصَّى رسول اللّه ﷺ في ذلك.

فنُلاحظ توسُّع ابن جريرٍ ـ رحمه اللّه ـ في إيراد الاعتراضات، وهذه تُحسب له، وما ذكره من تعارضٍ مع الصِّحاح وغير ذلك، ولكنَّه رغم ذلك حكم بصحَّة الحديث وهذه تُحسب عليه، وليس هاهنا موضع بسطه.

رابعاً: «مُشكل الآثار» و «شرح معاني الآثار» لأبي جعفرٍ الطَّحاويِّ:

يعدُّ أبو جعفرٍ الطَّحاويُّ من أئمَّة هذا الشَّأن وقد شارك بمصنَّفين لهما مكانتهما في علمي الحديث والفقه، ولقد اهتم العلماء بكتاب «مشكل الآثار» وحده في النَّظر إلى التَّعارض ودفعه، والقليل منهم مَن تنبَّه لشرح معاني الآثار مع أنَّ فيه شيئاً كثيراً من التَّعارض والاختلاف[1]، ولكنَّ المشكل اشتهر لأنَّه مُخصَّصٌ لهذه الغاية ثمَّ إنَّ الطَّحاويَّ قد أجاد فيه أكثر، وبدا مختلفاً عمَّا هو عليه في شرح المعاني، ولعلَّ هذا يرجع إلى طبيعة كلٍّ منهما والغاية الّتي وُضع لأجلها، وقد كنت أرى نظريَّاً قبل قراءة الكتابين أنَّ هذا راجعٌ لوقت تصنيف كلٍّ من الكتابين إذ «شرح المعاني» أوّل مصنَّفاته و«مشكل الحديث» آخرها[2].

(1) انظر: الصَّنعاني ـ توضيح الأفكار: 2/426.

(2) انظر: القرشي ـ الجواهر المضية في طبقات الحنفية: 1/276.

ولكنّي آثرت اللُّجوء إلى هذا الافتراض، نظراً لما هو عليه كتاب «شرح المعاني» بل إنّي في شك من المعلومة الّتي تجعله أوّل مصنَّفات الطَّحاوي، إذ إنَّ ملامح الصَّنعة الحديثيَّة بارزةٌ فيه، وكذا الآراء الفقهيَّة والتَّرجيحات الّتي يذكرها الطَّحاويُّ بعد كلِّ مجموعةٍ من الرِّوايات.

وشرح معاني الآثار هو من أفضل كُتب الرِّواية لدى الحنفيَّة، إذ ضمَّنه مؤلِّفه علماً كثيراً، وأسانيد متنوِّعةً، ورجَّح مذهب الحنفيَّة في أكثر مواطن الكتاب ولو بالتَّعسُّف وادِّعاء النَّسخ على الأحاديث كما سيأتي معنا فيما بعد.

أمَّا الكتاب الآخر «مشكل الآثار»، فشأنه يختلف. إذ لم يُمحِّضه صاحبه للمسائل الفقهيَّة إذ فيه الفقه، والحديث وما يخصُّ القرآن أو الواقع وغير ذلك من الوجوه الّتي تصلُح أن تكون وجهاً من وجوه التَّعارض والتَّناقض، فيصدُق عليه اسمه الّذي وُضع له، لكنَّه لم يرتبه على نسقٍ معيَّنٍ، ولا ضمَّ كلَّ مُشكلٍ إلى شكله، فاهتمَّ بذلك مختصرو الكتاب فكملوا نقصه وانتقدوا عليه مواضع[1].

ولقد كان للطَّحاويِّ في هذا الكتاب رأيٌ في تصحيح الأحاديث وتضعيفها، إذ إنَّه يتكلَّم على هذا أحياناً ويميل إلى عدم صحَّة بعض الأحاديث، ولكنَّه كغيره ممَّن صنَّف في دفع التَّعارض يبدأ بالجمع وإزالة التَّعارض بعد أن يُضعِّف الحديث أو ينقده وسأتعرَّض لهذه المسألة في المبحث الآتي.

وأهمُّ ما يمتاز به كتاب «مشكل الآثار» جُنوح صاحبه نحو الجمع أوّلاً مخالفاً بذلك جماهير الحنفيَّة الّذين يُقدِّمون التَّرجيح أو النَّسخ على الجمع، كما بيَّنت ذلك في الباب الثَّالث، ممَّا يعدُّ انحيازاً لجانب المُحدِّثين في هذه المسألة، فينضمّ بذلك للمحقِّقين من الحنفيِّة الّذين رأوا هذا الرَّأى أيضاً.

---

(1) ممَّن اختصره: أبو الوليد الباجي، ومنه نسخة في المتحف البريطاني كما في مقدمة شرح المعاني: 1/53 واختصر هذا المختصر جمال الدين أبو المحاسن وسمَّاه «المعتصر من المختصر»، وهو مطبوعٌ.

والكلام على مُصنَّفات القرنين الثَّالث والرَّابع في «التَّعارض» واختلاف الحديث يجرُّ للكلام على مصنَّفين مهمَّين احتويا الشَّيء الكثير من هذا الأمر.

وهما «صحيح ابن خُزَيمة» و«صحيح بن حِبَّان» إذ إنهما ممَّن تخصَّص في دفع التَّعارض والاختلاف عن الحديث بواسطة الجمع والتَّأليف والتَّأويل والتَّوجيه وقد بالغا أحياناً في ذلك، ولكن ممَّا يُحسب لهما أنَّهما بذلا جهوداً مميَّزةً في سبيل دفع إيهام التَّناقض من خلال جمع الرِّوايات، والاستفادة من تنوُّع ألفاظها، وهو ما عبَّر عنه ابن حِبَّان بالدَّوران على أطراف الخبر، وجمع ألفاظه، وهو أمرٌ مهمٌّ ـ كما قدَّمت ـ للمُشتغل بالحديث وللمُتصدِّي لهذا الأمر وهو ما يكاد ينقص أغلب من تكلَّموا في هذا الشَّأن من القدماء، ولا يكاد يتفطَّن إليه المحدَثون، بل إنَّهم ـ ولاسيما من توسَّع في انتقاد المحدِّثين ـ قد انتقدوا أحاديث لو كلَّفوا أنفسهم عناء البحث عن ألفاظها لما تفوَّهوا بشيء ممَّا قالوه. وقد تكلَّمت على شيء من هذا في البابين الأوّل والثَّالث، وسيأتي بعض ذلك في الفصل الآتي.

المطلب الثَّاني: مصنَّفات ما بعد القرن الرَّابع

لم يتوقَّف التَّصنيف في هذا العلم شأنه كشأن سائر أنواع علوم الحديث، إلا إنَّنا وجدنا تنوُّعاً في التَّصنيف، ونُضجاً أكثر في التَّأليف وهو أمرٌ منطقيٌ، إذ إنَّ المتأخِّر غالباً ما يستفيد من عثَرَات وسقَطَات المتقدِّم، وينظر مواضع الإجادة فينسج على منوالها، وإلى مواضع الخلل فيجتنبها، والتَّقصير فيكمِّلها.

وأهمُّ المصنَّفات في هذه الفترة:

أوّلاً: مشكل الحديث وبيانه لأبي بكر بن فُورَك

وهذا الكتاب له وضعٌ خاصٌّ إذ لا ينطبق عليه ما انطبق على ما سبق من الكتب، فهو وإن بحث في مشكل الأحاديث والأخبار إلاّ أن وجهته غير حديثيَّة، وصاحبه ابن فُورَك لا يُعرف بطلب الحديث، بل إنَّ مترجميه ركَّزوا على صفةٍ قد

اشتهر بها وهي الكلام، فوصفه ابن عساكر[1] بـ «الأديب، المتكلِّم الأُصولي، الواعظ النَّحويُّ». وبنحو هذا وصفه السُّبكي فقال[2]: «الإمام الجليل، والحبر الذي لا يُجارى فقهاً وأصولاً وكلاماً ووعظاً ونحواً».

فليس من الغريب إن وجدنا حضور الكلام في كتابه وغياب الحديث، بل إنَّ الغاية الّتي من أجلها صنَّف كتابه لها تعلُّقٌ بالكلام، فقال[3]: «أمَّا بعد فقد وفقت أسعدكم الله بمطلوبكم، ووفقنا الإتمام بما ابتدأنا به، على تحرِّي النُّصح والصَّواب إلى إملاء كتابٍ نذكر منه ما اشتهر من الأحاديث المرويَّة عن رسول الله ﷺ ممَّا يوهم ظاهره التَّشبيه ممَّا يتسلَّق به المُلحدون على الطَّعن في الدِّين».

فكتاب مشكل الحديث وبيانه يكاد يكون كتاباً في علم الكلام، ولم يتَّبع فيه قواعد المحدِّثين من حيث النّظر أولاً إلى السَّند ونقده، أو فيما يخصُّ النَّظر في التعارضات.

ولهذا فحضور المسائل الحديثيَّة كان نادراً، فهو قلَّما يتناول حديثاً بالنَّقد أو بالتَّعليل، وإن فعل فلا يمنع هذا أن يُؤوِّل الحديث حتَّى ولو كان ضعفه شديداً وهذه تُحسب عليه كما سأوضح بالأمثلة في المطلب المقبل.

والخُلاصة في شأن كتاب ابن فُورَك، أنَّه لو ضمَّ إليه معرفةً حديثيَّةً جيِّدة فنقد وعلَّل وصحَّح وضعَّف ثمَّ طعَّم كتابه بتفسيرات أهل الحديث لما أورده من الأحاديث المُستشكلة لكان لكتابه شأنٌ آخر، وصدى أكبر وأعظم.

ثانياً: كشف «مشكل الصحيحين» و«التحقيق في أحاديث الخلاف» لابن الجَوْزي.

هذان الكتابان لابن الجَوْزيِّ يتناولان موضوع التَّعارض، أحدهما يتناول التَّعارض بإطلاقٍ، ولكنَّه اقتصر على الصَّحيحين، ولقد استعرضت الجزء الأكبر

(1) تبيين كذب المفتري: 232.
(2) طبقات الشَّافعية الكبرى.
(3) مشكل الحديث وبيانه: 32.

منه المحفوظ في دار الكتب الوطنية بتونس، فوجدته يشير إلى إشكالات ذُكرت على بعض أحاديث الصَّحيحين أو أحدهما، وغالباً ما كانت إجابته متَّفقة مع توجيهٍ سابقٍ لأحد العلماء، ولكنَّ هذا لا يعني أنَّه لم يكن له آراؤه المستقلَّة بل ونقداته الموفَّقة «للصَّحيحين» ومنها ما رواه البُخاري[1] عن بعض أزواج النَّبيِّ ﷺ أنَّهن قلن للنَّبيِّ ﷺ: أيُّنا أسرع بك لحُوقاً؟ قال: «أطْوَلُكُنَّ يَداً» فأخذوا قصبة يزرعونها، فكانت سودة أطولهن يداً فعلمن بعد أنما كانت طول يدها في الصَّدقه وكانت أسرعهن لحُوقاً به، وكانت تحبُّ الصَّدقة.

قال ابن الجَوْزي[2]: «هذا الحديث غلطٌ من بعض الرُّواه والعجب من البُخاريِّ كيف لم ينبِّه عليه، ولا أصحاب التَّعاليق ولا الحُميدي ولا علم بفساد ذلك الخَطَّابي، فإنَّه فسَّره: وكان لحُوق سودة من أعلام نبوَّته، وكلُّ ذلك وهمٌ، وإنَّما هي زينب، فإنَّها كانت أطولهن يداً بالعطاء،.... وتوفيت زينب سنة عشرين وهي أوَّل أزواجه لحُوقاً به، وسودة إنَّما توفيت سنة أربعٍ وخمسين».

أحاديث الخلاف بين الفقهاء، وكان يميل في الغالب إلى مذهبه الحنبلي، والاحتجاج له بالمرويات.

وكان يمكن أن يُضاف كتاب «دفع شبه التَّشبيه» الّذي كرَّسه للأحاديث العقيدية وجنح في تفسيرها على خلاف مذهبه، فكان يُصيب في التَّأويل تارةً ويتعسَّف فيه أحياناً، بل ويدَّعي أنَّ الأحاديث مرويَّةٌ بالمعنى حيناً آخر، ممَّا يجعلنا نصنِّف هذا الكتاب من باب ردَّات الفعل، إذ إنه بناه على مناقضة مبالغة بعض الحنابلة في الإثبات ـ أي إثبات الصِّفات ـ ولست في صدد محاكمة الكتاب أو تقييمه لأنَّ ذلك يحتاج إلى جهدٍ مستقلٍّ، وإنَّما هي إشارةٌ فحسب.

بقي أن أُشير إلى أنَّ هناك مصنَّفات أُخرى وقفت على بعضها مخطوطاً ككتاب ابن اللبَّان وبعضها لم أقف عليه لتعذُّر ذلك بعد المحاولة، وبعضها طبع مؤخَّراً ككتاب العلائي «التنبهات المجملة».

(1) الصحيح، الزكاة/باب 11، 2/115.
(2) كشف مشكل الصحيحين: 285ب.

أمَّا كتاب ابن اللبَّان فهو مخصَّصٌ للآيات والأحاديث الّتي يُطلقون عليها لفظ: «الآيات والأحاديث المتشابهة» ويقصدون بذلك آيات وأحاديث الصِّفات.

أمَّا كتاب العلائي «التَّنبهات المجملة على المواضع المُشكلة»، فهو كتابٌ قيِّمٌ ومهمٌّ قد نبَّه صاحبه إلى قضايا وقعت في الصَّحيحين وهي من أوهام الرُّواة، وقد أجاد العلائي وأفاد في هذا المصنَّف الصغير الحجم الكثير الفائدة، وتنوَّعت أساليب نقده للصَّحيحين أو أحدهما أو ما سواهما من كتب السُّنَّة، فتارةً يستعين بالتَّاريخ لتعيين الوهم أو الخطأ وتارةً بمقارنة المرويَّات، وأحياناً بكتب الأنساب والنَّسابين.

والكتاب فيه نفسٌ طيِّبٌ، وجُرأةٌ مُنضبطةٌ لو توفَّرت لمن يتصدَّى لدفع المُتعارضات بأن يقوم بترجيح الرَّاجح ولو كان المرجوح من روايات الصَّحيحين أو أحدهما وبيان الوهم ولو وقع في أحد الكتابين، ـ بشرط أن يكون هذا المتصدي من أهل الصَّنعة والمقدَّمين فيها، والواقفين حقيقةً على أطراف ما يريدون نقده ـ لما عانينا من هذا الكمِّ الهائل من التَّأويل المُتعسِّفة بالرَّغم من ظهور وجه الحقِّ في هذه المسألة أو تلك. ولو أردنا أن نفتح باب التَّأويل على مصراعيه لما ثبت لنا شيء نتشبَّث به». والمؤلف ـ رحمه الله ـ ينبِّه على بعض هذه التَّأويل[1] الّتي أرهقتنا وما زالت.

هذه إشارةٌ إلى بعض المصنَّفات الَّتي أردت أن أُجمل فيها بعضاً من مناهج العلماء، أو حسناتهم، وما يُحسب لهم أو عليهم، مُدَّخِراً النَّقد ـ الّذي قد يطال بعضهم ولا يطال آخرين ـ لكثرة المادَّة المعروضة أمامي إلى المبحث الآتي.

(1) انظر: ص 78.

المبحث الثَّاني
نَقَدَاتٌ لبعض مسالكهم

إنَّ النَّقد الّذي يتوجَّه لجهود السَّابقين يمكن أن يكون أكثر بكثيرٍ ممَّا سأتناوله ولكنِّي أردت أن أستعرض نماذج يمكن أن تنطبق على حالاتٍ كثيرةٍ مشابهةٍ، لأنَّ استقصاء ذلك ليس في قدرتي وطاقتي، ثمَّ إنَّه ليس من شروطي وغايتي، فما يبلِّغ الهدف هو مرادي.

وجعلت نقَدَاتي المتوِّجهة على شكل عناوين رئيسةٍ قد أجد بعضها عند الجميع، وقد يتفرَّد بعضهم بأمرٍ أوَّجه النَّقد له فيه، وذلك حسب طبيعة كتابه وبحثه.

المطلب الأوَّل: التَّكلُّف في الجمع

سبق وبيَّنت في الباب الثَّالث أنَّ الجمع هو أوّل ما يجب أن تتوجَّه إليه همَّة من يعالج التَّعارض، وهذا الأمر كالإجماع بين المحدِّثين، وعليه أغلب الفقهاء والأُصوليين، إلاّ أنَّ ذلك لا يعني بحالٍ أن نتطلب آراء مهجورةً، أو وجوهاً غريبةً في الحديث والفقه وغيرهما للوصول إلى الجمع، فوجه الجمع يجب أن يكون صحيحاً، وإلاّ لما كان للجمع فائدةٌ، بل إنَّه يزيد في التّعارض ولا يُنقصه أو يدفعه، وكذا كلُّ جوابٍ في غير مكانه.

وعند قراءتي للكتب المُتخصِّصة في «مختلف الحديث» و«التَّعارض» وجدت فيها الشيء الكثير من هذا، ولعلَّه يرجع إلى حرص المتصدِّين لإزالة التَّعارض على عدم إهمال أيِّ نصٍّ، وإظهار القدرة على التَّأليف بين كلِّ ما يُدَّعى عليه التَّناقض، غير ناظرين إلى ما سيشكِّله ذلك من تناقضٍ أقوى وتعارضٍ أكبر. بل إنَّني دُهشت عندما رأيت أن الجميع يكادون يشتركون في هذه المسألة، ممَّا شكَّل ضربه وجَّهها البعض لهذه الجهود.

ومن أمثلة التَّكلُّف في الجمع ما ذكره ابن قُتيبة فقال[1]: «قالوا: حديثان متناقضان، قالوا: رويتم عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «الأئمَّة مِنْ قُريْشٍ» ورويتم أنَّ أبا بكرٍ الصِّدِّيق احتجَّ بذلك على الأنصار يوم سقيفة بني ساعدة، ثمَّ رويتم عن عمر رضي الله عنه أنَّه قال عند موته[2]: لو كان سالم مولى أبي حُذيفة حيَّاً ما تخالجني فيه الشَّكُّ. وسالم مولى لأبي حُذيفة، وإنَّما هو مولى لامرأةٍ من الأنصار وهي أعتقته وربَّته، ونُسب إلى أبي حُذيفة بحلفٍ. فجعلتم الإمامة تصلح لموالي الأنصار، ولو كان مولىً لقريشٍ لأمكن أن تحتجُّوا بأنَّ مولى القوم منهم ومن أنفسهم. قالوا: وهذا تناقضٌ واختلافٌ.

قال أبو محمد ـ أي ابن قتيبة: «ونحن نقول: إنَّه ليس في هذا القول تناقضٌ وإنَّما يكون تناقضاً لو قال عمر: لو كان سالم حياً ما تخالجني الشَّكُّ في توليته عليكم، أو في تأميره فأمَّا قوله: ما تخالجني الشَّكُّ فقد يحتمل غير ما ذهبوا إليه، وكيف يُظنُّ بعمرٍ رضي الله عنه أنَّه يقف في خيار المهاجرين والّذين شهد لهم رسول الله ﷺ بالجنَّة فلا يختار منهم ويجعل الأمر شورى بينهم ولا يتخالجه الشَّكُّ في توليته سالماً عليهم رضي الله عنه، هذا خطأٌ من القول وضعفٌ في الرَّأي».

ثمَّ خلص ابن قُتيبة إلى أنَّ قول عمر رضي الله عنه: ما تخالجني الشَّكُّ يتنزَّل على تقديمه للإمامة في الصَّلاة.

ولا يخفى ما في هذه الأقوال من تكلُّفٍ وبُعْدٍ عن المنهج الأصوب في تناول مثل هذه الأمور، فمحاولة صرف كلمة عمر عن ظاهرها ـ في ظنِّي ـ لا يعني شيئاً، ولا سيما في السِّياق الّذي قيلت الكلمة لأجله، ورحم الله ابن قُتيبه لو سلك ما كان يجب عليه أن يسلكه لما اضطر لهذه الاحتمالات، وهذه التَّأويلات.

فقول الرَّسول ﷺ لا يعارض أبداً بقول صاحبٍ، فالحديث مقدَّم على أقوال الصَّحابة والتَّابعين بلا خلافٍ، والحالة عندنا هكذا، فَلِمَ نلتمس وجوه الجمع والتَّرجيحُ مفروضٌ علينا؟

(1) تأويل مختلف الحديث: 83.

(2) انظر: ابن سعد ـ الطبقات: 3/343 بإسنادٍ فيه علي بن زيد بن جُدعان، وفيه ضعيفٌ.

ثمَّ إنَّ من الواجب على ابن قُتيبة ـ رحمه الله ـ أن يطرح بعض الاحتمالات قبل أن يجزم بوجهة نظرٍ معيَّنةٍ من الحديث، ويجيب عن تلك الاحتمالات، مثل:

1- لعل الحديث لم يبلغ عمر رضي الله عنه كحديث الاستئذان.

2- لعل الكلمة لم تثبت عن عمر.

3- وإن ثبتت هل يجوز أن توضع هي وأقوال الرَّسول ﷺ في مرتبة واحدة؟

فقول الصَّاحب لا يعارض أبداً قول الرَّسول ﷺ وإن كان صدر بها عن رأيه، فما أسهل أن نقول: إنَّ الحديث لم يبلغه. لذا قال ابن عبد البرِّ[1] بعد سياقه هذه الكلمة عن عمر رضي الله عنه: وهذا عندي أنَّه كان يصدر فيها عن رأيه ـ والله أعلم ـ.

وممَّا يبيِّن تكلُّف الرَّدِّ عند ابن قُتيبة ما رواه أبو نعيم في «الحلية»[2] بسندٍ فيه ضعفٌ عن عمر بن الخطَّاب أنَّه قال: «لو استخلفت سالماً مولى أبي حُذيفة فسألني عنه ربي ما حملك على ذلك؟ لقلت: رب سمعت نبيَّك ﷺ يقول: إنَّه يحبُّ الله تعالى من قلبه».

فهذا الحديث ولو ورد بضعفٍ يسيرٍ إلاّ أنَّ تفسيره لقول عمر السَّابق أولى من التَّخمين والظَّنِّ والاحتمال.

ولست أدري هل اجتزأ ابن قُتيبة هذا الانتقاد فقط من مقولات الطَّاعنين، أم لم يطَّلع على بقية اعتراضاتهم، إذ أورد الرَّازيُّ[3] اعتراضاتهم كما يلي: «روى أبو بكر وعمر رضي الله عنهما يوم السَّقيفة أنَّه عليه السلام قال: «الأئمَّة من قُرَيْشٍ». ثمَّ رويتم أشياء ثلاثة تناقضه:

أحدها: قول عمر... إلخ.

ثانيهما: أنَّه عليه الصَّلاة والسَّلام قال: «اسْمَع وَأطِعْ وَلَو كَانَ عَبْداً حَبَشِيّاً».

---

(1) الاستيعاب: 2/71.

(2) 1/177، وكذا سياق ابن سعد فقد جاء فيه: لو أدركني أحد رجلين فجعلت هذا الأمر إليه لوثقت فيه، وسمَّى أبا عُبيدةَ وسالماً مولى أبي حُذَيفة.

(3) المحصول: 4/322-323.

وثالثهما: قوله عليه السلام[1]: «لَو كُنْتُ مُسْتَخْلِفاً مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ أحَدَاً مِنْ غَيْرِ مَشُورَةٍ لاسْتَخْلَفْتُ ابْنَ أُمِّ عَبْدٍ».

وهذه الانتقادات ـ ولاسيما الثَّالث ـ أقوى من الّذي اقتصر على إيراده ابن قُتيبة لأنَّ دفع ما أورده سهلٌ ميسورٌ كما بيَّنت أمَّا الانتقاد الثَّاني فقد سبقت الإجابة عنه في الباب الثَّالث.

أمَّا الانتقاد الثَّالث فهو أقوى ما يمكن أن يُتمسَّك به، بالإضافة إلى الانتقاد الثَّاني الّذي سبق الكلام عليه، وعند اتِّباع الخُطوات الصَّحيحة لدفع التَّعارض قد نصل لدفع هذا الاعتراض أيضاً.

وأوَّل الخطوات كما سبق وبيَّنت؛ هي التَّأكُّد من صحَّة الخبر، والنَّظر هل يرتقي ليعارض الصَّحيح الثابت أم لا؟ فالحديث مرويٌّ بعدَّة أسانيد عن عليٍّ رضي الله عنه ترِدُ إلى طريقين عن أبي إسحاق السَّبِيعي عن عاصم عن عليٍّ، وعن أبي إسحاقٍ عن الحارث عن علي، فالحديث يدور على أبي إسحاق السَّبِيعيِّ، وهو ثقةٌ إلاّ أنَّه اختلط بآخره، والرُّواة عنه في أسانيد الحديث بعضهم سمع منه قبل الاختلاط وبعضهم بعده فيزول المحذور من ناحيته.

أما شيوخ السَّبِيعيِّ في الإسناد فهما الحارث الأعور، وعاصم بن ضمرة.

والحارث الأعور رجلٌ ضعيفٌ[2]، بل لقد اتَّهمه بعضهم وكذَّبه الشَّعبي وأبو إسحاق الرَّاوي عنه، وقد حاول البعض توثيقه منهم الشيخ عبد العزيز الغُماري[3] فلم يصب في ذلك. سيما وأنَّ من ضعَّفه من مُعاصريه والرُّواة عنه.

---

(1) رواه بهذا اللَّفظ ابن ماجه، المقدمة/11 فضائل أصحاب رسول الله: 1/49 رقم 137، وأخرجه التِّرمذيُّ المناقب/38 مناقب عبد الله بن مسعود: 5/673، وأحمد في «المسند»: 1/76، 95، 107، 108، وابن سعد في «الطبقات»: 3/154، والنَّسائي في «فضائل الصَّحابة»: 151 رقم 163 والحاكم في «المستدرك»: 3/318.

(2) انظر: الذَّهبي ـ ميزان الاعتدال: 437 - 1/435.

(3) ذكر ذلك في كتابيه: «الباحث عن علل الطَّعن في الحارث»: المطبوع ضمن المجموعة الصِّدِّيقيَّة و«بيان نكث النَّاكث للمتعدي بتضعيف الحارث» تحقيق: حسن السقاف، دون ذكر مكان الطباعة، ط الثانية: 1410هـ/1990م.

ثمَّ إنَّ أبا إسحاق لم يسمع من الحارث إلاّ أربعة أحاديث كما أخبر[1]، وكما قال شُعبة، وسائر ذلك إنَّما هو كتابٌ أخذه[2]، فهذا الحديث هل هو من الأربعه أم من سواها؟ لا نستطيع أن نجزم، لذا فالطَّريق هذه ضعيفةٌ من وجوهٍ كما بيَّنت، وفي الطَّريق الأُخرى متابعٌ للحارث ـ السَّبب الرَّئيس في توهين الحديث ـ، وصاحب المُتابعة هو عاصم بن ضمرة، وقد ضعَّفه الذَّهبيُّ[3] وقد وثَّقه ابن معينٍ[4] وغيره، وقال: ابن عديٍّ: ينفرد عن علي بأحاديث، والبليَّة منه، وقال ابن حبَّانَ[5]: «كان رديء الحفظ، فاحش الخطأ يرفع عن عليٍّ قوله كثيراً، فلمَّا فَحُش ذلك في روايته استحقَّ التَّرْك على أنَّه أحسن حالاً من الحارث».

فالحديث من الطَّريقين ضعيفٌ، لا يُقاوم الأحاديث الصَّحيحة، بل إنَّ الشَّيخ الألبانيَّ قال[6]: ضعيفٌ جداً. فعند هذا الحدِّ يتساقط التَّعارض، ولا حاجة لنا بالجمع بعد هذا.

المطلب الثَّاني: ادِّعاء النَّسخ والتَّكلُّف في التَّأويل

إنَّ معرفة النَّاسخ والمنسوخ من الحديث ضرورةٌ مُلِحَّة لمن يريد خوض ميدان المُختلَف والتَّعارض، إذ إنه ـ أي النَّاسخ والمنسوخ ـ وجهٌ عريضٌ من وُجوه التَّرجيحات المتَّفق عليها. وأيُّ تقصيرٍ في معرفة ذلك يعدُّ خللاً عظيماً، وأيُّ إفراط بادِّعاء النَّسخ على ما هو ليس بمنسوخٍ فإنَّه خللٌ أعظم.

وادِّعاء النَّسخ في القرآن والحديث يكاد يكون ظاهرةً تستحقُّ الدِّراسة وصرف الأوقات للوقوف على جوانبها، إذ إنَّنا نجد اختلافاً عظيماً بين العلماء في الآية الواحدة، أو في الحديث الواحد، ولعلَّ سبب ذلك يرجع إلى الالتزام المذهبيِّ عند عددٍ ممَّن تناولوا مثل هذه الأُمور، بل إنَّ التَّصنيفات في علم ناسخ الحديث ومنسوخه قد خضعت هي أيضاً للالتزام المذهبيِّ وتأثيراته.

(1) انظر: ابن حجر ـ تهذيب التهذيب.
(2) انظر: العجلي ـ الثقات: 366 رقم (1272).
(3) انظر: تلخيص مستدرك الحاكم: 3/318، المطبوع بهامش المستدرك.
(4) انظر: من كلام أبي زكريا في الرجال: 92،159.
(5) انظر: المجروحين: 126 -2/125.
(6) ضعيف الجامع الصغير: 5/49 المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط الثانية 1399هـ/1979م.

وعند النَّظر في جهود بعض العلماء في دفع التَّعارض نجد من هذا القبيل شيئاً كثيراً وللتَّخلُّص من هذه الآفة ـ ادِّعاء النَّسخ ـ يجب عدم قبول أيِّ قولٍ دون برهانٍ ودليلٍ.

ومن أمثلة هذا ما رواه البُخاريُّ[1] ومُسلمٌ[2] عن أبي هُريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إذَا وَلَغَ الكَلْبُ فِي إنَاءِ أحَدِكُمْ، فَاغْسِلُوهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ». وهو حديثٌ ثابتٌ صحيحٌ قال به أكثر أهل العلم من الصَّحابة والتَّابعين ومن بعدهم من فقهاء المسلمين[3] «لكنَّ الطَّحاويَّ[4] روى عن عطاء عن أبي هُريرة في الإناء يلغ فيه الكلب أو الهر، قال: يُغسل ثلاث مراتٍ».

قال[5]: «فلمَّا كان أبو هُريرة قد رأى أن الثلاثة يطهر الإناء من ولوغ الكلب فيه، وقد روى عن النَّبيِّ ﷺ ما ذكرنا ثبت بذلك نسخ السَّبع، لأنَّا نحسن الظَّنَّ به، فلا نتوهَّم عليه أن يترك ما سمعه من النَّبيِّ ﷺ إلاّ إلى مثله، وإلاّ سقطت عدالته فلم يقبل قوله ولا روايته».

ودعوى النَّسخ من الطَّحاوي غير مقبولةٍ ولا سيما التَّعليل الّذي علّل به، إذا لو ثبت يقيناً أنَّ الصَّحابي أفتى أو عمل بخلاف ما روى فلا يعدُّ هذا نسخاً لما روى.

---

(1) الصحيح،الوضوء/إذا شرب الكلب من إناء أحدكم: 1/51.

(2) الصحيح،الطهارة/باب حكم ولوغ الكلب: 234 /1رقم (279) رواه أبو داود،الطهارة/الوضوء بسؤر الكلب: 1/19 رقم (73-71) والتِّرمذي، الطهارة/68 ما جاء في سؤر الكلب:1/151 رقم(91)، وابن ماجه،الطهارة/31 غسل الإناء من ولوغ الكلب: 1/130 رقم (366- 363)، والنَّسائي، الطهارة/سؤر الكلب: 53 -1/52. وأخرجه كذلك: مالك،الطهارة/باب جامع الوضوء: 30 /1، والشَّافعي في «المسند»: 24 - 1/23، والطَّيالسي في «المسند»: 317 رقم (2417) وأحمد في «المسند»: 2/253، 424، 460، وأبو عَوَانة في «المسند»: 1/207، وابن الجارود في «المنتقى»: 25 رقم (53-50)، وابن خُزَيمة في «صحيحه»: 1/51 رقم (98-97)، وابن حبَّان في «صحيحه»: 111 - 4/109 رقم (1296 - 1294)، والدَّارقُطني في «السنن»: 1/ 65، والبَيْهقي في «السنن الكبرى»: 1/240.

(3) انظر: ابن عبد البرِّ ـ التمهيد: 18/267.

(4) شرح معاني الآثار: 1/23، وانظر: الدَّارقُطني ـ السنن: 1/66.

(5) شرح معاني الآثار: 1/23.

قال ابن حزمٍ[1]: «وإذا روى الصَّحابه حديثاً عن النَّبيِّ ﷺ ورُوي عن ذلك الصَّاحب أنَّه فعل خلافاً لما روى، فالفرض الحقُّ أخذ روايته وترك ما رُوي عنه يعني أن يؤخذ بما رواه لا بما رآه من فعله أو فتياه.

البراهين:

أحدها: أن الفرض علينا قبول نقله عن النَّبيِّ ﷺ لا قبول اختياره إذ لا حجَّة في أحدٍ دون النَّبيِّ ﷺ.

ثانيها: أن الصَّاحب قد ينسى ما روى في ذلك الوقت، وربما ينساه جملة....

وثالثها: أنه لا يحلُّ لأحد البتَّة أن يظنَّ بالصَّاحب أن يكون عنده نسخٌ لما روى فيسكت عنه، ويبلغ إلينا المنسوخ لأنَّ الله ـ تعالى ـ يقول: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ**﴾[2]. وقد نزَّههم الله تعالى عن هذا..

ورابعها: أنْ يقال: «لا بدَّ من توهين الرِّوايتين، فتوهين الرِّواية من الصَّاحب في خلافه لما روى أولى من توهين روايته عن النَّبيِّ ﷺ لأنَّ هذه هي المفترض علينا قبولها، وأمَّا ما كان موقوفاً على الصَّاحب فليس فرضاً علينا الطَّاعة به». وحديث الغسل[3] ثلاثاً رُوي عن أبي هُريرة موقوفاً كما مرَّ وهو مختلفٌ في صحَّته، ورُوي مرفوعاً عن أبي هُريرة عن النَّبيِّ ﷺ، ولكنَّه لا يصحُّ، إذ تفرَّد به عبد الوهاب بن الضَّحاك عن إسماعيل بن عيَّاش، قال الدَّارقُطنِي[4] راوي الحديث: وهو متروكُ الحديث. وغيره عن إسماعيل بهذا الإسناد فاغسلوه سبعاً وهو الصَّواب، ورُوي من طرقٍ أُخرى غير صحيحةٍ.

---

(1) النبذ في أُصول الفقه الظَّاهري: 87-83 باختصار.

(2) سورة البقرة: 159.

(3) ذكر البَيْهقيُّ في «معرفة السنن والآثار»: أنَّ عبد الملك بن أبي سليمان تفرَّد بهذا الحديث ولا يُقبل منه ما يخالف الثِّقات، وصحَّح الحديث ابن دقيق العيد في «الإمام»: انظر: الزَّيلعي ـ نصب الراية: 131، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، وشمس الحق العظيم أبادي ـ التعليق المغني: 1/66 مطبوع بهامش سنن الدَّرا قُطني.

(4) السنن: 1/65

وادِّعاء النَّسخ أمرٌ موجودٌ بكثرةٍ ولاسيما إذا اقترن بالتَّعصُّب لمذهبٍ معيَّنٍ، ولا بأس من الإشارة مرَّةً أخرى إلى كلمة أبي الحسن الكَرْخيِّ الّتي مرَّت في الفصل الثَّاني من الباب الأوَّل الّتي يجعل فيها كلَّ حديثٍ ليس عليه أصحابه الحنفيَّة من قبيل المنسوخ، أو أن يُحمل على وجهٍ متأوَّلٍ.

ولقد ردَّ العُلماء على دعاوى النَّسخ ما استطاعوا إلى ذلك في أوقات الحاجة، فمن ذلك ردُّ الحافظ ابن حجرٍ[1] على الطَّحاويِّ ادِّعاءه النَّسخ على حديث أسماء بنت عُميسٍ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال لها عندما استشهد جعفر: «تَسَلَّبِي[2] ثَلاثاً، ثُمَّ اصْنَعِي مَا شِئْتِ»[3]. فقال الطَّحاويُّ[4] ففي هذا الحديث أنَّ الإحداد لم يكن على المُعتدَّة في كلِّ عِدَّتِها، وإنَّما كان في وقتٍ منها خاصٍّ، ثمَّ نُسخ ذلك وأُمرت بأن تحدَّ عليه أربعة أشهر وعشراً.

وعقَّب ابن حجرٍ بعد أن ساق قول الطَّحاويِّ هذا بقوله[5]: «وليس فيها ما يدلُّ على ما ادَّعاه من النَّسخ، لكنَّه يُكثر من ادِّعاء النَّسخ بالاحتمال فجرى على عادته. وقال النَّوويُّ[6] في ردِّه على الخَطَّابيِّ عندما ادَّعى النَّسخ على حديث لابن عبَّاس: والنَّسخ لا يُصار إليه إلاّ إذا تعذَّر الجمع بين الأحاديث وعلمنا التَّاريخ، ولم يتعذَّر الجمع بل أمكن كما ذكره البَيْهقيُّ، ولم يُعلم أيضاً التَّاريخ.

أمَّا عن التَّأويل والتَّعسُّف فيه فكثيرٌ يحتاج إلى كتبٍ لحصره ولن أُعيد وأُكرِّر ما جرى عليه أهل التَّأويل من تأويلاتٍ كثيرةٍ فاسدةٍ تخصُّ أحاديث العقائد، إذ إنَّني ذكرتها أكثر من مرَّةٍ، ولكنِّي سأذكر مثالاً أو أكثر فيما سوى العقائد.

---

(1) فتح الباري: 9/ 487.

(2) في المطبوع: «تسكني» وهو تصحيفٌ، وعند ابن حبَّان «تسلَّمي» وهو خطأٌ من ابن حبَّان، بيَّنه الحافظ في «فتح الباري»: 9/488.

(3) شرح معاني الآثار: 3/75، وأخرجه كذلك أحمد في «المسند» 6/369، 438 وابن حبَّان في «الصحيح» كما في «الإحسان» 419 - 7/418 رقم (3148)، والطَّبرانيُّ في «المعجم الكبير»: 110 / 24 رقم (369)، والبَيْهقي في «السنن الكبرى»: 7/438، وقد نقل ابن حجرٍ عن العراقيِّ في «شرح التِّرمذي» أنَّه حكم بشذوذ هذا الحديث.

(4) شرح معاني الآثار: 3/75.

(5) فتح الباري: 9/487.

(6) المجموع: 3/439.

من ذلك ما ذكره الكِرْمانيُّ عن حديث: «للعَبْد المَمْلُوك أجْرَان...» وفيه: «وَالّذي نَفْسي بيَدِه لَولا الجِهَادُ في سَبِيْلِ الله وَالحَجُّ وبِرُّ أُمِّي لأحْبَبْتُ أنْ أمُوتَ وَأنَا مَمْلُوكٌ»، وقد بيَّنت في الباب الأوّل أنَّ العلماء قد اتفقوا على أنَّ هذه اللَّفظة من كلام أبي هُريرة، ولكنَّ الكِرمانيَّ قال[1]: «فإن قلت ماتت أمُّ رسول الله ﷺ وهو طفلٌ فما معنى برَّ أمِّه؟ قلت: هو لتَعليم الأمَّة، أو تقدير فرض الحياة، أو المراد بها الأمُّ الرَّضاعي وهي حليمة السَّعديَّة.

ويلاحظ أنَّ هذا التَّأويل مُستغربٌ مُستبعدٌ، وعند التَّحقيق لا يُقدِّم، بل يُؤخِّر ولقد حذَّرتُ مرَّاتٍ من هذه التَّأويلات وأمثالها بل من كلِّ جمعٍ متكلَّفٍ يزيد الحائر شكَّاً ويشكِّك الواثق.

ولهذا فقد تعقَّب ابن حجرٍ الكِرمانيَّ فقال[2]: «وفاته التَّنصيص على إدراج ذلك وقد فصَّله الإسماعيليُّ من طرقٍ أُخرى عن ابن المبارك ولفظه، «والّذي نفس أبي هُريرة بيده... إلخ».

المطلب الثَّالث: عدم التَّنبيه على الواهي والضَّعيف، والجمع بوجوده

سبق وأن ذكرت في الباب الأوّل أنَّ من شروط تحقُّق التَّعارض، صحَّة المُتعارضين، فعندما لا يتحقَّقُ هذا الأمر فلا تعارض أصلاً، ولهذا فالواجب على المُتصدِّي لهذا العلم أن ينقد الأحاديث نقداً خارجيَّاً عن طريق دراسة أسانيدها، فإذا ثبت أنَّه صحيحٌ ويرتقي إلى درجة القبول يتمُّ التَّعامل معه بطرقٍ أُخرى.

ولكنَّ كثيراً من العلماء قد اشتغلوا بالتَّوفيق بين أحاديث متعارضةٍ، أو هم رأوها متعارضةً وفيها الضَّعيف والواهي، بل والموضوع. ولو أردت استقصاء كلِّ الحالات الّتي ينطبق عليها ما وصفت لما استطعت نظراً لأنَّه قلَّما سلم عالم من هذه الآفة، وهي كسابقاتها قد تُولِّد شكَّاً واضطراباً عند قليلي العلم أو العوام، ولاسيما إذا كان الجمع ضعيفاً أو يسير لمصلحة تقديم الضَّعيف على غيره.

---

(1) شرح البخاري: 11/96.

(2) فتح الباري: 5/176 وقال العيني في «عمدة القاري»: " : 13/109 فلو اطَّلع الكِرمانيُّ على ما اطَّلع عليه من يدعي الإدراج لما تكلَّف هذا التَّاويل المُتعسِّف.

وسأعرض لبعض الأمثلة، باختيار أمثلةٍ لأحاديث موضوعةٍ أو شديدة الوهي لأُبيِّن كيف تعامل معها العلماء.

فمن ذلك ما رواه الرَّامَهُرمُزيُّ[1] عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أكْرِمُوا عَمَّتَكُم النَّخْلَة فَإنَّهَا خُلِقَتْ مِنَ الطِّيْنِ الّذي خُلِقَ مِنْهُ آدمُ، وَلَيْسَ مِنَ الشَّجَرِ شَيْءٌ يُلَقَّحُ غَيْرُها، فَأطْعِمُوا نِسَاءَكُم الوُلَّد الرُّطَبَ، فَإنْ لَمْ يَكُنْ الرُّطَبَ فَالتَّمْر، وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الشَّجَرِ أكْرَمُ عَلى اللهِ مِنْ شَجَرَةٍ نَزَلَتْ عِنْدَهَا مَرْيَمُ بِنْت عِمْرَان».

قال أبو محمد ـ أي الرَّامَهُرمُزيُّ ـ[2]: هذا من الأحاديث الّتي يعترض عليها من يَشْنَأ الحديث ويُبغض أهله، ويحب أن يعدَّ من أهل النَّظر، ويتحلّى بالخلاف على الأثر فقال: رويتم أنَّ النَّخلة عمَّةٌ كما رويتم أنَّ الفأرة يهوديَّةٌ، ورويتم كذا ورويتم كذا، وما أدري ما الّذي يُنكر من هذا، ولم لا يجوز أن يجرى لها هذا الاسم على التَّمثيل مع ما رُوي أنَّها خُلقت من الطِّين الّذي خُلق منه آدم، وإنَّما أخبر عليه السلام عن قدمها ـ إن كان الحديث محفوظاً، وأعلمنا أنها خُلقت مع آدم من الطِّين، والعرب تذكر النَّخلة بالقدم وتصفها بالبقاء...» ثمَّ شرع في الاستشهاد على ذلك من الشعر وكلام العرب.

ورحم الله أبا محمدٍ وغفر له، إذ إنَّه لو نظر في الإسناد الّذي ساقه لما قال ما قاله، ولاسيما أنه ذكر كلام الشَّانئين الطَّاعنين على الحديث، وكان بالإمكان أن يُبيِّن أنَّ الحديث لا يصحُّ سنداً ولا متناً، ويُفوِّت الفرصة على الطَّاعنين، بل إنَّنا نُوافقهم النَّقد هنا، ولكن ليس بمفرداتهم وألفاظهم ومنهاجهم الّذي يطرح الحديث ابتداءً دون علمٍ أو معرفةٍ بنقد الأسانيد، وإنَّما لمجرَّد أنَّها خالفت عقولهم، ولكنَّا نردُّه هنا عن علمٍ ونقدٍ وتمحيصٍ.

---

(1) أمثال الحديث: 73 تحقيق: أمة الكريم القرشية، المكتبة الإسلامية ـ إستانبول/تركيا. وأخرجه كذلك أبو يعلى في «المسند» 1/241 رقم (415)، وابن حبَّان في «المجروحين» /3 45-44، والعُقَيلي في «الضعفاء الكبير»: 256 /4 وابن عديٍّ في «الكامل في الضعفاء»:، وأبو نُعيم في «الحلية» 6/123.

(2) أمثال الحديث: 74-73.

فالحديث لم يثبت من أوّل مراحل النَّقد ـ أي نقد الإسناد ـ إذ تكلّم العلماء على إسناده، وهو في أفضل أحواله ضعيفٌ، بل الرَّاجح أنَّه موضوعٌ كما حكم بذلك غير واحدٍ من العلماء[1]، فكان الأولى والأجدر بالشَّيخ أبي محمد الرَّامَهُرمُزيِّ ـ رحمه الله ـ أن لا يلتمس لهذا الحديث التَّآويل والوجوه، بل الأدهى من ذلك أن يُشنِّع على خُصوم السُّنَّة في شأن هذا الحديث الموضوع، وكان من الأولى أن يقول:

نعم رواه أهل الحديث من باب إثبات كلِّ ما يصل إليهم قبل الغربلة والتَّمحيص، ولكنَّ الحديث بعد الفحص والتَّنقيب لا يثبت ولا يقوى ليصل إلى الاستقلال بالصِّحة، وهو متساقطٌ عند ادِّعاء التَّعارض، والله المستعان.

ومن الغريب أن بعضهم يذكر الحديث، ويذكر أنَّه ضعيفٌ أو باطلٌ وينقل عن العلماء من قال ذلك، ثمّ يطرح تعارضه مع الحديث الصَّحيح ويأخذ في الجمع بين الأحاديث ونفي التَّناقض عنها !! ونحن في غنىً عن هذا كلِّه، إذ لا تناقض أصلاً حتّى نتشاغل بدفعه، فهل يُناقض الضعيفُ الصَّحيحَ؟!.

(1) أورده ابن عراق في «تنزيه الشريعة»: 209 والشَّوكاني في «الفوائد المجموعة» 489، وحكم الغُماري بوضعه كما في «المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير»: وقال: الأصل في هذا نقولٌ نُقلت عن كتب الإسرائيليات رفعها الكذَّابوان، وحكم الألباني في «ضعيف الجامع»: 1/346، وفي «سلسلة الأحاديث الضعيفة»: 1/283 رقم (263) بوضعه كذلك، وأورده السُّيوطيُّ في «اللآلئ المصنوعة»: 1/155 ومال إلى تضعيفه لا إلى وضعه، وكذا فعل في «الجامع الصغير»، والدُّرر المنتثرة: 70 رقم 96، المكتب الإسلامي ـ بيروت ط الأولى 1404هـ/1984م، وأورده السَّخاويُّ في «المقاصد الحسنة» 79 رقم (156) وقال: في سنده ضعفٌ وانقطاعٌ، وتابعه على ذلك: ابن الدَّيبع «تمييز الطيب»: 36 رقم (197) والعجلوني في «كشف الخفاء»: 196 - 1/195.

ومن هذا القبيل ما أورده السُّيوطيُّ في «جامعه الصغير»[1] عن ابن عمر مرفوعاً: "آخر مَنْ يَدْخل الجَنَّة رَجُلٌ يُقالُ لَهُ جُهَيْنَة، فَيَقُولُ أهْلُ الجَنَّة: عِنْدَ جُهَيْنَةَ الخَبَرُ اليَقِيْنُ» وعزاه للخطيب في «رواة مالك»[2] ورمز لضعفه.

وكان من الممكن أن ينتهي الأمر إلى هنا، إذ إنَّ السُّيوطيَّ نفسه قد ضعَّف الحديث، ولكن المناويَّ قال في شرحه على «الجامع الصغير»: وهذه الآخريَّة لا يُعارضها حديث مُسلم: «آخِرُ مَنْ يَدْخِل الجَنَّة رَجُلٌ يَمْشِي عَلَى الصِّرَاط، فَهُوَ يَمْشِي مَرَّةً وَيَكْبُو مَرَّةً وَتُسْعِفُهُ النَّارُ مَرَّةً فَإذَا جَاوَزَهَا التَّفَتَ إلَيْهَا فَقَال: تَبَارَكَ الله الّذِي نَجَّانِي مِنْك» الحديث، لإمكان الجمع بأنَّ جُهينة آخر من يدخل الجنَّة ممَّن دخل النَّار وعُذِّب فيها مدَّة، ثمَّ أخرج، وهذا آخر من يدخل الجنَّة ممَّن ينصرف فيمرُّ على الصِّراط في ذهابه إلى الجنَّة، ولم يقضِ بدخوله النَّار أصلاً، ولا يُنافيه قوله: وتُسعفه النَّار مرَّةً لأنَّ المراد أنَّه يصل إليه لهبُها وهو خارجٌ عن حدوده.

فمن هذه الأخطاء وأمثالها كثيرٌ يجد الطَّاعنون منفذاً للتَّشكيك في السُّنَّة، لأنَّ هذا الجمع قد لا يعجب البعض مع عدم التَّمييز بين الصَّحيح والضَّعيف عندهم، فيجدون غايتهم ومُرادهم. ولهذا فقطعاً لكلِّ احتمالٍ يجب أن يكون الجواب كالتَّالي: أن هذا الحديث لا يُعارض حديث مُسلمٍ: «آخِرُ مَنْ يَدْخُل الجَنَّةَ رَجُلٌ...» لأنَّ حديث مُسلم صحيحٌ ثابتٌ، وهذا الحديث ضعيفٌ، والضَّعيف والواهي لا يقويان على معارضة الصَّحيح الثَّابت.

---

(1) 1/4 دار الكتب العلمية ـ بيروت. مصور عن طبعة القاهرة سنة 1373هـ ـ 1954م.

(2) وزاد المناوي: الدَّارقُطني في «غرائب مالك» وقال: هذا حديثٌ باطلٌ، وجامعٌ ضعيفٌ وكذا عبد الملك.
وذكره القُرْطُبي في «التذكرة»: 500 وعزاه لأبي حفص الميَّانشي في «الاختيار في المُلح من الأخبار والآثار»، وذكر إسناد الخطيب، وأشار إلى رواية الدَّارقُطني، ولكنَّه لم يُعلِّق على الحديث. وحكم الشَّيخ الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة»: 2/377. المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط الرابعة 1398م بوضعه وعزاه لمحمد بن المظفر في «غرائب مالك»: 76/2. وكذا حكم الغماري بوضعه في «المغير».

الفصل الثَّاني

مناقشات المعاصرين الّذين تكلَّمُوا في التَّعارض

وفيه مبحثان

المبحث الأوّل: الرَّدُّ الإجماليُّ

المبحث الثَّاني: الرَّدُّ التَّفصيليُّ

المبحث الأوّل
الرَّدُّ الإجمالي (في الرَّد على غير أهل الاختصاص)

سأتكلّم في المبحث على أمرين، أوّلهما: ما المقصود بالرَّدِّ الإجماليِّ؟ ثمَّ سأتناول بعض أقوال المشمولين بهذا الرَّدِّ وأدرسها من وجهة النَّظر الحديثيَّة لبيان قيمتها ومكانتها.

المطلب الأوّل: ما المقصود بالرَّدِّ الإجمالي؟

وأقصد بقولي الرَّدَّ الإجمالي، أي أنَّ ردِّي عُموماً، هو ردٌّ على كلِّ من يتناوله الوصف الّذي أُريد من خلال هذا الرَّدِّ، وليس بالضَّرورة أن أتناول قول كلِّ واحدٍ منهم، ولا أن أُفصِّل في الرَّدِّ على هذا أو ذاك.

والّذين قصدت بالرَّدِّ الإجمالي، هم الّذين تكلّموا في التَّعارض، أو ادَّعوا على أحاديث التَّعارض، أو يُفهم من صنيعهم ادِّعاء التَّعارض على أحاديث، وهم ليسوا من أهل الاختصاص.

ومن المعروف أنَّ لكلِّ علمٍ قواعده وأُصوله، وجزئياته وفروعه ومن أراد أن يدخل مجال علمٍ ما، عليه أن يُحكِم قواعده وأصوله، ويدرك وجزئياته وفروعه، حتّى يكون كلامه على بصيرة، وخوضه فيه عن علمٍ ومعرفةٍ، وبهذا يكون من أهل الاختصاص.

فالتَّخصُّص إذاً ضروريٌّ للخوض في أيِّ علمٍ أو مهنةٍ أو حرفةٍ، وبديهيٌّ أنَّ من لا يُتقن مهنةً ما أو لا يعرف عنها إلاّ الشيء اليسير لا يستطيع أن يُقدِّم فيها شيئاً، وإن قدَّم فإنَّه يُقدِّم قضايا ساذجةٍ سطحيَّةٍ، ووجهة نظرٍ بدائيَّةٍ، عاريةٍ عن الدِّقه لا شأن لها بالإبداع - وإن بدا لأوّل وهلةٍ أنَّه يغوص في هذا العلم - ولهذا كان حرص علماء كلِّ فنٍّ وعلمٍ، ومهنةٍ وحرفةٍ على عدم السَّماح لأيٍّ كان الخوض فيما هم بصدده ما لم يُحكِم ما أحكموا، ويُتقِن ما أتقنوا، وبالتَّالي كان التَّعامل

مع المتطفِّلين على الفُنون والعلوم أو الصَّنائع والمهن ممَّن ليسوا أهلاً لذلك الإهمال وعدم الالتفات، أو المحاسبة والمحاكمة إن كان تدخُّل الغير يجرُّ ضرراً، أو على الأقلِّ ردُّ ما أتى به المتطفِّل بحكم عدم الاختصاص.

وهذه قاعدةٌ متينةٌ معمولٌ بها في أغلب العلوم، فقد نقل الجُمَحيُّ[1] في طبقاته[2] أنَّ قائلاً قال لخلفٍ[3]: «إذا سمعتُ أنا بالشِّعر واستحسنته فما أُبالي ما قلت فيه أنت وأصحابك، فقال له: إذا أخذت أنت درهماً فاستحسنته فقال لك الصَّرَّاف: إنَّه رديءٌ فما ينفعك استحسانك له؟».

وقال ابن سلامٍ قبل ذلك[4]: «وللشِّعر صناعةٌ وثقافةٌ يعرفها أهل العلم كسائر أصناف العلم والصِّناعات، منها ما تثقفه العين، ومنها ما تثقفه الأُذُن، ومنها ما تثقفه اليد، ومنها ما يثقفه اللِّسان، ومن ذلك اللؤلؤ والياقوت، لا يُعرف بصفةٍ ولا وزنٍ دون المُعاينة ممَّن يُبصره». وقال إحسان عباس[5] في تعليقه على كلمة ابن سلامٍ: «كان ابن سلام أوّل من نصَّ على استقلال النَّقد الأدبي فأفرد النَّاقد بدورٍ خاصٍّ حين جعل للشِّعر ـ أي لنقده والحكم عليه ـ صناعةً يثقفها» أهل العلم بها «مثلما أنَّ ناقد الدِّرهم والدِّينار يعرف صحيحهما من زائفهما بالمُعاينة والنَّظر، لعلّه كان يردُّ بهذا على من يتطاولون إلى الحديث في نقد الشِّعر من معاصريه، وهم لا يملكون ما يُسعفهم على ذلك». ونظائر هذه النُّقول كثيرةٌ[6] فلا أُطيل بسردها.

---

(1) من أئمة الأدب، وله رواية في الحديث توفي سنة (232هـ/846م).
انظر ترجمته: الزَّبيدي ـ طبقات النحويين واللغويين: 180رقم (96)، الخطيب ـ تاريخ بغداد: 227 /5، والسَّمْعاني ـ الأنساب: 86 -2/85، وابن الأنباري ـ نزهة الألباء: 126-125.

(2) طبقات الشعراء: 7، دار الكتب العلمية ـ بيروت، 1400هـ/1980م.

(3) هو خلف بن حيَّان الأحمر، كان من أمرس النَّاس لبيت شعرٍ، توفي نحو سنة (180هـ/796م).
انظر ترجمته: ابن سلام ـ طبقات الشعراء: 16، والزَّبيدي ـ طبقات اللغويين والنحويين:165- 161رقم (89)، وابن النَّديم ـ الفهرست: 74 دار المعرفة ـ بيروت، ابن الأنباري ـ نزهة الألباء: 54-53.

(4) طبقات الشعراء: 6.

(5) تاريخ النقد الأدبي عند العرب: 78، دار الثقافة ـ بيروت، ط الرابعة 1404هـ/1983م.

(6) انظر على سبيل المثال: إحسان عباس ـ النقد الأدبي عند العرب: 156 -155. ود. محمود السمرة ـ القاضي الجُرجاني الأديب الناقد: 154 - 149، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر ـ بيروت، ط الأولى 1966م.

وكذلك أهل الحرف والصِّناعات والمهن، فلا يجوز عندهم مزاولة المهنة لمن لا يعرفها ويتقنها، فالأطباء يمنعون غير الطَّبيب من ممارسة المهنة، بل إنَّ هناك نقاباتٍ في كلِّ بلدٍ للمهن والصِّناعات، تحمي أرباب تلك الصَّنائع، وتمنع تدخُّل غير المعنيين، بحكم عدم الاختصاص والجهل بهذا الأمر.

فليس مُستغرباً بعد هذا إن منع أهل العلم في العلوم الشَّرعيَّة المختلفة غير المُتخصِّص من التَّدخُّل في دقائق هذه العلوم، سيما وأنَّ كلَّ علمٍ من هذه العلوم بحاجةٍ لدراسةٍ ودرايةٍ، وصرف ثمين الأوقات في سبيل تحصيلها، واكتشاف دقائقها، فهي لا تأتي هكذا دون جهدٍ وتعبٍ، فكيف بمن لا يعرف أبجديَّاتها أن يتكلَّم فيها؟ بل ويضع الفَرَضيَّات ويُنصِّب نفسه مُنظِّراً لهذا العلم، ومنقذا له!!.

وهذا الكلام ليس من عند أنفسنا، ولا يدفعنا إليه مجرَّد الدِّفاع عن مسألةٍ ما، بل هو منهجٌ قرآنيٌّ حثَّنا على سلوكه ربُّ العزَّة ـ جلَّ وعلا ـ عندما قال في مُحكم تنزيله ﴿**فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لا تَعْلَمُونَ**﴾ فأهل الذِّكر في الفقه الفقهاء، وأهل الذِّكرفي التَّفسير المُفسِّرون، وفي الحديث المُحدِّثون، وفي العلل والأمراض الأطباء، وفي الكون والأفلاك، علماء الهيئة والفلك وهكذا.

قال الأصبهاني[1]: «فكما يرجع في معرفة مذاهب الفقهاء الّذين صاروا قدوة في هذه الأمَّة إلى أهل الفقه، ويرجع في معرفة اللُّغة إلى أهل اللُّغة، ويُرجع في معرفة النَّحو إلى أهل النَّحو، كذلك يجب أن يرجع في معرفة ما كان عليه رسول الله ﷺ إلى أهل النَّقل والرِّواية، لأنَّهم عُنوا بهذا الشَّأن، واشتغلوا بحفظه والتَّفحص عنه ونقله».

وقال مُسلمٌ[2]: «واعلم ـ رحمك الله ـ أنَّ صناعة لحديث ومعرفة أسبابه من الصَّحيح والسَّقيم، إنَّما هي لأهل الحديث خاصَّةً لأنَّهم الحفَّاظ لروايات النَّاس العارفون بها دون غيرهم....».

---

(1) الحجة: 2/222.

(2) انظر: التمييز: 171.

فمن البدهيِّ بعد ذلك أن يكون أهل الذِّكر في كلِّ علمٍ وفنٍّ ومهنةٍ أعلم من غيرهم فيما يخصُّ علمهم، وأكثر إلماماً وإتقاناً لمشكلاته، بالرَّغم من أن غيرهم قد تكون لهم نظراتٌ ثاقبةٌ في قضايا جُزئيَّةٍ، إلاّ أنَّ هذه النَّظرات قد يقابلها غلطاتٌ فاحشاتٌ وأحيانا طامَّاتٌ كما هو مشاهدٌ وواقعٌ. فليس هُجْراً من القول أن نطلب بعد ذلك ممَّن لم يُحكم أُصول الحديث، ولم يتعب نفسه في تعلُّم قواعده ومسائله، ومرَّن نفسه على تطبيقه وتدارسه أن ينزوي فلا يُقحم نفسه فيما ليس له أهلاً.

وقد دعاني وحفَزني لهذا القول ما رأيته من تطاوُل غير المُتخصِّصين على التَّخصُّص، بآراء شاذَّةٍ، وأفكارٍ شوهاء تتعلَّق بالقضايا العلميَّة الدَّقيقة، كتبها مهندسون، أو أطباء، أو محامون....! ويفتخر أحدهم عندما يضع على غلاف كتابه: المهندس فلان ! أو فلان تخصُّص جيولوجيا! وغير ذلك ممَّا يظنُّون أنَّها منقَبَةٌ، بل هي مثلبةٌ لهم، فإن كان هناك جهدٌ وإبداعٌ لمهندسٍ، أو طبيبٍ، أو أديبٍ فإنَّنا نتمنَّى أن نرى ذلك في مجال تخصُّصه، وفي ميدان عمله، لا أن يهدر الطَّاقات، ويصرف الأوقات في مجالٍ لا تمتُّ لتخصُّصه بشيءٍ[1].

وهنا قد تثار شبهتان:

أوّلهما: إنَّ هذا الّذي قرَّرناه قد يصدُق على ما ذكر من العلوم غير الشَّرعيَّة والحرف والمهن المتنوِّعة، ولكنَّه لا ينطبق على العلوم الشَّرعيَّة نظراً لأنَّ المسلم مطالبٌ بأن يعرف دينه ويدرسه ويُتقنه، بل ويمارسه يومياً من خلال العبادات، ويطَّلع عليه من خلال القراءات ممَّا يُتيح له معرفةً به، بخلاف العلوم والصَّنائع الأُخرى.

---

(1) وقريبٌ من هذا ما يقوم به البعض من تحقيق لكتب التُّراث الإسلامي، فإنَّ من بين المحققين من لا يعرف إلا النَّزر اليسير من المعارف الأوليةً، وتراه يخبط خبط عشواء، فيخلط فلاناً مع فلانٍ، ويُخرِّج حديثاً لفلانٍ وهو في الحقيقة لغيره، ـ ولقد وقعت في هذا الأمر أيام حقَّقت بعض الكتب في مراحل الطَّلب الأولى ـ، بل إنَّ منهم من ترك مهنة الطِّبِّ وجمع حوله أُغيلمةً يُحقِّقُون له الكتب وينشرها باسمه، أو يبذل فيها جهداً يسيراً، وهذه الكتب في الغالب لا تمتُّ لميدانه بصلة، ولو أنَّهم تركوا هذه الأمور لأهل الشَّأن لما رأينا بين أيدينا هذه الكثرة من الطَّبعات الشَّوهاء والتَّحقيقات العرجاء لكثيرٍ من كتب التُّراث، فلا حول ولا قوَّة إلا بالله.

وثانيهما: إنَّ الخوض في هذه المسائل من باب حرَّية الفِكر، ومنع ذلك أو تقييده يندرج تحت عنوان تقييد الحُرِّيَّه والإرهاب الفكري، وهو ما يتناقض مع ما دعا إليه الإسلام.

فالجواب عن المسألة الأُولى: أنَّ الإنسان مطالبٌ بمعرفة ودراسة ما يتوجَّب عليه ويتقن أمور دينه، ولكنَّه مطالبٌ بالأمور الضَّروريَّة الّتي لا يُعذر المُسلم بجهلها والمعلومة من الدِّين بالضَّرورة، وهذه المعرفة لا تؤهِّله بحالٍ للخوض في المسائل العلميَّة الدَّقيقة ومسائل التَّخصُّص في هذا العلم أو ذاك.

وإن احتجَّ بأنَّ الدِّين يسري في كيان الإنسان ويُلازمه في جميع مراحل حياته، فيُردُّ على هذا بأنَّ اللُّغة كذلك تسري في كيان الإنسان، وهو دائم الاستعمال لها، ومع ذلك فإنَّنا لا نرى أحداً يجرؤ على التَّدخُّل في قضايا اللُّغة الدَّقيقة، أو التَّنظير لها.

أمَّا فيما يخصُّ المسألة الأُخرى وهي حريَّة الفكر، فإنَّنا نردُّ بأنَّ تناول المسائل العلميَّة ليس من قبيل الفكر، بل من قبيل العلم، فالفكر يستطيع كلُّ إنسانٍ أن يُعمل فيه جهده ويعمل عقله ليتفهَّم واقعه ويقدِّم حلوله، أمَّا العلم فإنَّ له أُسساً وقواعد تدرك بالتَّعلُّم والمُمارسة، لا بالتَّأمل فحسبُ كالفكر. ولذلك خطَّأنا الغزالي عندما قال عن حديث[1]: «ورفضه أو قبوله خلافٌ فكريٌّ» والواقع ليس كذلك، إنما هو خلافٌ علميٌّ ينبني على أُسسٍ ومناهج كما سأُبيِّن ذلك في الفصل القادم.

المطلب الثَّاني: مناقشة بعض آراء من شملهم الرَّد الإجمالي

كان بالإمكان أن أكتفي بما ذكرت في المطلب الأوّل، وأَعُدُّ أسماء يتناولها هذا الرَّدُّ، ولكن نظراً لطرح بعض الشُّبهات من قبل هؤلاء، ووجود بعض الآراء عندهم فقد رأيت أن أعقد هذا المطلب لهذه الغاية. ولن أتعرَّض لكلٍّ من كتب في هذا المجال من غير أهل الاختصاص، بل سأتعرَّض للبعض منهم، ليُفهم ضمناً أنَّ من لم أتعرَّض لهم بالاسم، هم مشمولون بالرَّد الإجماليِّ.

(1) السُّنَّه النَّبويَّة بين أهل الفقه وأهل الحديث: 29.

أولاً: د. محمد شحرور.

د. محمد شحرور مهندسٌ سوريٌّ حاصلٌ على الدكتوراه في الهندسة المدنية، نُشر له في بداية هذا العقد كتابٌ تحت عنوان «الكتاب والقرآن قراءةٌ معاصرة »[1] تعرَّض فيه للسُّنَّة بأفكارٍ مشوَّشةٍ تنمُّ عن عدم فهمه للسُّنَّة. ثمَّ كتب مقالاً في «مجلة الناقد»[2] خصَّصه للسنَّة وزاد على تلك الأفكار أفكاراً أُخرى.

وقد تكلَّم الكاتب على قصَّة الكتاب فقسمها إلى ثلاث مراحل ابتدأت الأولى من سنة 1980 - 1970 والثَّانية من سنة 1986 - 1980، والثَّالثه من سنة -1986 1990، حتى خرج الكتاب بهذا الشكل، فالكتاب أخذ معه 20 عاماً جمعاً وقراءةً وتفكيراً وكتابةً. فهذا الجهد المبذول طيلة عشرين عاماً لو خصَّصه صاحبه للتَّأمل والكتابة والتَّفكير في ميدانه «الهندسة المدنيَّة» ألا يبدع ويتقدم أكثر؟! ولا اقتنع بحالٍ أن كتابه هذا لم يؤثِّر على الكاتب مهنيَّاً، إذ إنَّه من المعلوم أن الإنسان إذا كان بصدد التَّفكير، أو كتابة أمرٍ ما فإنَّ كلَّ ما فيه يكون مشغولاً بالكتابة، أو التَّفكير لهذه الكتابة، ممَّا سيؤثِّر سلباً على مهنة الكاتب، وبالتَّالي على عطائه، ويُعكِّر على تعمُّقَه أكثر في تخصُّصِه، وبالتَّالي غياب الإبداع».

أمَّا عن النَّقد المتوجِّه إلى كتاب الدُّكتور محمد شحرور فهو كثيرٌ، ولا يهمُّني أن أتناول إلاّ ما يخصُّ ما نحن بصدده.

---

(1) انظر:الطبعة الأولى الصادرة عن دار الأهالي ـ دمشق سنة 1990م.

(2) نقلته جريدة اللواء الأردنية، العدد (1097) السنة الثالثة والعشرون، بتاريخ 30 ذو القعدة 1414هـ و11/5/1994م

فالكاتب على الرَّغم من عدم تخصُّصه وقلَّة بضاعته في الحديث[1]، إلاّ أنَّه يضع نفسه في المراتب العليا من مراتب أهل الشَّأن والذِّكر، فهو يُؤصِّل ويُقَعِّد ويُنَظِّر لأهل الحديث ويُصحِّح مفاهيم وتعريفات ويُخَطِّئ أُخرى، انطلاقا من رؤيا يراها في تقسيم وظيفة النَّبيِّ، وفهمه لمنصب الأُسوة والقُدوة الّتي أسبغها الله على نبيِّه، وبالتَّالي فهو يرى أنَّ تعريف السُّنَّة[2]: «كلُّ ما صدر عن النَّبيِّ ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ» تعريفٌ خاطئٌ، ثمَّ وضع تعريفاً مُعاصراً للسُّنَّة!!

أمَّا عن آرائه في التَّعارض والتَّناقض فقد ظهرت جليَّةً في مقالته المشار إليها أنفاً، حيث قال[3]: «ظهور أحاديث الآحاد التي يسمعها شخصٌ واحدٌ رغم أنَّه ليس فيها ما يهمُّ عامَّة النَّاس كجزءٍ من رسالته، إذ لو كانت كذلك لأبلغها الرَّسول إلى النَّاس كافَّةً، وليس إلى شخصٍ أو اثنين، مما يعطينا دليلاً واضحاً على أنَّ أحاديث الآحاد ليست من الدِّين في شيء، وما علينا لنتحقَّق إلاّ أن نقوم بحذف أحاديث الآحاد لنتأكَّد بأنفسنا من أنَّ الإسلام لم ينقص شيئاً، إلاّ أنَّنا نتخلَّص من العنت والتَّناقض في الأحاديث الّتي ليس لها أي محتوىً اجتماعيٍّ أو دينيٍّ».

من خلال هذه الفقرة يتبيَّن لنا مدى إلمام الكاتب بعلم الحديث، ويتبيَّن لنا الدَّعاوى العريضة الّتي يطلقها دون دليلٍ أو حتّى شبه دليلٍ.

فقد قال: عن أحاديث الآحاد: «الّتي سمعها عنه شخصٌ واحدٌ» ولا أدري من أين استقى الكاتب هذا التَّعريف، وهو ما لم يقله أحدٌ، أو إن قاله فلا يستطيع أن يدلِّل عليه، فكيف عرفنا أنَّه لم يسمعه إلاّ واحدٌ؟ وهل كنا معهم حتَّى نشهد بذلك؟.

---

(1) مما يدل على قلَّة بضاعته قوله ص: 545 عن حديث أخرجه الموطأ، والموطأ كلُّه مخرَّجٌ لا مُخرجاً. وذكر حديثاً من قول النَّبيِّ ﷺ ص: 550 لا يوجد ضمن أقواله. وإضافة إلى ذكره الموضوعات ص: 553.

(2) الكتاب والقرآن: 548.

(3) جريدة «اللواء الأردنية»: ص 12.

قال ابن حجر[1]: «وخبر الواحد في اللُّغة ما يرويه شخصٌ واحدٌ، وفي الاصطلاح ما لم يجمع شروط التَّواتر». فالحكم على المتواتر والآحاد بناءً على الرِّواية لا السَّماع، إذ الآحاد ما يرويه واحدٌ فأكثر بحيث لا يصل هذا العدد إلى التَّواتر.

إذاً فالادِّعاء بأنَّ الآحاد ما سمعه واحدٌ، نابعٌ من جهل مصطلحات المُحدِّثين، ثمَّ إنَّ الحديث وإن رواه واحدٌ فلا يعني هذا بحالٍ أنَّه سمعه وحده، بل أكاد أجزم بأنَّه ما من حديثٍ إلاّ وسمعه عددٌ لا بأس به من الصَّحابة، ولكن لم يحدِّث به، ويقوله إلاّ واحدٌ أو اثنان أو أكثر، نظراً لأنَّ أحدهم إن سمع أخاه يحدِّث اكتفى بما قاله وخرج بذلك من تبعة كتم العلم الّتي كان يخشاها كلُّ واحدٍ منهم.

وممَّا يُستدلُّ به على أنَّ أحاديث الآحاد قد سمعها جمعٌ كثيرٌ ـ وفي الغالب ما يصلح أن يكون متواتراً لو روى كلٌّ ما سمعه ـ ما رواه البُخاريُّ في صحيحه[2] عن أبي سعيد الخُدْريِّ قال: كنت في مجلسٍ من مجالس الأنصار، إذ جاء أبو موسى كأنَّه مذعورٌ، فقال: استأذنت على عمر ثلاثاً فلم يُؤذن لي فرجعت، فقال: ما منعك؟ قلت استأذنت ثلاثاً فلم يُؤذن لي فرجعت، وقال رسول الله ﷺ: «إذَا اسْتَأذَنَ أحَدُكُمْ ثَلاثًا فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فَلْيَرْجِعْ». فقال: والله لتُقيمنَّ عليه بيِّنةً، أمنكم أحدٌ سمعه من النَّبيِّ ﷺ؟ فقال أبيُّ بن كعبٍ: والله لا يقوم معك إلاّ أصغر القوم، فكنتُ أصغر القوم فقمت معه فأخبرت عمر أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال ذلك.

---

(1) نزهة النظر: 13.

(2) الاستئذان/13 التسليم والاستئذان ثلاثاً 7/130، وأخرجه كذلك في البيوع/9 الخروج في التجارة: 7-6 /3، والاعتصام/باب 157/ 22:8، كما أخرجه مُسلمٌ، الآداب/الاستئذان:/3 1694-1696 رقم (2154- 2153)، وأبو داود، الأدب/كيف الاستئذان: 346 - 4/345 رقم (5184)-5180، والتِّرمذي،الاستئذان/ما جاء في الاستئذان ثلاثاً: 54 -5/53 رقم (2690) وابن ماجه، الأدب 17 الاستئذان: 2/1221 رقم (3706)، والطَّيالسي في «المسند»: 287 رقم (2164)، وعبد الرَّزاق في «المصنف»: 10/381 رقم (19423) وأحمد في «المسند»: 3/19 من مسند أبي سعيد، و394 - 4/393، 398، 403، 410، 418 من مسند أبي موسى الأشعري، والدَّارمي في «السنن»: 2/274، وابن حبَّان في «الصحيح» كما في «الإحسان»: 13/122رقم (5806) وغير ذلك، والبَيْهقي في «السنن الكبرى»: 8/339.

فهذا حديث آحادٍ، ولكنَّ فيه أنَّ نفراً كثيراً سمعوه من النَّبيِّ ﷺ ولم تُذكر لنا رواياتهم، ولولا حديث أبي موسى لما عرفنا أنَّ ممَّن سمعه أيضاً أبو سعيدٍ وأُبي، وهذا في مجلسٍ واحدٍ فحسب، فكيف لو طاف أبو موسى على أغلب مجالس المدينة، أفلا يجد فيها آخرين سمعوا الحديث من النَّبيِّ ﷺ؟ بلى.

ونظائر هذا كثيرٌ منثورٌ في كتب السُّنَّة، فحديث ذي اليدين في سجود السَّهو يدلُّ على أنَّ هناك نفراً ليس بالقليل كان ممَّن حضر هذه الصَّلاة، ومع ذلك فالحديث آحادٌ لأنَّ الآخرين لم يحدِّثوا به، وكذا في صلوات الكُسُوف، والخُسُوف، بل إنَّ المثال الأبرز في خطب النَّبيِّ ﷺ الَتي لم ينقلها إلاّ الآحاد والسَّامعون لها كثرةٌ تبلغ التَّواتر بلا ريبٍ.

ولعلَّ ذلك راجعٌ لتهيُّبهم من الرِّواية، وتمنى كل واحد أن يُعفى منها، فعن عبدالرحمن بن أبي ليلى قال[1]: «أدركت عشرين ومئةً من الأنصار من أصحاب محمدٍ ﷺ ما منهم من أحدٍ يحدِّث إلاّ ودَّ أنَّ أخاه كفاه إيَّاه، ولا يُستفتى عن شيء إلاّ ودَّ أنَّ أخاه كفاه الفتوى».

أمَّا قول المؤلف: «إنَّ أحاديث الآحاد ليست من الدِّين في شيء، فقولٌ متهافتٌ إذ غالب الأحكام والعبادات والتَّشريعات والمعاملات منقولةٌ إلينا بطريق الآحاد، وقوله هذا ينمُّ عن جهله بالسُّنَّة وبطرق نقلها، وجولةٌ بسيطةٌ في كتب السُّنَّة، ومطالعة ما أُلِّف في المتواترات يوقفنا على نقض قوله.

وختم المؤلِّف دراسته حول السُّنَّة بوضع مبادئ يمكن من خلالها إعادة النَّظر في مفهوم السُّنَّة النَّبويَّة، وسأذكر من هذه المبادئ الّتي وضعها اثنين ولا حاجة لذكر الباقي لأنَّه كلامٌ مكرَّرٌ[2].

---

(1) أخرجه البَيْهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى»: 433 رقم (799) تحقيق د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي ـ الكويت. والخطيب في «الفقيه والمتفقِّه»: 2/12-13. كما رواه أبو خيثمة في «العلم»: 114 رقم (21) بتقديمٍ وتأخيرٍ.

(2) انظر: جريدة «اللواء»: ص 13.

1-الأُسوة الحسنة بالرَّسول تكون في المعاملات، الّتي تصرَّف فيها الرَّسول ضمن حدود الله، مراعياً في ذلك الأعراف والتَّقاليد والظَّرف الاجتماعي التَّاريخيَّ ما لم يكن فيها خارج الحدود، واستبعاد كلِّ حديثٍ يُناقض روح التَّنزيل ونصِّه.

2- أحاديث النُّبوَّة: أحاديث إخباريَّةٌ فما وافق العلم والعقل أُخذ به، وما لم يوافقهما يتمُّ تركه إلى أن يأتي يومٌ ويوافقهما.

أما فيما يخصُّ الأمر الأوّل، فلا ندري من أين أتى بهذه المُسلَّمة وهي أنَّ الأُسوة الحسنة بالرَّسول تكون في المعاملات؟ ثمَّ كيف يستدل على أن الحديث يناقض روح التنزيل؟ هذه دعوى نظريَّةٌ لم يستطع الباحث أن يأتي عليها ولو بمثالٍ، ثمَّ إن كلمة روح التَّنزيل كلمةٌ غامضةٌ فضفاضةٌ لاضابط لها، ويستطيع أيُّ شخصٍ كان أن يستعملها، فالمنحرفون ومن يروجون للفكر المنحرف يدَّعون أنه يتلاءم وروح التَّنزيل، وبالتَّالي فكلُّ ما لا يُلائمهم يتناقض مع روح التَّنزيل، ولا يخفى ما في هذا من إبطالٍ للنصوص، بل للشريعة كلِّها.

أمَّا أحاديث النُّبوَّة فهي تعبيرٌ ضبابيٌّ لا يكتشف المراد منه، وقوله فما وافق العلم والعقل أُخذ به فكلامٌ متهافتٌ، بيَّنت فساده في الباب الثَّاني عند بحث ماهية العقل الذي يمكن أن يعتمد، وما هو الضَّابط لذلك، أمَّا عن وجوب موافقة الحديث للعلوم، يردُ التَّساؤل التَّالي: أي هذه العلوم يقصد الكاتب؛ العلم الافتراضي أم العلم اليقيني؟ أما الأول فهو باطلٌ لعدم ثبوت هذا النَّوع من العلوم إذ لم يُثبته أهله حتَّى نعتمده نحن، أمَّا الآخر فلم يثبت بدليلٍ قاطعٍ تعارض النَّص مع العلم القطعيِّ ومن ادَّعى غير ذلك فليأتِ بدليلٍ.

ثانياً: عبد الله القَصِيمي

ألف عبد الله القَصِيمي النَّجدي كتاب مشكلات الأحاديث النَّبويَّة، وهو في شرخ الشَّباب، والكاتب مندفعٌ في كتاباته، ينطلق في الغالب من ردَّات فعلٍ، أو من رغبةٍ لإظهار عبقريته ونبوغه أمام غيره، وهذا أمرٌ في غاية الخطر، سيما إذا

عرفنا شيئاً من تاريخ حياته على لسان أحد معاصريه والعارفين به وهو المُنجِّد إذ يقول عنه[1]: يغلب عليه طابع التَّسرع والحماس، ثمَّ طرد من الأزهر بعد مهاجمته أحد شيوخه في كتابٍ خاصٍّ.. وألَّف بعد ذلك بعض الكتب في الدِّفاع عن الإسلام، منها الصِّراع بين الوثنيَّة والإسلام في ثلاثة أجزاء (2500)صفحة.

ومناقشتي للقَصيمي لن تكون في كتابه الموسوم بـ «مشكلات الأحاديث النبوية»، لأنَّه جرى فيه على منهج أهل الحديث، وأغلب كتابه وافق فيه من سبقه من العلماء شُرَّاح الأحاديث، أو من مكاتباته لبعض أهل العلم، ولهذا فلن تكون مناقشتي له فيه، بل مناقشته ستكون بما كتبه عن تعارض الأحاديث وما يعنيه له هذا في الحقبة الأُخرى من حياته.

وهنا قد يقول قائلٌ، ما دام هذا الرَّجل قد صنَّف في «التَّعارض» ودرس علوم الشَّريعة، لِمَ لا تجعله مع أهل الاختصاص؟.

أمَّا إنَّه درس بعض الوقت علوم الشَّريعة فهذا لا يجعله ولا يؤهِّله لأن يكون متخصِّصاً فيه، سيما وأنه درس فترةً وجيزة، أصدر خلالها وبعدها عدَّة كتبٍ، ثمَّ إنه بعد ذلك نكص على عقبيه فلم يعتدَّ بما كتب، بل لقد نقض كلَّ ما كتب سابقاً من خلال كتبه اللاحقة فلهذا جعلته مع غير المتخصِّصين.

ولأشرع الآن بذكر بعض كلماته الّتي لا تحتاج إلى ردٍّ لتهافتها، ومع ذلك فسأنقل من كتاباته ما يردُّ عليه، فقد قال في سلسلة العلم ليس عقلاً، في كتاب «أيها العقل من رآك»[2] «إنَّها توجد خصومةٌ تفصل بين العقل والنَّقل وتحول دون التقائهما، إنَّ العقل لا يرضى إلاّ بأن يبسط سلطاته على كلِّ شيءٍ وعلى النَّقل أيضاً. فالنَّقل إذاً ليس بشيءٍ ما لم يشهد له العقل وهو ـ أي النَّقل ـ تسليمٌ مطلقٌ لخرافاتٍ غبيَّةٍ صنعت في ظروفٍ غير عقليَّة، فهما إذن مختلفان في طبيعتهما، ولهذا فالّذين يحترمون أحدهما لا يحترمون الآخر!!.

(1) انظر: صلاح الدين المنجد ـ دراسه عن القَصيمي:31-11، إذ أجمل مراحل حياته ورصد أعماله وانفعالاته.

(2) ص267.

وقال[1]: «إنَّنا نجد حشوداً متنافرةً في القضيَّة الواحدة، والمعنى الواحد، ثمّ لا يدرك لا المؤلف ولا القارئ هذا التَّنافر المثير، إنَّه لا موضع للإدراك والتَّساؤل هنا، لأنَّ المسألة مسألة نقلٍ فقط، وأيُّ مانعٍ إذا كان العقل ممنوعاً من التَّدخُّل؟.

أمَّا محاولات التَّوفيق بين التَّناقُضات فقد كانت أسخف من التَّناقضات نفسها وكانت تبريراً لهذه التَّناقضات، وإذلالاً للعقل، كانت إهانةً للعقل».

وقال[2]: « إنَّ من يقرأ كتب الحديث تتقاذفه الرِّوايات المتناقضة الّتي تُعدُّ كلُّها صحيحةً فلا يُدرى أيُّ ذلك هو الصَّحيح، والّذي يحاول إدراك الحقيقة واليقين من هذه الرِّوايات، هو كالّذي يروم التَّفسير بين أنساب ومنابع قطرات الغمائم.....

والّذين يدرسون هذه المتناقضات من الأحاديث لا بدَّ أن ينتهوا أحد نهايتين:

إمَّا أن ييأسوا منها لتناقضها وفَقْدِ الوحدة الفكريَّة بين آحادها ولما فيها من صفات البداوة والغباء فيطرحوها كلها بلا احترامٍ.

وإمَّا أن يتبلَّدوا ويفقدوا كل حصانةٍ فكريَّةٍ لطول ما يعتادون الإيمان بها وبتناقضها وضعفها، وحينئذٍ لا يستطيعون أن يؤمنوا، لأنَّهم لا يستطيعون أن يفهموا.

ولعل الكاتب يعبِّر في هذه الملاحظة الأخيرة عن مكنون نفسه، إذ إنه يزعم من خلال كتاباته أنَّه لم يفقد الحصانة الفكرية فهو إذاً ممن طرحها بلا احترامٍ حيث يقول[3]: «تحت ظروفٍ غير سعيدةٍ اخترع الرُّواة بدعة الحديث وطريقة حفظه وتدوينه، والاقتناع بصدقه أو كذبه، وجللّوه برهبةٍ كرهبة الموت».

ومع ذلك فلسوف أردُّ عليه من كلامه في تصديره لكتاب «مشكلات الأحاديث النبوية» حيث قال: «أمَّا بعد: فهذا بيانٌ لأحاديث نبويَّةٍ صحيحةٍ قد أشكلت على كبار العلماء، قد أشكل بعضها طبيَّاً، وبعضها فلكياً، وبعضها علميَّاً،

(1) المصدر السابق:271.
(2) المصدر السابق 287.
(3) المصدر السابق: 267.

وبعضها حسِّيَّاً، وبعضها دينيَّاً، فعجَّل فريقٌ فكذَّبها وردَّها وتجاهل على رواتها، ولم يُصب في ذلك: فجرأ العامَّة وأشباه العامَّة على أن يُكذِّبوا كلَّ ما لم يحيطوا بعلمه من صحيح الأخبار، وتكلَّم فيها فريقٌ آخر كلاماً لم يسر مع الصَّواب والتَّوفيق، فزاد كلامه أهل الشَّكِّ شكَّاً وريبةً، وضلَّ من أجلها فريقٌ ثالثٌ فهوى في الشَّكِّ والحيرة، فرغب عن الدِّين، وأوغل في الشَّهوات والملذَّات»[1].

فبعد هذا البيان منه نسأله أين يصنِّف نفسه؟!! ونسأل الله الثَّبات على الهداية.

ثالثاً: وقفةٌ مع موريس بوكاي:

قد يستغرب البعض في أن أخصَّ موريس بوكاي ـ ذلك الطبيب العالم المهتدي ـ الّذي كتب كتابه القيِّم عن الكتب السَّماويَّة الثلاث من خلال معارف ومعلومات العصر الحاضر، لهذا فإنِّي أذكره للإشادة بكتابه، وبما صدر عنه، ومن ناحيةٍ ثانيةٍ لتوضيح ما أُبهم واستغلق عليه وما لم يستطع استيعابه.

أمَّا الإشادة فلأنَّ الدكتور موريس بوكاي قد احترم نفسه ولم يتدخَّل إلاّ في الأحاديث الّتي رأى أنَّها تمتُّ لمهنته بصلة ـ أي الأحاديث الّتي تتعلَّق بالطِّبِّ ـ ولم يذكر سواها، وهذه تُحسب له، ولو أنَّ كلَّ إنسانٍ اعتنى بما يُحسنه ويفهمه لما وجدنا كثيراً من الأصوات النَّشاز الَّتي تنادي من هنا وهناك باطِّراح السُّنَّة وعدم التَّعويل عليها، لأنَّها أتت بالمتناقض حسب زعمهم.

أمَّا مُناقشتي له فلأنَّه لم يطلب الصَّنعة من أهلها، والعلم من مظانِّه، ولم يحاول معرفة المراد بالأحاديث الّتي استشكلها، وقد سبق وبيَّنت ما المراد بأحاديث نفي العدوى الّتي استشكلها، وقلت إنَّ الأحاديث الّتي قال عنها دنيويَّةً ليست كذلك، فهي قد تكون كما قال ما لم تكن مرتبطةً بأمرٍ ونهيٍ، أو ثوابٍ وعقابٍ، ولهذا فقد كان حريَّاً بموريس أن يرجع لأهل الشَّأن لتوضيح ذلك.

---

(1) انظر: ص9.

رابعاً: د. حسن حنفي:

د. حسن حنفي كاتبٌ مصريٌّ، له صلةٌ بالفلسفة وبعض متعلقاتها، وأقحم نفسه في الشَّرعيات، أو العلوم الشَّرعيَّة، بل والأدهى من ذلك أنَّه اعتُمِد كمنظِّرٍ لعددٍ من العلوم الإسلاميَّة وقدَّم بحوثاً في أُصول الدِّين، والعقل والنَّقل، وعلم أُصول الفقه لتعتمد في موسوعة الحضاره الإسلاميَّة، وجمع هذه الموضوعات مع أخرى في كتابٍ سمَّاه (دراسات إسلامية)[1].

ولست أُنكر على أيِّ أحدٍ تدخُّله في علومٍ صرف وقتاً لدراستها، فأصبح مُلمَّاً بجزيئاتها كما قد ينطبق على د. حسن حنفي في بعض المجالات، لكنَّني أُنكر عليه وعلى غيره التَّدخُّل فيما لا يعلمون، والولوج فيما لا يُحسنون، بل والتَّعميمات الّتي تتعارض مع العقل والعلم. ولهذا فإنِّي أُنكر عليه تدخُّله فيما يمتُّ لعلم الحديث، بل لمُشكِلِه بصلةٍ فخَبَط فيه خَبْطَ عَشْواء، لم يميِّز فيه بين الآحاد والمتواتر، والمستفيض، ولم يطَّلع على نقد أهل الصَّنعة وكلامهم على ما أورده.

فحنفي تعرض لمعجزات النَّبيِّ ﷺ وذكر بجملةٍ عامَّةٍ لا تقترب من المنهج العلمي أو الحقيقة فقال[2]: «أمَّا باقي معجزات النَّبيِّ مثل انشقاق القمر، وتسبيح الحصى بين يديه، ونبوع الماء من بين أصابعه، وحنين جذع النَّخلة إليه، وشكاية النَّاقة له، وشهادة الشَّاه المسمومة، فكلُّها أخبارٌ غير متواترةٍ لعب فيها الخيال الشَّعبي الكثير، وتعارض الفعل الصَّحيح والعقل الصَّريح».

وقال أيضاً[3]: أمَّا باقي السَّمعيات مثل عذاب القبر، وعلامات السَّاعة، مثل انشقاق القمر، وشروق الشَّمس من المغرب، وغروبها من المشرق، وخروج الدَّابة، والصِّراع بين يأجوج ومأجوج، وظهور المسيح الدَّجال وكذلك الصِّراط والميزان

(1) طبعته دار التنوير ـ بيروت، ط الأولى 1982م.
(2) نظر: المصدر السابق: 25.
(3) المصدر السابق: 38.

والحـوض وإنطاق الجـوارح، وتطاير الكتب، وأحـوال أهل الجنَّة والنَّار، فـإنَّ الأشاعرة يثبتونها، وينكرها جهم بن صفوان والمعتزلة، وهي من السَّمعيَّات الّتي لا يمكن تـأييـدها بالحسِّ والمُشـاهدة والتَّجـربة أو العـقل والاسـتـدلال، ولذلك تظلُّ ظنيَّةً ولا ترتقي إلى مرتبة اليقين.

والملاحظ أنَّه في كلٍّ من الموضـوعين السَّابقين قد أورد أموراً قطيعَّةً متواترةً، بل وردت في القرآن كيأجوج ومأجوج، وتطاير الصُّحف، وإنطاق الجوارح، وأحوال أهل الجنَّة والنَّار، والحوض (الكوثر) بالإضافة إلى ما ثبت بالسُّنَّة المتواترة، ومع ذلك يميل إلى إنكارها بل ينكرها، وهذا مفتاح الضَّلال، إذ أنّى للعقل أن يتصوَّر الغيب؟ وقد سبق أن بيَّنت أنَّ دور العقل في الغيبيَّات الإيمان والتَّسليم.

هذا بالإضافة إلى ما يلمسه القارئ من جهلٍ وخلطٍ لدى الكاتب إذ إنَّه لم يرد في كـتـابٍ أو سنَّةٍ أنَّه سـيكون هناك صـراعٌ بين يأجـوج ومـأجـوج، وإنَّمـا ورد في القـرآن أنَّ فـتح يـأجـوج ومـأجـوج من عـلامـات السَّـاعـة، وفـصَّلت السُّنَّة بعض أحوالهم وعجائبهم.!!

ولهذا فإنَّنا عندما نطالب بالتَّخصُّص ليس من فراغٍ بل من معاناةٍ مع أنصاف المتعلِّمين، وليس يكفي المرء أن يحمل درجة الدكتوراه في الفلسفة أو الاجتماع أو التَّاريخ ليصبح عـلاّمة عصره، فإن كان هذا يصدُق على علمه فلا يصدق على العلوم الأُخرى، فقد يكون المرء عـلاّمةً مُبرِّزاً في مجاله وميدانه أُميَّاً في علومٍ أُخرى لا يفهم فيها شيئاً.

ولو أردت أن أستعرض كل ما وقفت عليه من أمثال من ذكرت لطال البحث وتضخَّمت صفحاته، ولكنِّي أكتفي بالرَّدِّ الإجمالي على كلٍّ من هذه حاله.

المبحث الثَّاني
الرَّدُّ التَّفصيلي ومناقشة المعاصرين من أهل الاختصاص

وأقصد بالرَّدِّ التَّفصيليِّ ؛ أي تتبُّع آراء هؤلاء العلماء في القول بالتَّعارض والتَّرجيح، ومناقشتها بتأنٍ وتؤدةٍ مناقشةً حديثيَّةً حسب أصول أهل الصَّنعة، ومحَّضت هذا البحث لمناقشة أهل الصَّنعة، إضافةً إلى من لهم ارتباطٌ وثيقٌ بالعلوم الدِّينيَّة وليسوا من أهل الاختصاص.

ومن البدهي أن تختلف مناقشاتي ونقداتي من حيث النَّوع والكمِّ من عالمٍ لآخر، نظراً لاختلاف مناهج العلماء المعاصرين في تناول قضايا التَّعارض ومعالجتها، ونظراً لقربهم أو بعدهم عن علم الحديث، بالإضافة إلى الكمِّ وطريقة تناول المسائل عند هذا العالم أو ذاك، وقبل هذا وذلك قناعات الكاتب وتكوينه الّتي تحكم إلى حدٍّ بعيدٍ ما يصدر عنه من آراء ومُناقشاتٍ.

ولست مُحتاجاً إلى التَّذكير بأنَّ المناقشات تنتهي حدودها عند الأفكار وما تضمَّنته تلك الكتابات من أمورٍ حريَّةٍ بالنَّقد والمُناقشة، لا تتعدَّى بحالٍ إلى الأشخاص، وهذا منهجي أبداً مهما كانت درجة الوفاق والاختلاف بين رأيي ورأي غيري.

ثمَّ إنني سأخالف منهجي في هذا المبحث ولن أقسِّمه إلى مطالب نظراً لأنَّ طبيعته تأبى عليَّ ذلك، وإن حاولت تقسيمه إلى مطالب فلسوف يكون تقسيماً متكلَّفاً، بعيداً عن التَّوفيق. ولهذا فإنِّي سأذكر كتابات من أريد مناقشته ثمَّ أذكر ما أريد مناقشته فيه، وهذا أوان البدء في ذلك:

أولاً: الشَّيخ محمد عبده ومدرسته:

ظهر في بدايات هذا القرن عددٌ من الكتَّاب الّذين كتبوا في العلوم الشَّرعيَّة، أو ما يمتُّ لها بصلةٍ بآراء ومواقف من الحديث تصبُّ في خانة التَّعارض، إذ إنَّ هذه المواقف قد انطلقت من تعارض الحديث مع أُمورٍ شرعيَّةٍ كالكتاب أو الثَّابت من السُّنَّة، أومع العقل والرَّأي أو الواقع.

فظهر أحمد أمين وزعم أنَّ المحدِّثين لم يعنوا بنقد المتون، مُردِّداً بذلك زعماً استشراقيّاً نما وترعرع وانتشر على أيدي من ظهر في هذه الحقبة، ولقد تعرَّضت أثناء عرضي لتناقض الحديث مع الواقع، أو في معرض ذكر أسباب ظاهرة التَّعارض للردِّ على أحمد أمين ضِمناً، وذلك بدراسة المثال الذي ذكره وهو حديث: «مَا مِنْ نَفْسٍ مَنْفُوسَةٍ...إلخ».

أمَّا الشَّيخ محمد عبده ومدرسته الّتي عُرفت فيما بعد بالمدرسة العقليَّة، فإنَّ لهم آراء فيما يخصُّ الحديث، مع ملاحظة أنَّ الشيخ محمد عبده أو أيَّاً من رواد مدرسته لم يكن لهم درايةٌ كافيةٌ وتخصُّصٌ في الحديث وعلومه، بل إنِّي أزعم أنَّ أغلبهم لم يكن عنده الحد الأدنى الّذي يخوِّله لمجرد النَّظر والتَّمحيص في الرِّوايات، وقد اعترف رشيد رضا أنَّ شيخه محمد عبده لم يكن عنده علمٌ ودرايةٌ في الحديث وعلومه، بل إنَّه انتقده في مواضع متعدِّدةٍ في ردِّه لبعض الأحاديث ولكن مع امتحال الأعذار له.

وقد تركَّزت جهود هذه المدرسة على انتقاد الأحاديث الغيبيَّة الّتي تخصُّ المُعجزات وعلامات السَّاعة، وكلُّ ما لم يستطع العقل تصوُّره، وفي أحسن الأحوال يقوم هؤلاء بتأويل هذه الأحاديث تأويلاً يذهب بأصل الحديث ويُعطِّل مراد الشَّارع منه.

وقد انتقد جميعهم أحاديث انشقاق القمر، وسبق أن أشرت إلى شيءٍ من هذا، وهم في انتقاداتهم هذه يوافقون غُلاة المعتزلة عن ردِّ هذه الأحاديث، وقد كنت بيَّنت أنَّ المتأخِّرين من المعتزلة قد قبلوا هذه الأحاديث ودافعوا عنها، وبيَّنوا أنَّها جائزةٌ نقلاً وعقلاً !! فانظر كيف ردَّ العقل على العقل!!.

وانتقد الشَّيخ محمد عبده أحاديث سحر النَّبيِّ ﷺ فقال[1]: «وأمَّا الحديث على فرض صحَّته فهو آحادٌ، والآحاد لا يؤخذ بها في باب العقائد، وعصمة النَّبيِّ من تأثير السِّحر في عقله عقيدةٌ من العقائد لا يؤخذ في نفيها عنه

(1) الأعمال الكاملة: 5/544،

إلاّ باليقين، ولا يجوز أن يُؤخذ فيها بالظَّنِّ المظنون على أنَّ الحديث الّذي يصل إلينا من طريق الآحاد، إنّما يحصِّل الظَّنَّ عند من صحَّ عنده، أمَّا من قامت له الأدلة على أنَّه غير صحيحٍ فلا تقوم به عليه حجَّةٌ.

وعلى أيَّة حالٍ، فلنا بل علينا أن نفوِّض الأمر في الحديث ولا نحكِّمه في عقيدتنا، ونأخذ بنصِّ الكتاب وبدليل العقل، فإنَّه إذا خُولط النَّبيُّ ﷺ في عقله كما زعموا، جاز عليه أن يظنَّ أنَّه بلَّغ شيئاً وهو لم يبلِّغه، أو أنَّ شيئاً نزل عليه وهو لم ينزل».

وقد ردَّ الشَّيخ محمد رشيد رضا على شيخه هذا الرَّأي بعد أن عذره وبالغ في مدحه وبيان محبته للرَّسول ﷺ فقال[1]: «فهذا الحديث صريحٌ في أنَّ المراد من السِّحر فيه خاصٌّ بمسألة مباشرة النِّساء، ولكن فهم أكثر العلماء أنَّه ﷺ سُحر سحراً أثَّر في عقله، كما أثَّر في جسده، فأنكره بعضهم وبالغوا في إنكاره، وعدوه مطعناً في النُّبوَّة، ومنافياً للعصمة: حتَّى إنَّه كان يُخيَّل إليه أنَّه فعل الشَّيء ولم يكن فعله، فعظمت هذه الرِّواية على علماء المعقول وعدُّوها مخالفةً للقطعيِّ...»!!

فمن هذا نرى أنَّ الشَّيخ رشيد رضا قد ذهب عكس ما ذهب إليه شيخه، وفي هذا أيضاً ردٌّ للعقل على العقل، وبعد هذا يريدون أن يجعلوه أُسَّاً والنَّقل تابعاً!

وقد سبق وأن تكلَّمت على مسألة سحر النَّبيِّ ﷺ لكنَّني أردت أن أُثبت هنا ردَّ رواد وشيوخ المدرسة على الأحكام العقليَّة الّتي انطلقوا منها وانتهوا إليها.

وما سأورده من أمثلةٍ ممَّا ردَّه أو أوَّله أصحاب هذه المدرسة بحجَّة مخالفة العقل أو القطعيات، نقلته من كتاب الدكتور فهد الرُّومي «منهج المدرسة العقليَّة الحديثة في التَّفسير» حيث إنَّه بذل الجهد في استقصاء آراء شيوخ هذه المدرسة، فله فضل السَّبق في إيراد هذه الأمثلة.

---

(1) تفسير الفاتحة وست سور من خواتيم القرآن: ص 131 - 130 مطبعة المنار، القاهرة ط الأولى 1353هـ، وانظر د. عبد المجيد المحتسب ـ اتجاهات التَّفسير في العصر الراهن: 149 - 148 مكتبة النهضة الإسلامية ـ عمان ط الثالثة: 1402هـ/1982م.

وقد ذكر أغلب نُقولاتهم وآرائهم في علامات السَّاعة،وسأقتصر على إيراد بعض المتواترات الّتي ردَّها الشَّيخ محمد عبده أو تلاميذه بحجَّة المعارضة.

فالدَّجال مثلاً قد ورد بشأنه أحاديث كثيرة وصلت إلى حدِّ التَّواتر، ومع ذلك فإنَّنا نجد الشَّيخ رشيد رضا يقول[1]: «إنَّ أحاديث الدَّجال مُشكلةٌ من وجوهٍ:

أحدها: أن ما ذكر فيها من الخوارق الّتي تُضاهي أكبر الآيات الّتي أيَّد الله بها أولي العزم من المرسلين أو تفوقها وتعدُّ شبهةً عليها كما قال بعض علماء الكلام، وعدَّ بعض المحدِّثين ذلك من بدعهم، ومن المعلوم أنَّ الله تعالى ما آتاهم هذه الآيات إلاّ لهداية خلقه الّتي هي مقتضى سبق رحمته لغضبه، فكيف يُؤتى الدَّجال أكبر الخوارق لفتنة السَّواد الأعظم من عباده».

والرَّدُّ على هذين المطعنين سهلٌ ميسورٌ، إذ إن الأحاديث لم تقل إنَّ الدَّجال يأتي مع قيام السَّاعة، حتَّى يعلم النَّاس متى تقوم، ولكنَّ الأحاديث نطقت بأماراتٍ لها، وهذه الأمارات حسب نوعها ـ صغيرةٌ أم كبيرةٌ ـ تدلُّ على قرب قيام السَّاعة وليس تحديد موعد قيامها، والدَّجال أحد هذه الأمارات الكبرى. وقد ثبت في أحاديث كثيرةٍ إن ضُمَّت إلى بعضها تكتسب درجة القطع كإخبار النَّبيِّ ﷺ عن أماراتٍ للسَّاعة.

أمَّا المطعن الثَّاني فقد أجاب عنه الإمام النَّووي فقال[2]: «وزعموا أنَّه لو كان حقَّاً لم يوثق بمعجزات الأنبياء ـ صلوات الله وسلامه عليهم ـ وهذا غلطٌ من جميعهم لأنَّه لم يدَّعِ النُّبوَّة فيكون ما معه كالتَّصديق له، وإنَّما يدَّعي الإلهيَّة، وهو في نفس دعواه مكذَّبٌ بصورة حاله، ووجود دلائل الحدوث فيه، ونقص صورته، وعجزه عن إزالة العور الّذي في عينيه، وعن إزالة الشَّاهد بكفره، المكتوب بين عينيه».

---

(1) تفسير المنار:9/450-451، وانظر: د. فهد الرُّومي ـ منهج المدرسة العقليَّة الحديثة في التَّفسير:2/521.

(2) شرح صحيح مُسلم: 59 - 18/58.

وقد دأب أرباب هذه المدرسة على حمل كثيرٍ من هذه الأمور على التَّمثيل والتَّخييل، وقد كنت أشرت في الباب الثَّالث إلى أنَّ حمل الأمر على التَّمثيل يعدُّ وسيلةً من وسائل دفع التَّعارض، لكن بشروطٍ محدَّدة أهمُّها أنْ لا يُستطاع حمل هذا الأمر على الحقيقة فعند ذلك نلجأ إلى التَّمثيل، ثمَّ إنَّ هذا التَّفسير يجب أن يكون مقترناً بقرائن تدلُّ عليه.

ولكنَّ الشَّيخ محمد عبده وتلاميذه توسَّعُوا في هذا كثيراً، كما توسَّعت المعتزلة قبلهم، فحملوا أكثر ما رُوي في الغيبيَّات على التَّمثيل والتَّخييل، وهذا انحرافٌ في التَّصوُّر وخطأٌ في التَّطبيق، إذ لا مجال للتَّدخل في الغُيوب لأنَّ العقول عاجزةٌ عن إدراكها، وغاية ما لها الإيمان والتَّسليم، ومن هذا المنطلق قالوا عن الدَّجال[1]: «إنَّه رمزٌ للخُرافات والدَّجل والقَبائح الّتي تزول بتقرير الشَّريعة على وجهها، والأخذ بأسرارها وحِكَمِها»، وهذا مرفوضٌ إذ فيه تعطيلٌ للنَّصِّ، وحملٌ للأمر على غير مراد الشَّارع، ونظائر هذه عندهم كثيرٌ ليس هذا موضع بسطها.

ومن أمثلة ما نفاه وعارضه أصحاب هذه المدرسة أيضاً طُلوع الشَّمس من مغربها، فيقول محمد رشيد رضا[2]: «وقد كان طلوع الشَّمس من مغربها بعيداً عن المألوف والمعقول، لا سيما معقول من كانوا يقولون بما تقول به فلاسفة اليونان في الأفلاك والعقول، وأمَّا علماء الهيئة الفلكيَّة في هذا العصر فلا يتعذَّر على عقولهم أن تتصوَّر حادثاً تتحوَّل فيه حركة الأرض اليوميَّة، فيكون الشَّرق غرباً، والغرب شرقاً، ولا ندري أيستلزم ذلك تغييراً آخر في نظام الشَّمس أم لا؟[3].

(1) انظر: د. فهد الرُّومي ـ منهج المدرسة العقليَّة: 2/523.
(2) تفسير المنار: 8/210.
(3) الصحيح الرقاق/باب 40:7/191، وأخرجه في مواطن أخرى 5/195 وغير ذلك، كما أخرجه مُسلم في «صحيحه»: 1/137 رقم (157)، وأبو داود في «السنن»: 4/115 رقم (4312)، والنَّسائي في «التفسير»: 1/489 رقم (197) و«السنن الكبرى»: وابن ماجه في «السنن»: 1352 /2 رقم (4068) وأحمد في «المسند»: 231 /2، 350، 398، 530. وابن جرير في «التفسير»: وابن حبان في «الصحيح» كما في «الإحسان»: 15/2520 رقم (6838)، وانظر كذلك نعيم بن حماد ـ الفتن: 396 تحقيق د. سهيل زكار، دار الفكر ـ بيروت 1414هـ/1993م.

وأقوى الأحاديث الواردة في طلوع الشَّمس من مغربها ما رواه البُخاريُّ في كتاب الرِّقاق عن أبي هُريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ رسول الله ﷺ قال: لا تقوم السَّاعة حتّى تطلع الشَّمس من مغربها، فإذا طلعت ورآها النَّاس آمنوا أجمعون، فذلك حين: ﴿لا يَنفَعُ نَفْساً إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْراً﴾[1].

وبعد هذا التَّمهيد الّذي قدَّم له ظننَّا أنَّه سيستدلّ نقلاً وعقلاً وعلماً على حدوث طلوع الشَّمس من مغربها، لكنَّه قال بعد ذلك[2]: «هذا وأنَّ أبا هُريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يُصرِّح في هذه الأحاديث بالسَّماع من النَّبيِّ ﷺ فيُخشى أن يكون قد روى بعضها عن كتب الأحبار وأمثاله، فتكون مرسلةً، لكنَّ مجموع الرِّوايات عنه وعن غيره تُثبت هذه الآية بالجملة فننظمها في سلك المُتشابهات، ونحمل التَّعارض بين الرِّوايات وما في بعضها من مخالفة الأدلّة القطعيَّة على ما أشرنا إليه من الأسباب كالرِّواية عن مثل كعب الأحبار من رواة الإسرائيليَّات، والله أعلم».

ولا أدري ما الذي أفاده الشَّيخ رشيد رضا من مقدمته تلك، وما الّذي بناه عليها، إذ إنَّ كلامه هنا يناقض ما جاء هناك، ولا أدري ما هو التَّعارض أو المخالفة للقطعيَّات الّتي توجد في هذه الرِّوايات أهي قطعيات الشَّرع؟ والشرع أخبرنا عن بعض المُغيَّبات الّتي ستكون، ولا دخل لغيره في نفيها أو إثباتها، أم هي قطعيات العقل؟ والعقل دوره فيما غاب عنه وورد بطريق النَّقل الإذعان والتَّسليم، وهذا ما لم يتوخَّه أصحاب هذه المدرسة، لاسيما فيما يتعلَّق بالمعجزات الماضية، أو المُغيَّبات الآتية.

ثانياً: الشَّيخ محمود أبو ريَّة:

ألَّف محمود أبو ريَّة كتاب شُهرة سمَّاه: «أضواء على السُّنَّة المحمَّديَّة» وكانت فكرة الكتاب مقالةً كتبها الكاتب قبل صدور الكتاب بـ 13عاماً كما ذكر أبو شُهبة ـ رحمه الله ـ وكان عنوانها «الحديث المحمدي» وطالب أبو شُهبة أبا ريَّة بمراجعة أفكاره ونفسه والتَّريُّث. إلاّ أنَّه أصرَّ على إخراجه بعد ذلك بسنوات فأحدث بلبلةً في الأفكار .

(1) الأنعام: 158.

(2) تفسير المنار: 8/211 وانظر: د. فهد الرومي ـ منهج المدرسة العقلية: 541 - 2/540.

ولست بصدد الرَّد على كتابه في هذه العُجالة، إذ إنَّ المقام يضيق عن ذلك، وقد تكفَّل غير عالمٍ بالرَّدِّ على أبي رية، ولكنَّني سأعرض لقضايا أراها تخصُّ ما نحن بصدده، ألا وهو علم التَّعارض.

وقبل هذا لابدَّ من كلمةٍ توضيحيَّةٍ في هذا الكتاب.

إنَّ القارئ لكتاب أبي رية يخرج بخلاصة مفادها أنْ ليس هناك شيءٌ اسمه «الحديث النبوي» «فأبو رية يشعر القارئ تلميحاً أو تصريحاً بأنَّ ما قيل في هذا المبحث ينطبق على السُّنَّة جميعها. فعندما تكلَّم عن الرِّواية بالمعنى أشعر ذلك، بل إنَّه قال[1]: «إنِّي وجدت أنَّه لا يكاد يوجد في كتب الحديث كلِّها ممَّا سموه صحيحاً أو ما جعلوه حسناً ـ حديثٌ ـ قد جاء على حقيقة لفظه ومحكم تركيبه كما نطق الرَّسول به».

وعندما يتكلَّم عن الوضع والإسرائيليات يُشعر القارئ بأنَّ الأحاديث إمَّا موضوعةٌ أو من الإسرائيليات التي لا يوثق بها، ويُرسِّخ هذا الفهم سياقته لأحاديث من الدَّواوين المشهورة، بل من أكثر دواوين الحديث ثقةً وقبولاً ـ أعني كتابي البُخاري ومُسلم ـ ويدَّعي على أحاديث فيهما، ما ذكرته، ويُضيف إلى الإسرائيليات أمراً آخر، وهو المسيحيات فيدَّعى أنَّ في الأحاديث مسيحياتٍ أيضاً كما يوجد فيه الإسرائيليات.

والطَّامَّة الكبرى أنَّه يتَّهم صحابةً أجلاء باختراع هذه الإسرائيليات أو المسيحيات؛ فادَّعى أنَّ عبد الله بن سلامٍ وغيره ممَّن وضع الإسرائيليات، ويدَّعي أنَّ تميماً الدَّاريَّ وضع أحاديث أخرى وصفها بالمسيحيات كقصة الجسَّاسة، والدَّجال، ونزول عيسى؟!!.

بل إنَّه يدَّعي أنَّ في الإسلام والأحاديث شوائب من كلِّ الملل والنِّحل فقال[2]: «ولا يعجب القارئ من أن يدخل في الإسلام مسيحيات بعد أن دخل فيه إسرائيليات، فإنَّه قد شيب بأشياء من كلِّ دينٍ ومن كلِّ نحلة، ولكنَّ المجال لا يتَّسع لبيان كلِّ ما دخل عليه من الملل والنِّحل الأُخرى لأنَّ ذلك يحتاج إلى مؤلَّفٍ برأسه».!!

(1) أضواء على السنة المحمدية: 8-7.
(2) المصدر السابق: 155.

وممَّا يزيد القارئ قناعةً بعدم جدوى الأحاديث وعدم الحاجة لها، ما ذكره من أحاديث مكذوبةٍ، استشهد بها على وجوب عرض السُّنَّة على القرآن والأخذ بما دلَّ عليه القرآن فحسب.

والأشد من ذلك عندما يتعرَّض للصَّحابي الجليل أبي هُريرة بالنَّقد والشَّتم والسِّباب والتَّجريح.

بل إنَّه قد خصَّص له كتاباً سمَّاه «شيخ المَضيرة»[1]. وقد شعرت وأنا أقرأ هذا الكتاب كأن بين أبي رية وأبي هُريرة ثأراً، فلا يترك صفةً ذميمةً إلا ويُلصقها بأبي هُريرة، فهو عنده مُدلِّسٌ، كذَّابٌ، وضَّاعٌ، ذو أصلٍ خسيسٍ، يجري وراء مصالحه وبطنه، والأغرب من هذا ذكره لأحاديث يزعم أنَّ أبا هُريرة وضعها فقال[2]: «وممَّا وضعه في معاوية ما أخرجه الخطيب عنه: ناول النَّبيُّ ﷺ معاوية سهماً فقال: خُذ هذا السَّهم حتّى تلقاني في الجنَّة»[3]. وأخرج ابن عساكر وابن عَديٍّ والخطيب البغدادي عنه: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إنَّ الله ائتمن على وحيه ثلاثة: أنا ومعاوية، وفي رواية أخرى عن أبي هُريرة مرفوعاً: الأُمناء ثلاثة، جبريل، وأنا، ومعاوية[4]!!.

---

(1) المضيرة: مُريقة تطبخ باللبن المضير (أي الحامض) وربما خُلط بالحليب: انظر: الفيروز أبادي ـ القاموس المحيط: 2/139، وقد نقل المؤلف هذا اللقب عن الثَّعالبي في «المضاف والمنسوب»: 87-86، حسب النُّسخة التي رجع إليها، وهو في نسختي: 112- 111رقم(159) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر 1384هـ/1965م. وقد سمَّى كتابه بهذا الاسم، ولو تتبَّع طرق التَّحقيق العلمي والنَّقد والتَّمحيص لما تفوَّه بهذه الأُكذوبة إذ فيها «وكان ـ أبو هريرة ـ يعجبه المضيرة جداً، فيأكل مع معاوية فإذا حضرت الصَّلاة صلّى خلف علي ". وكأنَّ علياً ومعاوية كانا في حيٍّ واحد، أو بلد واحدة، فمن له أدنى اهتمام بالنَّقد علم أنَّ هذا مصنوعاً، والإصرار على ذلك وتسمية الكتاب به هو من الهوى فنعوذ بالله من الهوى والخِذلان.

(2) انظر: أضواء: 188.

(3) انظر: الخطيب ـ تاريخ بغداد: 13/466، وأخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات»21-2/20 عن عدد من الصَّحابة. وقال: هذا حديثٌ موضوعٌ لا أصل له، ثمَّ أخذ يفصِّل بيان وضعه بتتبُّع طرقه وما فيها من أوابد وطامَّات.

(4) انظر: الخطيب ـ تاريخ بغداد: 3/399، 12/8، وقال: هذا الحديث بهذا الإسناد باطلٌ ورجاله كلُّهم ثقاتٌ، والحمل فيه على البرداني فليس بشيء ورواه ابن الجوزي في «الموضوعات»: 19-2/17 وقال: هذا الحديث من جميع الطُّرق لا يصح، ثمَّ فصَّل ذلك.

ومع أنِّي لست بصدد التَّعرض لهذه الأمور في هذا المقام إلا أنَّني لا أصبر أمام هذا الزَّيف الذي اختلقه أبو ريَّة وألصق وضع الحديث بأبي هُريرة، فالمصدر الذي اعتمد عليه وهو ابن كثير يقول[1] قبل سياقه حديث الأمناء ثلاثة: «وقد أورد ابن عساكر بعد هذا أحاديث كثيرةً موضوعةً، والعجب منه مع حفظه واطِّلاعه كيف لا ينبِّه عليها؟ وعلى نكارتها وضعف رجالها والله الموفِّق للصَّواب» وقد أوردنا من طريق أبي هُريرة وأنس وواثلة بن الأسقع مرفوعاً: «الأمناء ثلاثة...إلخ». فعلى منهج أبي رية هل اشترك أنسٌ وواثلة مع أبي هُريرة في وضع الحديث؟!! أم أنَّ كلَّ حديثٍ موضوعٍ مرويٍّ عن صحابيٍّ نقول: إنَّ هذا الصَّحابي قد وضعه. ثمَّ إنَّ من صنَّف في الموضوعات قد بيَّن حال هذه الأحاديث ومن يُتَّهم بها.

هذا بالإضافة إلى الدَّعاوى العريضة، والافتراءات العديدة التي شحن بها الكتاب، وأُحيل إلى من ردَّ عليه فهناك بيانها.

أمَّا ما ادَّعى فيه أبو رية التَّعارض والاستشكال فهو كثيرٌ، وقد رأيته في جمعها وإيرادها حاطبَ ليلٍ، إذ إنَّه خلط الصَّحيح مع الضَّعيف مع أقوال الصَّحابة، مع الواهي وادَّعى أنَّه مُشكلٌ وتغاضى عن أجوبتها أو توجيهاتها لدخيلةٍ في نفسه، وأوهم القارئ أنَّ الأحاديث المشكلة هي أغلب السُّنَّة، مدَّعياً الدَّعاوى العريضة التي لا ينهض لها دليلٌ. فقال تحت عنوان: «أحاديث مشكلةٌ»[2] قلنا من قبل: إنَّ الرِّواية قد حملت عن رسول الله فيما حملت أحاديث كثيرةً مشكلةً وغريبةً، وإنَّا نورد هنا بعض هذه الأحاديث على طريق المثال، لأنَّ استيعابها يحتاج إلى أسفارٍ»!!

(1) انظر: البداية والنهاية: 8/120.
(2) أضواء على السنة: 218 - 198 فما بعدها أيضاً.

والأحاديث التي ذكرها أبو رية مسبوقٌ في أغلبها سواءٌ من طرف الشُّرَّاح أو من طرف الشَّانئين أو من طرف المعاصرين، وقد ذكرت قبل قليلٍ أنَّه في سرد هذه الأحاديث كان كحاطب ليلٍ إن أحسنَّا الظَّنَّ به، أمَّا إن أسأنا الظَّنَّ به فسوف نقول: إنَّه ارتكب خياناتٍ علميَّةً، بالرَّغم من تبجُّحه بالنَّقد العلمي والاستقراء والاستيعاب، حيث قال مختالاً[1]: «وهنا نضع القلم بعد أن قدَّمنا ما أعاننا الله عليه من عملٍ، وما وفَّقنا الله إليه من بحثٍ، مستعينين بالله في إخراجه إلى النَّاس جميعاً في صورةٍ صادقةٍ مؤيَّدةٍ بأقوم البراهين، وأقوى الأسانيد، وفي سبيل الله ما أنفقنا من عُمُرٍ في قراءة مئات المصادر التي رجعنا إليها، وما بذلنا من جهدٍ في تناول ما يصحُّ لكتابنا منها،ولمرضاته تعالى ما نالنا من مشقَّةٍ في تهيئة موادّه، وتنسيق فصوله، ولاسيما وأنَّ هذا المصنَّف لم يكن له من قبل مثالٌ نحتذى به، ولا طريقٌ عبَّده لنا أحدٌ ممَّن سبقنا فنتَّبعه ونسير عليه». وقد نبَّه من ردَّ عليه من العلماء على تحريفاته وخياناته العلميَّة فظهر حجم علميَّته وصحَّة متونه، ووزن براهينه وأسانيده ولن أطيل بذكر الأمثلة فتكفي الإشارة إلى بعضها وللمستزيد الإحالة[2].

فالنَّاظر إلى الأحاديث التي قال عنها مُشكلةً يلاحظ ما يلي:

1- ذكره الأحاديث الموقوفة على الصَّحابة وغيرهم، ليوهم القارئ أحاديث مرفوعة للرَّسول ﷺ كحديث ابن عباس في خلق اللوح، وقصَّة الزاملتين اللتين أصابهما ابن عمروٍ، وحديث جابر: لمَّا نزل بسم الله الرحمن الرحيم وغير ذلك.

---

(1) المصدر السابق: 384.

(2) انظر: أبو شهبة ـ دفاع عن السنة: 189،224،228،285، والمعلِّمي ـ الأنوار الكاشفة: 222-230المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط الثانية 1405هـ/1985م. ، والبهنساوي ـ السنة المفترى عليها: 312/313 دار البحوث العلمية ـ الكويت ـ دار الوفاء ـ المنصورة، ط الثالثة 1409 هـ/1989م، والسِّباعي ـ السنة ومكانتها في التشريع: 366 - 363، المكتب الإسلامي ـ بيروت ط الثالثة 1402هـ/1982م، وغير ذلك من المواطن في هذه الكتب وغيرها.

2- وضع الصَّحيح والضَّعيف، بل الواهي جداً في سلَّةٍ واحدةٍ باستشكالهما جميعاً، في حين أنَّ الضّعيف متساقطٌ لا يُعرَّج عليه، وقد يكون عنده بعض الحقِّ إن كان بعض العلماء الأقدمين قد استشكل ما طرحه أبو رية، ولكن إذا كان الاستشكال قد صدر من أبي رية فلا عذر له، وما عليه إلا ليبين وهو (النَّاقد الخطير) الذي أتى بما لم يأت به الأولون، ونظم ما عجز عنه المتاخِّرون!! فكيف عجز عن بيان ضعف حديثٍ ومصادره متاحةٌ ميسورةٌ؟ بل يدَّعي بأنَّه قرأها ونقدها!! فمن ذلك قوله[1]: «في منتخب كنز العمال[2] في سنن الأقوال والأفعال عن أنس عن النَّبيِّ ﷺ» أُذن لي أن أُحدث عن ملكٍ من حملة العرش، رجلاه في الأرض السُّفلى وعلى قرنه العرش، وبين شحمة أذنه وعاتقه خفقات الطير (700عام)، يقول: أنت الملك سبحانك حيث كنت».

وهذا الحديث عزاه صاحب المنتخب للطَّبراني في «الأوسط» فالحديث من زوائد الطَّبراني ويجب أن يكون في «مجمع الزوائد» وقد بيَّن الهيثمي حال إسناده فقال[3]: وقال ـ أي الطَّبراني ـ: تفرَّد به عبد الله بن المنكدر، قلت ـ أي الهيثمي ـ هو وأبوه ضعيفان. فالحديث ضعيف وهذا بالإشكال، ومن ذلك الأحاديث التي فيها رؤية النَّبيِّ لرب العزة وهو الحديث المعروف بـ «فيمَ يختصم الملأ الأعلى» أو «رأيت ربي في صورة شابٍ أمرد» وقد بيَّنت حال هذه الأحاديث في الباب الثالث فلا أُعيد، بل إنَّه زاد على ما ذكرته: ورواية الشَّهرستاني: «لقيني ربِّي فصافحني وكافحني ووضع يده بين كتفي حتّى وجدت برد أنامله» والحال أنَّ الشَّهرستاني ليس بصاحب كتابٍ حديثيٍّ مُسندٍ لنقول في رواية فلان، ولكنَّ الشَّهرستاني يحكي، بل إنَّ الشَّهرستاني قد بيَّن وقال[4]: «وروى المشبهة عن النَّبيِّ ﷺ فذكره».

---

(1) أضواء على السنة: 202.
(2) انظر: المتقي الهندي ـ منتخب كنز العمال: 2/455 مطبوع بهامش مسند الإمام أحمد.
(3) مجمع الزوائد: 1/80.
(4) انظر: الملل والنحل: 106.

3-عدم أمانته في النَّقل ليؤكِّد فكرته، وهذا موجودٌ عنده بكثرة ولم أقصد استقصاء ذلك أو الإشاره إليه، وإنَّما الإشارة إلى عدم الأمانة في النَّقل وتصحيح حديث ليستشكله فمن ذلك قوله[1] بعد أن ساق حديثاً عن ابن عباس: «وهذا الحديث صحيح الإسناد، وهو في «مجمع الزوائد» رواه أبو يَعْلى والطَّبراني ورجاله ثقاتٌ، فهو هنا نقل كلمة الهيثمي في «مجمع الزوائد» لكنَّه لم يستتمَّها لغايةٍ في نفسه، إذ إنَّ الهيثمي قال[2] رواه أحمد وأبو يَعْلى والطَّبراني ورجاله ثقاتٌ إلا أنَّ ابن إسحاق مدلِّسٌ. فكَتْمُ هذه العبارة الأخيرة منه أوهم صحَّة الحديث، وبيانها يعكس الموقف، إذ إنَّ ابن إسحاق مدلِّسٌ من المرتبة الرابعة كما ذكر ابن حجرٍ[3]، والمذكورون في المرتبة الرابعة هم: " من اتُّفِق على أنَّه لا يحتجُّ بشيء من حديثهم إلا بما صرَّحوا فيه بالسَّماع لكثرة تدليسهم على الضُّعفاء والمجاهيل[4]» ولهذا قال ابن حجر عنه: «صاحب المغازي، صدوقٌ مشهورٌ بالتَّدليس عن الضُّعفاء والمجهولين، وعن شرٍّ منهم، وصفه بذلك أحمد والدَّارقُطني». فانظر إلى قيمة ما كتمه أبو رية ولا أظنُّه يجهل هذا الأمر.

ثمَّ إنَّه قال: إنَّ هذا الحديث صحيح الإسناد، فإن قال ذلك بناءً على حكم الهيثمي فالأمر ليس كذلك، إذ إنَّه يُشترط في الإسناد حتّى يكون صحيحاً أن يجمع ثلاثة شروط من الشُّروط الخمسة المشترطة لصحِّة الحديث. وهي: العدالة والضَّبط واتِّصال السَّند. وقول الهيثمي: رجاله ثقاتٌ يعني أنَّه لم يجمع سوى شرطين من الثَّلاثة المشترطة لصحَّة الإسناد وهما العدالة والضَّبط فحسب، فيبقى الأمر بحاجةٍ لدراسة رجال الإسناد، ليُعلم هل سمع السَّابق عن اللاحق أم لا؟ والأمر في هذا الحديث ليس كذلك لتدليس ابن إسحاق.

---

(1) أضواء على السنة: 200.
(2) مجمع الزوائد: 8/127.
(3) طبقات المدلسين: 51 تحقيق د. عاصم القريوتي، مكتبة المنار ـ الزرقاء/الأردن ط الأولى.
(4) المصدر السابق: 14.

4- استشكاله الحديث لعدم الاستقصاء، ومثال ذلك قوله: «وروى الشَّيخان ـ واللفظ لمسلم ـ عن أنس بن مالك أنَّ رجلاً سأل النَّبيَّ ﷺ قال: متى تقوم السَّاعة؟ قال: فسكت رسول الله هنيهة، ثمَّ نظر إلى غلامٍ بين يديه من أزد شنوءة فقال: «إنْ عُمِّرَ هَذَا، لَمْ يُدْرِكْهُ الهَرَمُ حتّى تَقُومَ السَّاعَةُ» قال أنسٌ: ذاك الغلام من أترابي يومئذٍ.

وقد مات أنس سنة 93 هـ على المشهور، وهو تِرْبُ الغلام الّذي قال النَّبيُّ إنَّه لا يدركه الهرم حتّى تقوم السَّاعة، وبذلك يكون قيام السَّاعة قبل انقضاء القرن الأول الهجري كما نصَّ الحديث !.

فما قول عُبَّاد الأسانيد؟! لعل بعضهم ينبري فيقول: وما يدريك لعلَّ هذا الغلام لم يدركه الهرم إلى الآن !!.

وقصور باعه في العلم قاده لهذا التَّساؤل والاستنكار، إذ إنِّي بيَّنت في الباب الثَّاني زوال إشكال هذا الحديث بجمع طرقه وألفاظه، لأنَّه قد وردت في هذا المعنى أحاديث متنوِّعةٌ تدلُّ على تنوُّع السُّؤال وتكرُّر الإجابة بألفاظٍ متعدِّدةٍ يحمل مبهمها على مبيَّنها، فيزول الإشكال.

ولو قام المؤلف بهذا الأمر لكفى نفسه مؤونة إخراج مثل هذه العبارات الفجَّة التي يصم بها مخالفيه.

هذا ما أردت توضيحه من قضايا لم يتطرَّق لأغلبها بهذا البيان من ردَّ على أبي رية، مع أنَّ ما خطَّه وما ذكره في كتابه يحتاج لأضعافٍ مضاعفةٍ عمَّا قيل، ولهذا لا بدَّ من الرُّجوع إلى ما سطَّره العلماء في الرَّدِّ على تخرُّصاته وتلبيساته.

ثالثاً: كتابات الشَّيخ عبد الله الغُمَاري:

وهو الشَّيخ العلامة عبد الله بن الصِّدِّيق الغماري، ولد بطنجة عام 1327هـ، وتوفي سنة 1412هـ. وله عددٌ من المُصنَّفات في علم الحديث وغيره، شأنه شأن أهل بيته ووالده وإخوته.

وما يهمُّني في هذه المناقشة الكتب التَّالية:

1- الفوائد المقصودة في بيان الأحاديث الشَّاذَّة والمردودة، جمع فيه ثلاثة وأربعين حديثاً، رأى أنَّها شاذَّةٌ مردودةٌ[1]!.

2- فتح المعين بنقد كتاب الأربعين، انتقد فيه كتاب «الأربعين»[2] في دلائل التوحيد[3] للشَّيخ أبي إسماعيل الهَرَوي.

3- نهاية الآمال في صحَّة وشرح حديث عرض الأعمال[4]، وقد تعرَّض في هذا الكتاب لجمع طرق حديث: «حياتي خيرٌ لكم ومماتي خيرٌ لكم» والّذي فيه: تعرض الأعمال عليَّ ـ أي على الرَّسول ﷺ. فجمع شتات ألفاظ هذا الحديث وألزمها أن تأتلف لتُشكِّل نصَّاً صحيحاً، وإلزامه غير ملزمٍ.

ولن أتناول كل كتاب من هذه الكتب على حدةٍ لأنَّ هذا سيطول المناقشة جدّاً، إضافةً إلى ما ستكون عليه من طولٍ نظراً لمكانة الشَّيخ في الدِّراسات الحديثيَّة المعاصرة، ونظراً لما يمثِّله من امتدادٍ لمنهج عائلته، رأيت أن أجعل مناقشتي معه تأخذ شكل عناوين لموضوعاتٍ منتقَدَةٍ عليه، استشهد من خلالها ببعض النَّماذج، وأهمُّ العناوين الّتي سأناقشها ما يلي:

- تضعيفه الثَّابت. بل المتواتر بحجَّة تعارضه مع نصوص أُخرى.
- تصحيحه الضَّعيف وادِّعاء تعارضه مع أحاديث صحيحةٍ.
- ادِّعاؤه الخطأ في الأحاديث بحجَّة تعارضها مع نصوصٍ قرآنيَّةٍ أو حديثيَّةٍ، واستعماله للتأويل البعيد في نصوص أُخرى.

---

(1) مطبوع ضمن مجموعة، من ص 156-80، دار الفرقان للنشر والتوزيع ـ الدار البيضاء.

(2) طبع بعمان ـ الأردن، مكتبة الإمام النووي سنة 1410هـ/1990م الطبعة الأولى وحققه حسن السقاف.

(3) طبع سنة 1404بتحقيق د. علي محمد ناصر الفقيهي.

(4) طبع بيروت ـ عالم الكتب، الطبعه الثانية سنة 1405هـ/1985.

أمَّا عن تضعيفه الأحاديث الصَّحيحة الثَّابته فهو كثيرٌ عنده، ولكنِّي سأتناول حديثاً واحداً كونه قد اكتسب صفة التَّواتر نظراً لتعدُّد طرقه وكثرتها، ولكنَّ الشَّيخ قد حكم بضعفه ثمَّ بردِّه اعتماداً على حججٍ مرجوحةٍ واهيةٍ، ومثال هذا النَّوع قوله[1]: (عن أبي هُريرة[2] وابن عبّاس[3]، وعائشة[4] ـرضي الله عنهم ـ، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «لَعَنَ اللهُ اليَهُودَ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِم مَسَاجِدَ»). هذا حديثٌ ثابتٌ في الصَّحيحين وغيرهما من طرقٍ وقد عمل به كثيرٌ من العلماء المتقدِّمين والمتاخِّرين ولم يتفطَّنوا لما فيه من العلل الّتي تقتضي ترك العمل به، وذلك أنَّ القرآن الكريم يعارض هذا الحديث من ثلاثة أوجه:

1- أخبر الله ـ تعالى ـ عن اليهود أنَّهم قالوا: ﴿**إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ**﴾[5] وقالوا: ﴿**يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ**﴾[6] وقالوا أيضاً: «إنَّ الله لمّا خلق السَّموات والأرض استراح يوم السَّبت»[7] ونسبوا إليه النَّدم، وغير ذلك من النَّقائص التي لا تليق بالله ـ تعالى ـ ولا تجوز في حقِّه فكيف يتَّخذون قبور أنبيائه مساجد؟ هذا غير معقولٍ.

---

(1) الفوائد المقصودة: 108-105حديث رقم (12).

(2) أخرجه البُخاريُّ، الصلاة/باب 55، 1/112 ومُسلمٌ،المساجد ومواضع الصلاة/النهي عن بناء المساجد على القبور: 1/376رقم (530) وأبو داود،الجنائز/في البناء على القبور: 216 /3رقم (3227)، والنَّسائيُّ، الجنائز/اتخاذ القبور مساجد: 96-4/95 ومالك في «الموطأ»: 113 رقم (321) رواية محمد بن الحسن، والحُميديُّ في «المسند»: 2/445 رقم (1025) بمعناه، وأحمد في «المسند»: 2/284، 366،285، وغير ذلك وابن حبَّان كما في «الإحسان»: 6/95 رقم (2326)، والبَيْهقي في «السنن الكبرى» 4/80.

(3) حديث ابن عبّاس رُوي مقروناً مع حديث عائشة وأخرجه: البُخاريُّ، الصلاة/باب 55، 1/112، والأنبياء/50 ما ذكر عن بني إسرائيل: 4/144 وغير ذلك، ومُسلمٌ، المساجد/النَّهي عن بناء المساجد على القبور: 1/377 رقم (531) والنَّسائيُّ، المساجد/النهي عن اتخاذ القبور مساجد:/2 40-41، 4/95 وفي «الوفاة»: 34 رقم (14) و 35 رقم (15) وأحمد في «المسند»: 1/218،/6 275،229،34 ، وغير ذلك، والدَّارميُّ في «السنن»: 1/326، وأبو عَوانة في «المسند»: 1/399.

(4) سبق تخريجه مع حديث ابن عباس.

(5) سورة آل عمران: 181.

(6) سورة المائدة: 64.

(7) جاء فيما يُزعم أنَّه الكتاب المقدس: التكوين: 2 وفي اليوم السابع؛ أتم الله عمله الذي قام به، فاستراح فيه من جميع عمله.

2- إنَّ اليهود يؤذون الأنبياء، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا وَكَانَ عِندَ اللَّهِ وَجِيهًا﴾[1] وقال سبحانه: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾[2]

هذا مع أنَّ موسى نبيهم الأعظم وصاحب شريعتهم، وآذوا داود عليه السلام فزعموا أنَّه زنى بامرأة أوريا، وأنَّها حملت منه، ونسبوا إليه شرب الخمر، وأنكروا نبوَّة سليمان عليه السلام وقالوا: كان ملكاً حكيماً، بنى ملكه على السِّحر، ورموا مريم ـ عليها السَّلام ـ ببهتانٍ عظيمٍ كما في القرآن الكريم، كما اتَّهموا عيسى عليه السلام في نسبه، فكيف تتفق إذايتهم الأنبياء مع اتِّخاذ قبورهم مساجد؟ هذا غيُر معقولٍ.

3- إنَّ الله ـ تعالى ـ أخبر أنَّ اليهود قتلة الأنبياء، فقال سبحانه: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾[3] وقال أيضاً سبحانه: ﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لا تَهْوَىٰ أَنفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾[4] أفادت هذه الآية أنَّ حال اليهود مع الأنبياء دائرٌ بين أمرين: التَّكذيب، والقتل، وقال جلَّ شأنه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[5].

(1) سورة الأحزاب: 69.
(2) سورة الصف: 5.
(3) سورة البقرة: 61.
(4) سورة البقرة: 87.
(5) سورة آل عمران: 21.

أفادت هذه الآية أيضاً أنَّ اليهود يقتلون الصَّالحين الّذين على طريقة الأنبياء، وقال سبحانه: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوا إِلاَّ بِحَبْلٍ مِّنَ اللَّهِ وَحَبْلٍ مِّنَ النَّاسِ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ الأَنبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَّكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾[1] وقال عزوجل: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الأَنبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾[2].

ويلاحظ أنَّ الله عبَّر في هذه الآيات بأنَّ اليهود يقتلون الأنبياء، بالفعل المضارع للإشارة إلى أنَّ قتل الأنبياء كان عادةً لهم تحدث كلَّما جاء نبيٌّ، واستمروا على هذا إلى أن بُعث النَّبيُّ ﷺ فحاولوا قتله مرتين:

المرَّة الأولى: حيث قدَّموا له كتف شاةٍ مسمومةٍ، وهذا الحديث في الصَّحيحين.

والمرَّة الأخرى: حين ذهب إلى بني النَّضير يستعينهم في ديَّة القتيلين، كان بين أهلهما وبين بني النَّضير عقد وحلفٌ، فقال اليهود للنَّبيِّ ﷺ: نعم أبو القاسم نعينك على ما أحببت ممّا استعنت بنا عليه، اجلس حتّى تُطعم وترجع بحاجتك، فجلس إلى ظلِّ جدارٍ من جُدُر دورهم، فخلا بعضهم إلى بعض وقالوا: إنَّكم لن تجدوا الرَّجل على مثل حاله هذه، فأيُّ رجلٍ يعلو على هذا البيت فيُلقي عليه صخرةً فيُريحنا منه؟ فانتدب لذلك عمرو بن جحاشٍ بن كعب أحدهم، فقال: أنا لذلك، فصعد ليُلقي عليه صخرةً ورسول الله ﷺ في نفرٍ من أصحابه فيهم أبوبكر، وعلي رضي الله عنه فأتاه الخبر من السَّماء بما أراد القوم، فقام رسول الله ﷺ راجعاً إلى المدينة.

فتاريخ اليهود ملطخٌ بدماء من قتلوا من الأنبياء والصَّالحين، ومن نجا من قتلهم لم ينجُ من تكذيبهم وإذايتهم، فكيف يتَّخذون قبور أنبيائهم مساجد؟ هذا غير معقولٍ.

---

(1) سورة آل عمران: 112.

(2) سورة آل عمران: 181.

هذا نصٌّ كلام الشَّيخ الغُماري بحروفه، وهذه حججه في ردِّ هذا الحديث لتعارضه مع القرآن كما قال.

ولو سلَّمت للشَّيخ ما قاله عن تعارض الحديث مع القرآن ـ ولا أُسلِّم ـ فإنَّ الحديث وصل إلى درجة التَّواتر كما أشار إلى ذلك الكتَّاني[1]، وهو المفهوم من صنيع الألباني[2] في تخريجه للحديث، ثمَّ إنَّ دلالة الحديث صريحةٌ ظاهرةٌ، وتلك الآيات الّتي أتى بها على مسألتنا دلالتها مُستنبطةٌ مؤوَّلةٌ، وقواعد الجمع والتَّرجيح تقضي بتقديم الواضح الصَّريح على المستنبط المؤوَّل.

أمَّا عن الحجج الثَّلاث التي أوردها، فإنَّها جميعاً تردُّ إلى أمرٍ واحدٍ، وهو أنَّ اليهود بما هم عليه من اعتقاداتٍ فاسدةٍ تنسب إلى الله النَّقص والأمور التي لا تليق به، ويؤذون الأنبياء ويقتلونهم فمن غير المعقول أن يبنوا المساجد على قبور الأنبياء.!!

وسأنطلق من ردِّي على كلامه بتساؤلٍ، وهو: هل بناء المساجد على القبور محمدةٌ يُحمد عليها اليهود، كي نقول إنها تتعارض مع أفعالهم هذه واعتقاداتهم؟ وظنِّي أنَّ الشَّيخ قد انطلق من مقدِّمتين إحداهما خطأٌ، حتّى وصل إلى هذه النَّتيجة، والمقدمتان هما:

1- بناء المساجد على القبور عملٌ جليلٌ يقوم به النَّاس.

2- اليهود قتلة الأنبياء لا يقومون بأعمالٍ جليلة. إذاً فاليهود لا يقومون ببناء المساجد على القبور.

---

(1) نظم المتناثر: 131-130.

(2) انظر كتابه: «تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد» حيث جمع طرق الحديث.

ثمَّ إنَّ طبيعة اليهود تنطوي على قدرٍ كبيرٍ من التَّناقض، وقد بيَّن القرآن الكريم شيئاً من ذلك فحكى عن انقلابهم السَّريع من التَّوحيد الذي اعتنقوه عن استدلالٍ واقتناعٍ إلى الوثنيَّة والكفر، وهو ما صوَّره القرآن أحياناً بسردٍ وتطويلٍ، وأحيانا بإيجازٍ فقال تعالى:﴿وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ فَأَتَوْا عَلَىٰ قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَىٰ أَصْنَامٍ لَّهُمْ قَالُوا يَا مُوسَى اجْعَل لَّنَا إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾(1) بالإضافة إلى ما حكاه القرآن عن أخلاقهم المتناقضة فقال تعالى: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا وَّكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿٧٨﴾ كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾(2)، وقد وضح النَّبيِّ ﷺ هذا الخلق فقال(3): «إنَّ أوّل ما دخل النَّقص على بني إسرائيل كان الرَّجل يَلقى الرَّجل فيقول: يا هذا اتقِ الله ودَعْ ما تصنع فإنَّه لا يحل لك، ثمَّ يلقاه من الغد فلا يمنعه، ذلك أن يكون أكيله وشريبه وقعيده، فلمَّا فعلوا ذلك ضرب الله قلوبَ بعضهم ببعض» ثم قال: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ إلى قوله فاسقون.

ومن تناقضهم الشَّديد كذلك ما أضافوه إلى الله عزَّ وجل من صفات نقصٍ كما ذكر ذلك الشَّيخ من قوله تعالى على لسانهم: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾ وقالوا: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ ثم نراهم بعد ذلك يقولون كما ذكر القرآن على لسانهم: ﴿نَحْنُ أَبْنَاءُ اللهِ وَأَحِبَّاؤُهُ﴾.

---

(1) سورة الأعراف: 138.

(2) سورة المائدة: 79-77.

(3) أخرجه أبو داود،الملاحم /الأمر والنهي: 122-4/121 رقم (4336) من حديث ابن مسعود، كما أخرجه كذلك التِّرمذي، تفسير القرآن/6 من سورة المائدة: 252 /5 رقم (3047)، وقال: هذا حديث حسن غريب.
وروي الحديث مرسلاً عن أبي عُبيدة الرَّاوي عن ابن مسعود وأخرجه كذلك التِّرمذي: /5 253- 252 رقم (3048)، وابن ماجه، الفتن/20 الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: -2/1327 1328. رقم (4006).

فلا يمنع بعد ذلك أن يكونوا متناقضين أيضاً من حيث الأنبياء يؤذونهم ويُكذِّبونهم، بل يقتلونهم أيضاً ثمَّ يبنون عليهم البِيَع والمساجد، لمحاولة تخفيف ما ارتكبوه وهم يظنُّون أنَّهم يفعلون خيراً. وهم يفعلون الشَّرَّ بعينه. ولا يمنع كذلك أن يكون اليهود على أكثر من رأيٍ؛ قسمٌ منهم يرى إيذاء الأنبياء وقتلهم، وقسمٌ آخر يرى المبالغة بتعظيمهم والابتداع لهم ببناء المساجد وغيرها عليهم بعد أن يُقتلوا. فبان بهذا أنَّ كلَّ ما ذكره الشَّيخ لا يصلح أن يكون حجَّةً بنفسه يُعارض أحاديث صحيحة صريحة متواترة.

وهذا الصَّنيع من الشَّيخ لم يأتِ عبثاً، إنَّما لتأييد مذهب يتبنَّاه، بل يعتنقه هو وبعض أفراد عائلته، من جواز بناء المساجد والقِباب على القُبور خلافاً للسُّنَّة المتواترة، وانتصاراً لمذهب بعض الصُّوفيَّة، فعمله هذا جاء تتميماً لعمل أخيه الأكبر أحمد بن الصِّدِّيق الذي تكفَّل بالجانب الفقهي من المسألة في كتابه «إحياء المقبور»[1]، وخصَّص قسماً كبيرًا من الكتاب لأدلة بناء المساجد على القُبور فما أتى بشيءٍ مقبول، وأقوى ما تمسَّك به هو قول الله ـ تعالى: ﴿**وَكَذَلِكَ أَعْثَرْنَا عَلَيْهِمْ لِيَعْلَمُوا أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَأَنَّ السَّاعَةَ لا رَيْبَ فِيهَا إِذْ يَتَنَازَعُونَ بَيْنَهُمْ أَمْرَهُمْ فَقَالُوا ابْنُوا عَلَيْهِم بُنْيَانًا رَبُّهُمْ أَعْلَمُ بِهِمْ قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَىٰ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا**﴾[2].

فقال[3]: «الّذين غلبوا على أمرهم هم المؤمنون على الصَّحيح، لأنَّ المسجد إنَّما يبنيه المؤمنون، وأمَّا الكافرون فقالوا ابنوا عليهم بنياناً، والدَّليل من هذه الآيه إقرار الله تعالى إيَّاهم على ما قالوا وعدم ردِّه عليهم، فإنَّ الله ـ تعالى ـ إذا حكى في كتابه عن قومٍ ما لا يرضاه ذكر ما يدلُّ على فساده، ويُنبِّه على بطلانه إمَّا قبله وإمَّا بعده».

---

(1) إحياء المقبور من أدلة استحباب بناء المساجد والقباب على القبور، مطبعة دار التأليف ـ مصر سنة 1368هـ/وانظر: عبد الله الغماري ـ إتقان الصنعة في تحقيق معنى البدعة ـ عالم الكتب ـ بيروت ط الثانيه 1406هـ/1986م.

(2) سورة الكهف: 21.

(3) إحياء المقبور.

وفي هذا نظرٌ إذ قال ابن كثيرٍ[1]: حكى ابن جرير في القائلين ذلك قولين:

أحدهما: أنَّهم المسلمون منهم، والثَّاني أهل الشِّرك منهم، فالله أعلم.

والظَّاهر أنَّ الذين قالوا ذلك، هم أصحاب الكلمة والنُّفوذ، ولكن هل هم محمودون أم لا؟ فيه نظر؛ لأنَّ النبي ﷺ قال: «لعن الله اليهود، اتَّخذوا قبور أنبيائهم مساجد».

أمَّا عن تصحيح الضَّعيف فما كنت لأتشاغل به في مقامي هذا، لولا أنَّ هذا التَّصحيح كان بهدف معارضة هذا الحديث المُصحَّح مع أحاديث أخرى صحيحةٍ ثابتةٍ، للعمل على الجمع بينها لا التَّرجيح كما هو حال الحديثين من حيث تقديم الصَّحيح على الضَّعف، بل الأنكى من ذلك أن ينتهي الشَّيخ إلى ترجيح ما صحَّحه عُنوةً على الصَّحيح أصالةً وهو ما أُنكره عليه، ومثال هذا صنيعه في كتاب «نهاية الآمال»[2] إذ خصَّصه لتصحيح حديث عرض الأعمال، وهذا الحديث رواه ابن مسعودٍ رضي الله عنه عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «حَيَاتِي خَيْرٌ لَكُمْ تُحْدِثُونَ وَيُحْدَثُ لَكُمْ، وَوَفَاتِي خَيْرٌ لَكُمْ تُعْرَضُ عَلَيَّ أَعْمَالُكُمْ، فَمَا رَأَيْتُ مِنْ خَيْرٍ حَمِدْتُ اللهَ، وَمَا رَأَيْتُ مِنْ شَرٍّ اسْتَغْفَرْتُ اللهَ لَكُمْ».

---

(1) احتج الشيخ الغماري بتقرير الله تعالى، وأنه أمرهم على ما فعلوا، وادِّعاؤه تقرير الله ليس حجة، لأنَّه تعالى يُملي للظَّالمين ويمهلهم إلى أجلٍ لا ريب فيه، وقد يعفو وقد يغفر... وقد احتج الكفرة بتقرير الله لهم على ما كانوا عليه من الشِّرك والافتراء، فردَّ الله عليهم حجتهم، فقال: ﴿**سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ**﴾الأنعام: [148]. انظر: د. محمد الأشقر أفعال الرسول: 2/155.

وذكر الدكتور محمد الأشقر أيضاً أنَّ التَّقرير يكون حجَّةً عندما يذكره الله تعالى ولم ينبِّه على بُطلانه، وهذا الأمر قد بيَّنت السُّنَّة المتواترة على بطلانه، وآحاد الطَّلبة يعلمون أنَّ السُّنَّة مُبيِّنةٌ للقرآن، وموضِّحةٌ له ومُتممةٌ كذلك؟!.

(2) انظر: ص 18-12.

وهذا الحديث أخرجه أبو بكر البَزَّار في «مسنده»[1] وقال: لا نعلمه يُروى عن عبد الله إلاّ بهذا الإسناد.

والإسناد فيه عن عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي روَّاد، فهو وإن أخرج له مُسلمٌ إلاّ أنَّ حاله لا يحتمل التَّفرُّد كما هو الحال في هذا الحديث، إذ ضعَّفه عددٌ من نُقَّاد الرِّجال، فقال عنه أبو حاتم[2]: ليس بالقوي، يُكتب حديثه، كان الحُميديُّ يتكلَّم فيه، وقال الدَّار قُطني[3]: لا يُحتجُّ به أو يُعتبر به، وذكره البُخاريُّ في «الضعفاء»[4]، وقال في موضعٍ آخر: في حديثه بعض الاختلاف ولا يُعرف له خمسة أحاديث صِحاح، وقال ابن حِبَّان[5]: منكر الحديث جداً يقلب الأخبار ويروي المناكير عن المشاهير فاستحقَّ التَّرك. وذكر عددٌ من العلماء أنَّه كان داعيةً للإرجاء. وفي مقابل هؤلاء وُجد من وثَّقه كيحيي بن معينٍ.

فظهر أنَّ الأكثر على تضعيفه، ثمَّ إنَّ من ضعَّفه قد بيَّن حاله، بل إنَّ البُخاريَّ قد قال: إنَّه لا يُعرف له خمسة أحاديث صحاح، ولهذا فما أخرجه له مُسلمٌ قد انتقاه وغربله كما كان البُخاريُّ يغربل أحاديث شيخه إسماعيل بن أبي أويس.

---

(1) انظر: البحر الزَّخار: 309 - 5/308 رقم (1925) وانظر: الهَيْثمي ـ كشف الأستار: 1/397 رقم (845). وهناك طرقٌ أُخرى ضعيفةٌ، بل أغلبها ضعيفٌ جداً، ذكرها الشَّيخ في تخريجه للحديث. ولو سلَّمنا صحَّة الحديث بهذا الأسلوب، فالقاعدة تقتضي تقديم ما لم يُختلف فيه على ما اختلف فيه.

(2) انظر: ابن أبي حاتم ـ الجرح والتعديل: 6/65.

(3) انظر: الذَّهبي ـ ميزان الاعتدال: 2/648.

(4) الضعفاء الصغير: 159رقم (239).

(5) المجروحين: 2/161.

ولو جعلنا ضعف عبد المجيد محتملاً، فحاله لا يقبل الانفراد بحالٍ كما قدَّمت، ولهذا فتصحيح الحديث من طريقه ليس سليماً، وبناءً على ذلك حكم العراقيُّ على حديثه بالضَّعف فقال[1]: «ورجاله رجال الصَّحيح، إلاَّ أنَّ عبد المجيد بن عبد العزيز ابن أبي روَّاد وإن أخرج له مُسلمٌ ووثَّقه ابن معينٍ والنَّسائي فقد ضعَّفه كثيرون، ورواه الحارث بن أبي أُسامة في مسنده من حديث أنسٍ بنحوه بإسنادٍ ضعيفٍ.

وقد جهد الشَّيخ في تصحيح هذا الحديث، وهو الشَّيخ النَّاقد الذي ضعَّف أحاديث كثيرةً وحالها أفضل من هذا، بل إنَّه ضعَّف المتواتر ليستقيم مع رأيه، فكان أحرى به أن يتَّبع شُروط النَّقد السَّليمة ليصل إلى نتائج سليمة، ولكنَّه أخذ يحشد ما توصَّل إليه من طرقٍ وهي ضعيفةٌ كما قال ونقل، ولكنَّه أوهم القارئ أنَّ للحديث طرقاً صحيحةً، تعضده عندما ساق رواية بكرٍ المُزَني المرسلة ونقل قول الحافظ ابن عبد الهادي في تصحيحها[2]، وكان من الواجب عليه أن يُنبِّه إلى أنَّ هذه الطَّريق ضعيفةٌ لأنَّها مرسلةٌ بالرَّغم من صحَّة الإسناد إلى راوي الحديث وهو التَّابعي الجليل بكر بن عبد الله المُزَني.

وبعد ذلك أخذ الشَّيخ يذكر الشَّواهد من الأحاديث والآيات الّتي رأى أنَّها تؤيِّد الحديث، فساق حديثين ضعيفين، بل تالفين، وآياتٍ عامَّةً لا تتفق والغرض الّذي سيقت لأجله.

---

(1) المغني عن حمل الأسفار: 4/148 المطبوع بهامش إحياء علوم الدين للغَزَالي.
وقد زعم الشَّيخ أنَّه تراجع عن ذلك في كتابه «طرح التثريب»: 3/297 قال: وروى أبو بكر البزَّار في «مسنده» بإسناد جيد عن ابن مسعود.....» وعزا ذلك لتوسُّع دائرة معارفه ورُسوخ قدمه في العلم، ولكن غاب عن الشَّيخ أنَّ العراقيَّ الوالد لم يكتب من الكتاب إلاّ القليل، والرَّاجح أنَّه لم يصل إلى كتاب الجنائز، ثمَّ إنَّ الإنسان قد يتراجع عن حكمه على حديث إن بان له شيء جديدٌ، أمّا هنا فالإسناد نفسه والطَّريق نفسها فلِمَ التَّراجُع؟؟ ولهذا فحُكم الشَّيخ ليس في مكانه.

(2) انظر: الصارم المُنكي: 193، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط الأولى 1405هـ/1985م.

ولو أنَّ الشَّيخ عبد الله الغُماري قد مال إلى تصحيح هذا الحديث فحسب حسبما أدَّاه إليه اجتهاده ـ وله ذلك ـ لما نوزع، ولكنَّه صحَّحه ليُعارض به الحديث الصَّحيح الّذي رواه الشَّيخان في الحوض، وأنَّه يَرِدُ عليه أُناسٌ من الصَّحابة، أو أُمَّته فيُطردون، فيقول النَّبيُّ ﷺ: «يَا رَب أصْحَابِي، فَيَقُولُ: إنَّكَ لا عِلْمَ لَكَ بِمَا أحْدَثُوا بَعْدَكَ، إنَّهُمْ ارْتَدُّوا عَلَى أعْقَابِهِم القَهْقَرَى».

فذكر الشَّيخ تعارض هذين الحديثين حيث إنَّ الأوّل الَّذي صحَّحه يدلُّ أنَّ النَّبيَّ ﷺ تُعرض عليه أعمال أُمَّته وبالتَّالي فهو يعلم ما أحدثوا، والآخر يبيِّن أنَّه لا يعلم ما أحدثوا، ثمَّ أخذ في الجمع بين الحديثين فذكر عدَّة طرق لا داعي لسردها، ثمَّ كأنَّه مال إلى ترجيح الحديث الّذي صحَّحه من جواباته واعتراضاته على شُروح العلماء للحديث الثَّاني، حيث لم يفهموا من قوله: ارتدوا على أعقابهم، سوى مخالفة أمر النَّبيِّ ﷺ بالقتال، والفِتن الّتي حصلت ثمَّ قال: فحديث الحوض يعارضه القرآن والإجماع، في حين أنَّ القرآن يُؤيِّد حديث عرض الأعمال، فأيُّ الحديثين أبعد الإشكال؟ وأولى بالقبول؟.

أمَّا عن ادِّعائه الخطأ في الأحاديث فهو كثيرٌ، فأحياناً يدَّعي أنَّ الحديث مرويٌّ بالمعنى أو أنَّه محرَّفٌ، وقد كثر صنيعه من هذا القبيل في كتابه «فتح المعين، بنقد كتاب الأربعين». حيث جعل الحديث من قبيل الرِّواية بالمعنى احتمالاً[1]، ومعروفٌ أنَّ الاحتمال يسقط عند الاستدلال. وقد استدلَّ على أنَّ الرِّواية بالمعنى من تعدُّد الصِّيغ كما صرَّح بذلك أثناء نقده للكتاب المذكور فقال: «ورُوي عن أبي هُريرة عن النَّبيِّ ﷺ قال: «ضَحِكَ اللهُ مِنْ رَجُلَيْن قَتَلَ أحَدُهُمَا صَاحِبهُ ثُمَّ دَخَلا الجَنَّة»، والحديث في الصَّحيحين ولفظه في صحيح البُخاري: «ضَحِكَ اللهُ إلى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أحَدُهُمَا الآخَرَ فيَدْخُلانِ الجَنَّة، يُقاتِل هَذَا فِي سَبِيْلِ الله فَيُقْتَلُ ثُمَّ يَتُوبُ اللهُ عَلَى القَاتِلِ فَيُسْتَشْهَدُ» ورواه النَّسائي بلفظ: «إنَّ اللهَ يَعْجَبُ مِنْ رَجُلَيْنِ» فالحديث مرويٌّ بالمعنى!.

(1) قلت: لقد شان المؤلف ـ رحمه الله ـ كتابه بما ادَّعاه عليه من ذلك وأكثر منه دون حجَّة أو دليل، وبما ضمَّنه من تأويلات بعيدة متكلَّفة، وقد زاد المحقِّق شَيْناً على شين بتعليقاته الشَّتائمية الخالية من الأمور العلمية.

فالشَّيخ الغُماري استدلَّ على أنَّ الحديث مرويٌّ بالمعنى لوروده بعدَّة صيغٍ، وهذا استدلالٌ غير موفقٍ، إذ تعدُّد الصِّيغ يعني تعدُّد تلفُّظ رسول الله ﷺ بهذا الحديث، إذ إنه ﷺ كان يتحدَّث بالحديث أكثر من مرَّةٍ، فقد روى أبو داود[1] حديثاً عن عُبيد الله بن زياد أنَّه سأل أبا بُرْزة: هل سمع رسول الله ﷺ يذكر في الحوض شيئاً؟ فقال أبو بُرْزة: نعم، لا مرَّةً ولا ثِنْتين ولا ثلاثاً ولا أربعاً ولا خمساً، فمن كذَّب به فلا سقاه الله منه»، وأخرج ابن أبي عاصم[2] حديثاً عن أبي أُمامة، فقال له رجلٌ: يا أبا أُمامة من رأيك أو سمعته من رسول الله ﷺ؟ فقال: إني إذاً لجريءٌ! بل سمعته من رسول الله ﷺ غير مرَّةٍ ولا مرَّتين ولا ثلاثةٍ.

وروى المُحامليُّ[3] حديثاً آخر عن أبي أُمامة أيضاً، فقال أبو غالب [الرَّاوي عن أبي أُمامة] : أنت سمعته من رسول الله ﷺ أو شيء تقوله برأيك؟ قال: لو لم أسمعه من رسول الله ﷺ ـ إلاّ مرَّةً أو مرَّتين ـ حتَّى بلغ سبعاً، ما حدَّثت به».

فمن هذه النُّصوص يتبيَّن لنا أنَّ رسول الله ﷺ لم يكن يتحدَّث بالحديث مرَّةً واحدةً في العُمر، ومن زعم هذا فلا دليل عنده، بل الدَّليل على خلافه كما تشهد له هذه الأحاديث الآنفة الذِّكر، ومن الطَّبيعيِّ أن لا تكون الصِّيغة موحَّدة، لأنَّ الحديث ليس قُرآناً يجب أن يؤدِّيه الرَّسول ﷺ بحروفٍ معيَّنةٍ لا يتجاوزها بنقصٍ أو زيادةٍ، بل هو وحيٌ من الله وإنشاؤه من الرَّسول ﷺ لأنه هو القائل للحديث فلا يمنع أن تتغيَّر الصِّيغة إن كانت تؤدِّي نفس المعنى وطبيعة الأُمور تأبى علينا أن نجزم باقتصار الرَّسول ﷺ على صيغةٍ واحدةٍ عند تكرار التَّلفُّظ بالحديث وهذا يشهد له ما نراه في حياتنا العامَّة إذ إنَّ المرء قد يروي حكايةً عدَّة مرَّاتٍ باختلافٍ في ألفاظها مع المحافظة على جوهرها وفحواها.

(1) السنن،السنة/باب في الحوض: 4/238.
(2) السنة: 1/34.
(3) الأمالي: 408 تحقيق د. إبراهيم القيسي، المكتبة الإسلامية ـ عمان ـ دار ابن القَيِّم ـ الدمام/السعودية، ط الأولى 1412هـ/1991م.

إذا عُلم هذا عرفنا أنَّ حُجَّة كلٍّ من ادَّعى أنَّ الأحاديث مرويَّةٌ بالمعنى نظراً لاختلاف الصِّيغ فحجَّته داحضةٌ[1].

ومن عجيب أمر الشَّيخ أنَّه حكم على بعض الأحاديث بأنَّها مرويَّةٌ بالمعنى، وأيَّد قول من أسقط الاحتجاج بها نحويّاً ولُغويّاً معتمداً على رأيٍّ مرجوحٍ فقال[2]: «وإذا كان أبو حيّان وجماعةٌ منعوا الاستدلال بالحديث في المسائل النَّحويَّة، قالوا: لأنَّ الحديث دخل فيه الرِّواية بالمعنى، فكيف يستجيز المؤلف أن يُثبت صفةً الله ـ تعالى ـ بحديث تصرَّف فيه الرُّواة؟».

فكما قدَّمت أنَّ هذا الرَّأي من أبي حيَّان وغيره مرجوحٌ، وجمهرة النُّحاة واللُّغويين على خلافه، وقد نقل الدكتور محمد ضاري حمّادي في كتابه القيِّم: «الحديث النَّبوي الشَّريف وأثره في الدِّراسات اللُّغويّة والنَّحويّة»[3] نُقولاً عن أجيال النَّحْويين واللُّغويين من كتبهم المطبوعة ابتداءً من القرن الثَّاني إلى القرن الثَّالث عشر تدلُّ على استشهادهم بالحديث، بل وعلى بناء القضايا النَّحويّة واللُّغويّة عليه.

وقد كان حريّاً بالشَّيخ ـ وهو من المحسوبين على المُحدِّثين ـ أن يؤيِّد وجهة نظر أهل الحديث، وجمهرة النَّحويين على جواز الاستدلال بالحديث النَّبوي الشَّريف لا العكس كما فعل صاحبنا سامحه الله.

---

(1) ما قدَّمته هنا ينطبق على ما زعمه أبو ريَّة من أنَّ أغلب الأحاديث رُويت بالمعنى والرَّدُّ هنا ردٌّ عليه أيضاً، لئلا اضطر للإعادة.

(2) فتح المعين: 24.

(3) انظر فصل: «الاحتجاج بالحديث خلال العصور»: 371 - 305 من الكتاب المذكور، طبع العراق، ط الأولى 1402هـ/1982م. وانظر كذلك: د. خديجة الحديثي ـ موقف النُّحاة من الاحتجاج بالحديث الشَّريف: من 365 - 191 منشورات وزارة الثقافة ـ الجمهورية العراقية1981 ود. موسى الشَّاعر ـ النُّحاة والحديث الشَّريف: 72 -1/45، ط الأولى 1400هـ/1980م.

وأختم مناقشة الشَّيخ بإيراد بعض تأويلاتٍ له، اعتماداً على أنَّ هذه الأحاديث تعارض العقيدة : فقال عند ذكره لحديث: «إنَّ الله خَلَقَ جَنَّةَ عَدْنٍ بيَدِه» وحديث: «خَلَقَ اللهُ آدَمَ بيَدِه» وقوله تعالى: ﴿يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ هذه كلُّها، لا تُثبت اليد صفةً لله، بل هي العناية والتَّخصيص.

وقال أيضًا ـ بعد إيراده عدداً من الآيات ـ: «فلو أخذنا بهذه الآيات، أثبتنا له يداً، ويدين، وأيدياً، وهو باطلٌ، فلم يبقَ إلاّ أن يكون التَّعبير باليد مُؤوّلاً بما يقتضيه أسلوب الكلام، فتارةً يؤوَّل بالقدرة، وتارةً بالنِّعمة، وهكذا ولا بدَّ من التَّأويل».

وهذا الكلام يرتدُّ على قائله بسؤالٍ من جنس سؤاله، إذ لو أوّلنا اليد واليدين والأيدي بالقدرة تارة وبالنِّعمة تارة أُخرى لأثبتنا له نعمتين في سياق الكلام الّذي سيق لأجله، أو قُدُراتٍ وهذا فاسدٌ[1].

ثمَّ لا يخفى أنَّ أهل التَّأويل لم يجتمعوا على معنىً واحدٍ للتَّأويل فقد رأينا كيف أوَّل الشَّيخ هذه الأحاديث والآيات الّتي تدلُّ على شيءٍ واحدٍ بأكثر من أربع تأويلاتٍ ممَّا يدلُّ على فساد التَّأويل.

رابعاً: وقفاتٌ مع الشَّيخ محمد الغَزَالي في كتاباته:

يعدُّ الشَّيخ محمد الغَزالي من الدُّعاة الغيورين، والمفكِّرين الحاملين همَّ الإسلام والمسلمين وكتاباته تشهد بذلك، إلاّ أنَّ الشَّيخ على جلالة قدره، وضخامة مجهوده، وصدق مشاعره، لا علم عنده بصنعة الحديث، «فهو داعيةٌ إسلاميٌّ مرموقٌ، ذو فكرٍ ثاقبٍ وعطاءٍ زاخرٍ، ولكنه لا يدخل علميّاً تحت وصف الفقيه، كما لا يدخل تحت وصف المحدِّث، فكلاهما علمٌ قائمٌ يتوفَّر عليه رجالٌ بأعمارهم وعصارات فكرهم، وهما ـ من ثمَّ ـ ليسا من قضايا الفكر العام»[2] الّذي يُحسنه الشَّيخ.

---

(1) قال البَيْهقي: وفي ذلك ـ أي قوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ ـ مَنَع من حملها على النِّعمة والقدرة، لأنَّه ليس لتخصيص التَّثنيه في نعمَ الله ولا في قدرته معنىً يصحُّ، لأنَّ نعم الله أكثر من أن تُحصى، ولأنَّه خرج مخرج التَّخصيص وتفضيل آدم عليه السلام على إبليس، وحملهما على القدرة أو النِّعمة يزيل معنى التَّفضيل لإشراكهما فيها.

(2) انظر: جمال سلطان ـ أزمة الحوار الديني: 22، دار الصفا ـ القاهرة، ط الأول 1410هـ/1990م.

والشَّيخ في هذا المجال ـ أي الدَّعوة والفكر العام ـ من المُكثرين من التَّأليف، وقد ضمَّن عدداً من مؤلفاته أفكاراً مثيرةً للجدل، جمع أغلبها في كتابه «السُّنَّة النَّبويَّة بين أهل الفقه والحديث» وهو أكثرها إثارةً للنِّقاش والجدال ولولا أنِّي أعلم ـ كما يعلم غيري ـ أنَّ الشَّيخ الغزالي كان معروفاً مشهوراً قبل صُدور هذا الكتاب لقلنا: إنَّه طالب شهرةٍ ـ كما هي عادة من يبحثون عنها ولو بطريق الشَّتائم واستعداء السَّواد الأعظم من الأمَّة[1] ولكنَّ الشَّيخ حتماً ليس كذلك نظراً لشهرته الفائقة قبل هذا الكتاب.

ولسوف أُركِّز مناقشتي معه على هذا الكتاب، ولاسيما تلك الأحاديث الّتي يرفضها بحجَّة معارضتها للعقيدة، أو للشَّريعة، أو الواقع وسوف أُعرِّج على بعض كتبه الأخرى في القليل النَّادر للتَّأييد أحياناً أو للاستشهاد بفكرةٍ أو فقرةٍ منها.

والأمور الّتي سأناقشها مع الشَّيخ هي أحكامه على بعض الأحاديث، ولقد ناقشه غيري فيها، ولكن بما أنَّ المقام يصلح لهذا المقال فلا بأس من الإعادة والزِّيادة أحياناً. فمنهج الشَّيخ في تضعيف الأحاديث أو ردِّها يرجع لحكم عقله لا لقواعد وأصول ومناهج أهل الحديث، وكذلك الأحاديث الّتي ارتضاها فإنَّه قد ارتضاها وفق المنهج ذاته ولإضفاء مُسحةٍ على هذه الأحكام العقليَّة يلصقها ببعض مصطلحات المحدِّثين الدَّقيقة كالشُّذوذ أو العلّة الّتي لا ينهض لإدراكها إلاّ القلّة النَّادرة من الحفَّاظ والمحدِّثين فكيف بمن ليس بحافظٍ ولا محدِّثٍ؟!.

---

(1) وهذا حال بعض من يطرحون أنفسهم للنَّاس ويكتبون لهم من خلال البحث والتنقيب عن مواطن الجدل والإثارة ونبشها بل والتَّعدِّي على بعض الثَّوابت أحياناً مُحاكاةً منهم لمذهبٍ قديمٍ متجدِّدٍ في طلب الشُّهرة والاستشهار وقد قرأت في بعض كتب الأدب وأظنُّه «البيان والتبيين» للجاحظ، أو«الحيوان» أنَّ أعرابياً بال في زمزم فقيل له: لِمَ؟ فقال: حتّى يُقال إنَّ فلاناً بال في زمزم !!. وذكر البغدادي في «الفَرق بين الفرق»: 210 عن بعض أصحاب التَّواريخ، أنَّ الزَّعفراني [وهو من المرجئة القدريَّة] أراد أن يُشهر نفسه في الآفاق فاكترى رجلاً يخرج إلى مكة يسبُّه ويلعنه في مواسم مكة، ليشتهر ذكره عند حجيج الآفاق.
فالبعض يريد الشُّهرة ولو بطريق الشَّتائم والسِّباب، وقد قالها لي أحدهم مرَّةً وأنا أُناقشه في مسألةٍ علميّةٍ حديثيّةٍ، فقال: أمسك قلمك وردَّ عليَّ !!!

وقبل الدُّخول مع الشَّيخ في مناقشاتٍ، لا بأس من إلقاء نظرةٍ عامَّةٍ على منهجه في قبول الأحاديث ورفضها، للوقوف على شيءٍ من منهجه، فيقول في تعليقه على تخريج الشَّيخ الألباني لكتاب «فقه السِّيرة»[1]: «وقد يختلف علماء السُّنَّة في تصحيح حديثٍ وتضعيفه، ويرى الشَّيخ ناصر ـ بعد تمحيصه للأسانيد ـ أنَّ الحديث ضعيفٌ، وللرَّجل من رسوخ قدمه في السُّنَّة ما يعطيه هذا الحقَّ، أو قد يكون الحديث ضعيفاً عند جمهرة المحدِّثين، لكنِّي أنا قد أنظر لمتن الحديث فأجد معناه متَّفقاً كلَّ الاتفاق مع آيةٍ من كتاب الله، أو أثرٍ من سنَّةٍ صحيحةٍ، فلا أرى حرجاً من روايته، ولا أخشى ضيراً من كتابته.!!

وقال أيضاً[2] ـ بعد استطراده عن منهجه في رفض قبول حديثٍ صحيحٍ ـ: وكما تجاوزت عن هذا الحديث تجاوزت عن مثله أنَّ الرسول ﷺ خطب أصحابه وأعلمهم بالفتن وأصحابها إلى قيام السَّاعة.

فقد صحَّ من كتاب الله وسنَّة رسوله أنَّه لا يعلم الغيوب على هذا النَّحو المفصَّل العجيب.

آثرت هذا المنهج في كتابة السِّيرة فقبلت الأثر الّذي يستقيم متنه مع ما صحَّ من قواعد وأحكامٍ وإن وهى سنده.

وأعرضت عن أحاديث أُخرى توصف بالصِّحة لأنَّها «في فهمي لدين الله وسياسة الدَّعوة لم تنسجم مع السِّياق العام..».

فمن هذين النَّقلين وأمثالهما كثيرٌ، يتبيَّن لنا منهج الشَّيخ في قبول الأحاديث وردِّها مع التَّنبيه على أن هذا لا ينبغي له ولا لكلِّ من لم يُحِط بالسُّنَّة وعلومها، ويتضلَّع منها إلى حدِّ الامتلاء أو المقاربة على الامتلاء.

ويظهر الخلل في الآليَّة الّتي يقبل على أساسها ويرفض، وهو لم يُفصح عنها هنا ولكنَّه أفصح عنها في مواطن أُخرى من كتبه، ألا وهي ـ العقل ـ، فأنَّى لهذا العقل أن يُدرك ما يحتاج لسنواتٍ في تعلُّمه وممارسته هكذا دون جهدٍ؟!.

(1) فقه السيرة: 10 - 9، دار الكتب الحديثة ـ القاهرة، ط الخامسة 1965م.
(2) المصدر السابق: 13 - 12.

وللنظر إلى النَّقل الأوّل: فهو يقرِّر بأنَّه يقبل الحديث حالة كونه يتفق مع آيةٍ من كتاب الله أو أثرٍ، ولأن الأمر كذلك فما حاجتنا بالحديث الضعيف؟، ولنقتصر على هذه الآية، أو ذلك الأثر، ولست أُنكر عليه أن يقبله لهذا الأمر فيعتقده ولاسيما إذا كان الأمر يتعلّق بحبِّ الرَّسول ﷺ، ولكنِّي أُنكر عليه أن يُثبته حديثاً، ولو أردنا أن نفتح المجال لمثل هذه الأمور لقبلنا أحاديث موضوعةً.

إذاً فقبول حديث ورؤيته يتَّفق مع آيةٍ أو أثرٍ شيءٌ، وعزو هذا الحديث للرَّسول والجزم بأنَّه من قوله شيءٌ آخر فيه جرأةٌ وتقوُّلٌ على رسول الله ﷺ ولا يخفى ما في التَّقول من وعيدٍ شديدٍ.

أمَّا تضعيفه أو ردُّه للصَّحيح، فهو وإن غلَّفه بغلاف موافقة الأحكام للإسلام أو مخالفتها، إلاّ أنَّه ينطلق من حكمٍ عقليٍّ ليس إلا، وإلا فما الضَّير أن يُعلم الله نبيَّه بأمورٍ يُعلِّمها هو لأُمَّته باعتبار أنه يصدر عن وحيٍّ، ولا يكون ثمَّة تعارض مع نفي علم الغيب عمَّن سوى الله ـ سبحانه ـ.

وبيان منهج قبول الأحاديث وردّها له أهميَّةٌ بالغةٌ، إذ إنَّه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بادِّعاء التَّعارض وعدمه، بل غالباً ما ارتبط برفض الحديث عنده بإشكالٍ طرحه، أو طُرح له، وفي الغالب يقدِّم حكم عقله على كلِّ الأحكام!! وهو ها هنا ينسى ما قد قاله عن منهجه بالرَّغم من عدم قبولي له لاتصافه بالمزاجيَّة والبُعد عن الأحكام العلميَّة.

بل إنَّه يتخلّى عن حقائق قرَّرها في كتابه الأخير (المُثير) بالرَّغم من ضبابيَّتها وعُموميَّتها، ومن ذلك ما قرره بقوله[1]: «فإذا استجمع الخبر شروط الصِّحة المُقرَّرة بين العلماء[2]، فلا معنى لرفضه، وإذا وقع خلافٌ محترمٌ في توفر هذه الشُّروط أصبح الأمر في سعةٍ، وأمكن وجود وجهات نظرٍ شتّى».

---

(1) انظر: السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث: ص 26 فما بعدها.

(2) انظر كيف عبر بقوله العلماء، ولم يقل «المحدِّثين» وهي عبارةٌ ضبابيَّةٌ قد تُوهم أنَّ القواعد يقرِّرها علماء الشَّريعة بغضِّ النَّظر عن تخصُّصهم، فكلُّ واحدٍ منهم مُخوَّلٌ لهذا، وهذه مغالطةٌ.

ولكنَّ الشَّيخ عند التَّطبيق يخالف هذا، ويرفض أحاديث استجمعت شروط الصَّحة، ولم يقع فيها خلافٌ محترمٌ أو غير محترمٍ، وإنَّما وقع خلافٌ في فهم معنى الحديث، وقد يدَّعي هذا الخلاف أناسٌ لهم مآرب معيَّنة فلا يكون لخلافهم معنى، ومع ذلك فإنّنا نجد الشَّيخ يرفض الحديث بالرَّغم من أحكام أهل الصَّنعة على الحديث وصحَّته، لأنَّهم المُخوَّلون وحدهم لهذا الشَّأن وليس غيرهم، بل إنَّنا نجد الشَّيخ وبعبارات ومصطلحات أهل الحديث يردُّ الأحاديث بجرأةٍ دون مستندٍ أو دليلٍ، سوى أنَّ الحديث قد خالف حكم عقله، فيقول: هذا حديثٌ معلولٌ، وأحياناً يقول: إنَّ في الحديث علَّةً قادحةً تنزل به عن مرتبة الصِّحة ومن ذلك قوله[1]: «وقد وقع لي وأنا في الجزائر أنَّ طالباً سألني أصحيحٌ أنَّ موسى عليه السلام فقأ عين مَلَك الموت عندما جاء لقبض روحه، بعدما استوفى أجله؟ فقلت للطالب وأنا ضائق الصَّدر: وماذا يُفيدك هذا الحديث؟ إنَّه لا يتَّصل بعقيدةٍ ولا يرتبط به عملٌ، والأُمَّة الإسلاميَّة اليوم تدور عليها الرَّحى، وخُصومها طامعون في إخماد أنفاسها ! اشتغل بما هو أهمُّ وأجدى !.

قال الطَّالب: أحببت أن أعرف هل الحديث صحيحٌ أم لا؟ فقلت له مُتبرِّماً: الحديث مرويٌّ عن أبي هُريرة، وقد جادل البعض في صحَّته.

وعدت لنفسي أفكِّر: إنَّ الحديث صحيح السَّند، لكنَّ متنه يُثير الرِّيبة، إذ يفيد أنَّ موسى يكره الموت، ولا يحبُّ لقاء الله بعدما انتهى أجله، وهذا المعنى مرفوضٌ بالنِّسبة إلى الصَّالحين من عباد الله كما جاء في الحديث الآخر: «مَنْ أحَبَّ لِقَاءَ اللهِ أحَبَّ اللهُ لِقَاءَهُ».

فكيف بأنبياء الله؟ وكيف بواحدٍ من أولي العزم؟ إنَّ كراهيَّته للموت بعد ما جاء ملكه أمرٌ مُستغربٌ ! ثمَّ هل الملائكة تُعرض لهم العاهات الّتي تعرض للبشر من عمىً أو عورٍ؟ ذاك بعيدٌ.

(1) وهو حديثٌ صحيحٌ أخرجه عددٌ من حفَّاظ الحديث منهم الشَّيخان، فقد أخرجه البُخاريُّ في أكثر من موضعٍ منها، الجنائز/69 من أحب الدفن في الأرض المقدسة: 93- 2/92، ومُسلمٌ، الفضائل/بابٌ من فضائل موسى عليه السلام: 4/1842 رقم (2372).

قلت: «لعلَّ متن الحديث معلولٌ، وأي ما كان الأمر فليس لديَّ ما يدفعني إلى إطالة الفكر فيه».

ثمَّ شرع في البحث عن شرحه والوقوف على توجيهات العلماء له وختم هذه الجوله بقوله[1]: «هذا الدِّفاع كلُّه خفيف الوزن، وهو دفاعٌ تافهٌ لا يُساغ»!!.

ومن وصم مُنكر الحديث بالإلحاد فهو يستطيل في أعراض المسلمين، والحقُّ أنَّ في متنه علَّةً قادحةً تنزل به عن مرتبة الصِّحة .

ورفضه أو قبوله خلافٌ فكريٌّ، وليس خلافاً عقائديّاً.

والعلَّة في المتن يبصرها المحقِّقون وتخفى على أصحاب الفكر السَّطحي».

وهذا المثال يبيِّن شيئاً من منهج الغزالي في ردِّ الأحاديث ورفضها، فهو أولاً ضاق صدره من الحديث، ثمّ أجاب بإيجازٍ أنَّ البعض قد جادل في صحَّته، ثمَّ انتهى إلى أنَّ متنه مثيرٌ للرِّيبة بالرَّغم من صحَّة سنده، فلعلَّه يكون معلولاً، ثمَّ انتهى إلى أنَّ به علَّةً قادحةً، وهذه العلل يبصرها المحقِّقون!!.

إذاً هي مراحلُ عدَّةٌ نظر فيها إلى الحديث نظرةً عقليَّةً، وتوصَّل عقليّاً إلى أنَّ في الحديث علَّةً قادحةً، والسؤال: أين الدِّراسة الحديثيَّة لهذا الحديث وغيره، حتّى توصَّل الشَّيخ إلى هذه النَّتائج الخطيرة؟

فالجواب: هي غائبةٌ لفقدان الشَّيخ لها، وإلاّ فالمُحدِّثون لا يرفضون أيَّ اجتهادٍ ييسير ومنهجهم ووفق قواعدهم وأُصولهم، وقبل ذلك بامتلاك أدواتهم وإتقان علومهم. أمَّا الحكم بمجرَّد الهوى ودعوى العقلانيَّة فلا. وللوصول إلى النَّتيجة الّتي انتهى إليها الشَّيخ لابدَّ من عُبُور عدَّة حواجز، أوّلها: حاجز النَّظر في إسناد الحديث، وهل يصحُّ أم لا؟ وثانيهما النَّظر في متنه من حيث الشُّذوذ والعلَّة والاضطراب، فإذا سلم الحديث من هذين الحاجزين فهو في الغالب صحيحٌ، ومن النَّادر أن يردَّ العلماء حديثاً بعد ذلك، إلاّ إن ثبت يقيناً أنَّه يتعارض مع الأمور الواضحات، كالآيات أو الأحاديث المتواترات وغير ذلك من المُسلَّمات واليقينيات.

(1) السنة النبوية: 29.

ولا أدري عند أيِّ مرحلةٍ رفض الشَّيخ الحديث؟ وهل وجد من ردَّه، أم أن الخلاف بين العلماء يتمحور حول فهم معناه وحمله؟.

ومن الأجوبة الّتي أجاب بها العلماء وأرتضيها حملهم صورة ملك الموت الّتي أتى بها على غير الصُّورة المعهودة عند الأنبياء والّتي يعرفونه من خلالها، فضربه موسى ففقأ عينه الّتي تصوَّر وتخيَّل بها، فموسى فقأ عين التَّخييل لا الحقيقة.

وليس يعني هذا كما فهم الشَّيخ كراهية موسى للقاء ربِّه، بل إنَّ في موسى عليه السلام حدَّةً، وهذه الحدَّة هي الّتي قادته للبطش ـ بالمصري ـ عندما استنجده واحدٌ من قومه، وهذه الحدَّة هي الّتي جعلته يُلقى بالتَّوراة وهو راجعٌ من ميقات ربِّه ويأخذ بشعر أخيه هارون ولحيته ويجرُّه إليه، وهي أيضاً الّتي جعلته يتسرَّع ويلطم ملك الموت، فأيُّ إشكالٍ في هذا؟!

والأمثلة على رفض الشَّيخ الأحاديث بحجَّة تعارضها مع الكتاب أو السُّنَّة أو الرَّأي والعقل كثيرةٌ، لا أكاد أُحصيها، بل إنَّ كتابه مُمحَّضٌ لها، ولا أستطيع أن أتتبَّع كلَّ موضعٍ ولهذا فسوف أقتصر على مثالين من كتبه، أحدهما قبوله لأحاديث ضعيفةٍ بالرَّغم من تعارضها مع القرآن وأحاديث أخرى، ورفضه لأحاديث صحيحةٍ بحجَّة تعارضها مع أُصولٍ ثابتةٍ، كالقرآن أو السُّنَّة أو العقل، مع التَّنبيه على أنَّ كتابه الأخير والمُسمَّى بـ «السُّنّة النَّبويَّة بين أهل الفقه وأهل الحديث» فيه الشَّيء الكثير من الصَّنف الثَّاني أي رفض الأحاديث الصَّحيحة بحججٍ واهيةٍ ويعسر عليَّ الإحاطة بالرَّدِّ عليه في هذه العُجالة، وقد تكفَّل غيري بهذا في كتبٍ مستقلَّةٍ، بعضها غثٌّ وردَّة فعلٍ، وبعضها متينٌ وبكلامٍ علميٍّ.

أمَّا مثال قبوله الأحاديث الضَّعيفة بل الموضوعة بالرَّغم من تعارضها مع الأُصول الثَّابتة ما قاله[1] في انتقاد أصحاب الخرافات: وهؤلاء يصدق عليهم ما رواه ابن الجَوْزي[2] بسنده عن ابن عبّاس أنَّه دخل على عائشة ـ رضي الله عنها ـ

(1) الجانب العاطفي في الإسلام: 6

(2) الموضوعات: 1/176، كما أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد»: 8/360، والحارث في «مسنده» كما في «بغية الباحث»: 2/805 رقم (823) وفيه: يُحاسب النَّاس على قدر عُقولهم.

فقال: ياأمَّ المؤمنين: أرأيت الرَّجل يقلُّ قيامه ويكثر رقاده، وآخرُ يكثُر قيامه ويقلُ رقاده أيُّهما أحبُّ إليك؟ قالت: سألت رسول الله ﷺ كما سألتني فقال: «أحْسَنُهُمَا عَقْلاً» فقلت: يا رسول الله إنَّما أسألك عن عبادتهما، فقال: «يَا عَائِشَةُ، إنَّهُمَا لا يُسألانِ عَنْ عِبَادَتِهِمَا، إنَّمَا يُسْأَلانِ عَنْ عُقُولِهِمَا، فَمَنْ كَانَ أعْقَلَ كَانَ أفْضَلَ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ» وقال أيضاً: وعن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ «إنَّ الرَّجُلَ لَيَكُونُ مِنْ أهْلِ الصَّلاة وَأهْلِ الصِّيَامِ وَأهْلِ الحَجِّ وَأهْلِ الجِهَادِ فَمَا يُجْزَى يَوْمَ القِيَامَةِ إلاّ بِقَدْرِ عَقْلِهِ»[1].

فالشَّيخ ذكر في البداية أنَّه روى هذين الحديثين عن ابن الجَوْزي، والظَّنُّ يتوجه نحو أحد كتابين إمَّا «العلل المُتناهية» أو «الموضوعات» ومع ذلك علّق عليهما قائلاً: «اعتمدت في تدوين هذه الأحاديث على ابن الجَوْزي ولكن يبدو أنَّ أسانيدها ضعيفةٌ فلم أرها في الصِّحاح ولا في الحسان وإنَّما أغراني بقبولها أنَّ معناها دلَّت عليه نصوصٌ أُخرى ثابتةٌ»!!.

ولقد تملَّكني العجب وأنا أرى هذا المنهج عند الشَّيخ، فهو يقبل هذه الأحاديث، وقد سبق وبيَّنت شيئاً من منهجه في قبول الأحاديث الضَّعيفة إن وافقت عقله، ويحاول أن يلصقها بالنُّصوص الثَّابتة، ولم يبيِّن لنا هذه النُّصوص الثَّابتة الّتي اعتمد عليها. ثمَّ إنَّ هذين النَّصَّين اللّذين ذكرهما في عداد الموضوعات، ولأن الشَّيخ قد صرَّح بنقلهما عن ابن الجَوْزي فقد عرف أنَّه إنَّما رواهما في كتابه «الموضوعات» وهو مُخصَّصٌ لذكر الأحاديث الموضوعة فهو وإن نوزع في بعض ما أورده، إلاّ أن هذين الحديثين ليسا ممَّا نُوزع فيه، بل إنَّ السُّيوطيَّ الّذي تعقبه في غالب الأحيان قد أورد هذين الحديثين، فجزم بوضع أحدهما ونقل ما يؤكِّد وضع الآخر[2].

---

(1) أخرجه ابن الجَوْزي في «الموضوعات»: 1/172، وأخرجه أيضاً: ابن أبي الدُّنيا في «العقل وفضله»: 39 - 38رقم (14) وابن أبي حاتم في «العلل»: 2/129 وقال: سمعت ابن أبي الثلج يقول: «ذكرت هذا الحديث ليحيى بن مَعين، فقال: هذا حديثٌ باطلٌ...» ورواه العُقَيلي في «الضعفاء»: 193 - 4/192، وابن حبَّان في «المجروحين»: 3/40، والطَّبراني في «المعجم الصغير»: 1/108، والخطيب في «تاريخ بغداد»: 13/79، وأورده كذلك ابن القَيِّم في «المنار المنيف»: 65، دار الكتب العلمية ـ بيروت 1408هـ/1988م. والسُّيوطي كذلك في «اللآلئ المصنوعة» 1/124، وابن عراق في «تنزيه الشريعة»:1/203، والقاري في «الأسرار المرفوعة»: 442، والشَّوكاني في «الفوائد المَجموعة»: 475 وغيرهم، وهذه الكتب كلُّها مخصَّصةٌ للموضوعات!!.

(2) انظر: اللآلئ المصنوعة: 1/126، 128.

ثمَّ إنَّ الحديثين يعارضان آيات كثيرةً في كتاب الله منها قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩٢﴾ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[1] وقال: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً﴾[2] فالسُّؤال يقع على العمل لا العقل.

وهذا الحديث الواهي يخالف أحاديث صحيحةً كثيرةً منها حديث تميمٍ الدَّاري أنَّ رسول الله ﷺ قال[3] : «أوّلُ مَا يُحاسَبُ به العَبْدُ الصَّلاةَ، فَإنْ تَمَّتْ فَقَدْ أفْلَحَ وَأنْجَحَ، وَإنْ فَسَدَتْ فَقَدْ خَابَ وَخَسِرَ، ثُمَّ سَائِرُ الأعْمَالِ». فبيَّن الحديث أنَّ أوّل ما يُسأل عنه المرء ويُحاسب عليه الصَّلاة، وهي من العبادة، بل عمود العبادة فأيُّ نصوصٍ ثابتةٍ تؤيِّد الحديث المزعوم بعد ذلك؟.

أمَّا عن ردِّه الأحاديث بحجَّة معارضة الأصول الثَّابتة!! أيضاً فهو كثيرٌ، مثال ذلك قوله: «وقد رأيت الجهل بالقرآن يبلغ حدّاً منكراً عند شرح حديث مُسلمٍ: كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ فَأكْلُهُ حَرَامٌ» فإنَّ شارح الحديث زعم أنَّ الحديث قيل في المدينة المنوَّرة وأنَّه نسخ ما نزل بمكة من قوله تعالى ﴿قُل لاَّ أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلاَّ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾.

والزَّعم بأنَّ حديث آحادٍ ينسخُ آية من القرآن زعمٌ في غاية الغثاثة! ثمَّ إنَّ الآية الّتي قيل بنسخها تكرّر معناها في القرآن أربع مرّات، مرَّتين في سورتي الأنعام والنَّحل المكِّيتين ، ومرَّتين في سورتي البقرة والمائدة المدنيتين!! بل ما جاء في سورة المائدة هو من آخر ما نزل من الوحي.

---

(1) الحجر: 92.

(2) سورة الملك: 2.

(3) أخرجه بهذا السِّياق الطبراني في «الأوائل»: 50 رقم (23)، وأخرجه كذلك: ابن ماجه في «السنن»: 1/458 رقم (1426)، وابن أبي شيبة في «المصنف»: 345-8/344، وفي «الإيمان»: 37 رقم (112)، وأحمد في «المسند»: 103 /4، والطَّبراني في «المعجم الكبير»: 51 /2 رقم (1255، 1256)، والحاكم في «المستدرك»: 263 -1/262. وانظر كذلك: أبو داود في «السنن »: 1/229 رقم (866).

فكيف يفكّر عاقلٌ في وقوع النَّسخ؟ ثمَّ إنَّ عدداً من الصَّحابة بينهم ابن عبّاس، وعدداً من التَّابعين فيهم الشَّعبي وسعيد بن جُبيرٍ رفضوا حديث مُسلمٍ! فكيف نترك آيةً لحديثٍ موضع لَغَطٍ.

والمُدقِّق في كلام الغَزَالي يظنُّ أنَّ الحديث مختلفٌ فيه، أو أنَّ العلماء قد اختلفوا في الأخذ به اختلافاً كبيراً يوجب النَّظر فيه. والحال ليس كذلك إذ إنَّ هذا الحديث ليس موضع لغطٍ كما قال الغَزالي، وإن كان كذلك فليُبيِّن لنا ما نوع اللَّغط؟ وعلى أيِّ صعيدٍ حصل ؟وما الصَّواب في حمأة اللَّغط هذا؟ ولن يستطيع.

لأنَّ هذا الحديث مرويٌّ عن عددٍ من الصَّحابة أحدهم أبو هُريرة، وقد قال ابن عبد البرِّ[1] عن حديث أبي هُريرة: هذا حديثٌ ثابتٌ صحيحٌ مجتمعٌ على صحَّته.

هذا فيما يخصُّ رواية أبي هُريرة وحدها، أمَّا الرِّوايات عن غيره فهي كثيرةٌ، قال عبد الرحمن زعيتر[2]: «هذا الحديث الّذي يصفه بهذه العبارة [موضع لغطٍ] قد رواه تسعةٌ من الصَّحابة في الصِّحاح والسُّنن والمسانيد: فقد أخرجه الشَّيخان من حديث أبي ثَعلبة، وأخرجه مالك ومُسلمٌ والتِّرمذي والنَّسائي من حديث خالد ابن الوليد، وأخرجه التِّرمذي من حديث العرباض بن سارية، وأخرجه مُسلمٌ والنَّسائي وأبو داود من حديث ابن عباس وأبو داود من حديث المقدام بن معدِ يكرب، وأخرجه أحمد والبزَّار والطَّبراني من حديث أبي الدَّرداء، وأخرجه الطَّبراني من حديث أبي أُمامة».

فكيف يسوغ للغزالي بعد هذا وصف الحديث بهذا الوصف، بل إنَّني أتساءل ما الهدف من إيراده لهذا المثال؟ فالمعروف أنَّ غايته من هذا الكتاب الرَّدُّ على أهل الحديث، وحاصل الأمر أنَّ إيراده هذا المثال يعدُّ انتقاداً لأهل الفقه وأهل الحديث معاً، إذ القائلون به الجمهرة الغالبة من الفقهاء، بل فقهاء الأمصار كلُّهم، وأرباب المذاهب جميعهم واختلافهم في أشياء أخرى ليس في ثبوت الحديث بل بتفسير ما المراد بـ «كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ».

(1) التمهيد: 1/139.

(2) تفنيد أخطاء الشيخ الغزالي: 117، دار المنطلق، الإمارات العربية ـ دبي ط الأولى 1410 هـ/1990م.

أمَّا قوله إنَّ عدداً من الصَّحابة بينهم ابن عبّاس وعدداً من التَّابعين فيهم الشَّعبي وسعيد بن جُبيرٍ رفضوا حديث مُسلمٍ فكلامٌ تافهٌ لا وزن له، إذ لو ثبت يقيناً أنَّ فلاناً قد أفتى بخلاف الحديث لا يعني هذا ردَّه له ورفضه، أمَّا ما قاله عن عدد من الصَّحابة فليذكرهم.

أمَّا الرِّواية عن ابن عبّاس ففي غاية الفساد ـ كما قال ابن حزمٍ[1] لأنَّها عن جُوَيبرٍ وهو هالكٌ. عن الضَّحَّاك، وهو ضعيفٌ ولا حجَّة في أحدٍ غير النَّبيِّ ﷺ.

وهذا غيضٌ من فيضٍ بثَّه في كتابه المشار إليه، وهناك أمورٌ أخرى كثيرةٌ بثَّها في كتبه الأخرى تسير وفق نفس المنهج، وهناك اعتراضاتٌ كثيرةٌ عليه، وليس هذا موضع مناقشته التَّفصيليَّة في كلِّ تلك الآراء لأنَّني أردت المثال لا الاستقصاء، إذ إنَّ الكتب الّتي تصدَّت للرَّدِّ على الغزالي فيها الغُنْية، ولاسيما تلك الرُّدود العلميَّة المتينة، لا السَّطحيَّة العاطفيَّة.

وأختم مناقشتي للشَّيخ بملاحظةٍ لاحظتها على كتابه هذا، إن كان يتَّفق في الهدف مع كتبه السَّالفة أم لا؟ إذ إنَّه من المعروف أنَّ الشَّيخ يكتب بدافع الحُرْقة على الدِّين ولأجل الإصلاح، ولكنَّ اللَّهجة العدائية والأحكام المُرتجلة، والغمزات الكثيرة المتكرِّرة تجعلني أتساءل بعد مُضيِّ سنواتٍ على صدور الكتاب، هل حقَّق الغاية المرجوَّة؟ أم أنَّه زاد في تعكير الجو العلمي في مشارق الارض ومغاربها؟ ولم يسعد به إلاّ نفرٌ محدودةٌ أعدادهم معروفةٌ مواقفهم. ولم يؤدِّ هذا الكتاب إلى تقريبهم قيد أُنملةٍ، وإنَّما رأوا فيه تقرُّباً منهم، أي عكس ما كان يُرجى.

(1) المحلى: 7/401.

المبحث الثالث
دفع التَّعارض باستعمال معارف معاصرة أو بأساليب لم يتطرَّق إليها القدماء

من المعروف أنَّ العلماء القدامى قد بذلوا الجهد في دفع التَّعارض وإزالته وحرصوا على أن يُظهروا السنَّة بصورةٍ واضحةٍ ناصعةٍ بالرَّغم ممّا اكتنف هذه الجهود من ثغراتٍ وعَثَراتٍ، أو أخطاءٍ وغلطاتٍ تعرَّضْتُ لبعضها في هذا الباب. وأظهر العلم الحديث وتطوُّر المعارف صدق بعض ما ذهبوا إليه كما أظهر خطأ وبُعْد بعض المحامل التي حملوا عليها بعض المتعارضات، لذا رأيت أن أعقد هذا المبحث الذي قد يتطوَّر إلى فصلٍ مستقبلاً أذكر فيه بعض الأحاديث التي كشف العلم عن الوجه الذي يجب أن تحمل عليه، وبعض الأحاديث التي طعن فيها قدماء ومعاصرون وأثبت العلم صدقها، ولست في هذا كلّه أجعل العلم هو الّذي يتحكَّم في تحديد صحَّة الحديث من ضعفه، إذ إنَّ هذا خطأٌ بَيِّنٌ، ولكن من باب الاستئناس، أو الفصل في مختلفٍ فيه ولا حرج في هذا إن شاء الله.

وأضفت إلى هذه الأمور حديثاً آخر قد ينضاف إليه غيره فيما بعد، نظرت إليه واهتديت إلى إزالة تناقض وتعارض الأحاديث الواردة في مسألة ما بما لم يتطرَّق إليه القدماء ولا المعاصرون، بوجهٍ قليل الانتقاد أو يكاد يكون معدومه.

ومرَّةً أخرى سأخالف منهجي في إيراد المطالب ضمن هذا المبحث وأكتفي بذكر الأحاديث التي رأيت أن أبحثها مباشرةً وعلى الله التّكلان.

أوّلاً: حديثان متعارضان لم يتبيَّن للعلماء الرَّاجح منهما، ومالوا في الغالب لتقديم الرِّواية المرجوحة: والحديثان المقصودان هنا هما الحديث الذي رواه البُخاري[1] وغيره عن عبدالله بن مسعود قال: حدثنا رسول الله - صلّى الله

(1) الصحيح، القدر/ باب 210/7:1 كما أخرجه مُسلمٌ، البدر/ كيفية الخلق الآدمي في بطن =

عليه وسلّم - وهو الصّادق المصدوق قال: «إنَّ أحَدَكُمْ يُجْمَعُ فِي بَطْنِ أمِّه أرْبَعِينَ يَوْماً ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللّه مَلَكاً فَيُؤمَرُ بأرْبَعٍ، برِزْقِه، وَأجَلِه، وَشَقِيٍّ أوْ سَعِيدٍ، فَواللّه إن أحَدَكُمْ أو الرَّجُلَ يَعْمَلُ بِعَمَلِ أهْلِ النَّارِ حَتَّى مَا يَكُون بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا غَيْرَ باعٍ أوْ ذَرَاع.....» الحديث.

ويعارضه حديث مُسلم[1] الذي رواه حُذَيفة بن أسيد مرفوعاً: يَدْخُلُ المَلَكُ عَلَى النُّطْفَة بَعْدَمَا تَسْتَقِرُّ فِي الرَّحْمِ بأرْبَعِينَ أوْ خَمْسَةٍ وأرْبَعِينَ لَيْلَة، فَيَقُولُ: يَارَب أشَقِيٌّ أوْ سَعِيدٌ؟ فَيَكْتُبَانِ فَيَقُولُ: أيْ رَب أذَكَرٌ أوْ أنْثَى؟ فَيَكْتُبَانِ وَيُكْتَبُ عَمَلُهُ وَأثَرُهُ وَأجَلُهُ وَرِزْقُهُ ثُمَّ تُطْوَى الصُّحُفُ فَلا يُزادُ فِيهَا وَلا يُنْقَصُ».

فواضحٌ أنَّ بين هذين الحديثين تعارضاً ظاهراً إذ الأوّل يُفهم منه أنَّ الكتابة والتَّخليق والتَّصوير تقع بعد الأربعين الثّالثة من عُمر الجنين، والحديث الثّاني يُصرِّح بأنَّ الكتابة والتَّصوير تقع بعد الأربعين الأولى فما هو وجه الحقِّ في ذلك؟.

= أمه: 2036/4 رقم (2643) وأبو داود، السنة/ في الدر: 228/4 رقم (4708) والتِّرمذي، القدر/ ما جاء أن الأعمال الخواتيم: 446/4 رقم (2137) والنِّسائي في «التفسير»: 593/1 رقم (266)، وابن ماجه، المقدمة/ في القدر: 29/1 رقم (76) وابن وهب في «القدر»: 154، والحميدي في «المسند»: 69/1 وأحمد في «المسند»: 382/1، 414، 430، والدَّرامي في «الرَّد على الجهميَّة»: 321 ضمن عقائد السلف، وابن أبي عاصم في «السنة»: 77/1-78 رقم (175، 176)، وأبو يَعْلى في «المسند»: 83/5 رقم (5135) وابن الأعرابي في «المعجم»: 232/5 رقم (976) وابن حبّان كما في «الإحسان»: 47/14-48 رقم (6174) وابن مَنْده في «التوحيد» 219 رقم (82) وابن مردويه في «ثلاثة مجالس»: 156 تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي دار علوم الحديث الإمارات العربية، ط الأولى 1410هـ/1990م وفيه: «إنَّ أحَدَكُمْ يُجْمَعُ فِي بَطْنِ أمِّه خَمْسةً وأربَعِينَ يوماً». واللالكائي في «السنة»: 591/3 رقم (1042) والبَيْهقي في «الأسماء والصفات» 387 وفي الاعتقاد: 57 والبغوي في «شرح السنة»: 1/ رقم (71) وفي مسند علي بن الجعد: 379 رقم (2594).

(1) الصحيح: 2037/4-2038 رقم (2644-2654) كما أخرجه ابن وهب في «القدر» 141، والحُمَيدي في «المسند»: 364/2 رقم (826) وأحمد في «المسند»: 6/4-7 وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني»: 257/2-258 تحقيق د. باسم فيصل الجوابرة، دار الراية - الرياض ط الأولى 1411هـ/1991م وفي «السنة»: 79/1-80 رقم (179-180) وابن الأعرابي في «معجمه»: 404/6 رقم (1246) والآجرى في «الشريعة»: 182-184 وابن منده في «التوحيد» 232 رقم (90) وبان مردويه في «ثلاثة مجالس»: 156، واللالكائي في «السنة»: 592/3-593 رقم (1046-1047) وابن بطّه في «الإبانة»: 24/4-26 رقم (1402-1403) الكتاب الثالث منه، تحقيق د. عثمان عبدالله آدم الأثيوبي.

لا يُنكر أحدٌ أنَّ العلم الحديث وصل في تطوُّره إلى درجةٍ يمكن من خلالها مراقبة النُّطفة في مراحل تكوينها من أوّل دخولها إلى الرَّحم إلى تخلُّقها وتطوُّرها ولهذا فإهمال العلم في هذه النَّاحية ليس في مكانه إذ إنَّ أحكامه قد تأخذ صفة القطع واليقين نظراً لتأييد هذه الأحكام بالمشاهدة والمراقبة.

وقبل المصير إلى التَّرجيح من خلال الأحاديث أوّلاً، وبما يؤيده العلم من هذه الأحاديث، لا بأس من استعراض بعض الآراء في التَّوفيق بين الحديثين المتعارضين للفت النَّظر إليها، أو بيان ضعفها للمقارنة وتأييد ما ذهبت إليه.

ذهب ابن الصَّلاح إلى أنَّ المَلَك يُرسل أكثر من مرَّةٍ للرَّحم فقال[1]: «الملك يُرسل غير مرَّةٍ إلى الرَّحم؛ يُرسل مرَّةً عُقيب الأربعين بدلالة حديث حُذيفة بن أسيدٍ بألفاظه في رواياته المتعدِّدة فيكتب أجله ورزقه وعمله وحاله في السَّعادة والشَقاء، ويُرسل مرَّة أُخرى عُقيب الأربعين الثالثة فينفخ فيه الرُّوح بدلالة حديث ابن مسعود وغيره.

وهذا المسلك في حمل الأحاديث يصطدم بحديث حُذيفة بن أسيدٍ الآخر في مُسلم[2]: «إذا مرَّ بالنُّطْفة ثِنْتَانِ وَأَرْبَعُونَ لَيْلَةً بَعَثَ اللهُ إِلَيْهَا مَلَكاً فَصوَّرَها وَخَلَقَ سَمْعَهَا وَبَصَرَهَا وجلدها وَلَحْمَهَا وَعِظَامَهَا، ثُمَّ قَال: يَارَب أذَكَرٌ أمْ أُنْثَى؟ فَيَقْضِي رَبُّكَ مَا يَشَاءُ وَيَكْتُبُ المَلَكُ، ثُمَّ يَقُولُ: يَارَب أجَلُهُ؟ فَيَقُولُ رَبُّكَ مَا شَاءَ وَيَكْتُبُ المَلَكُ، ثُم يَقُولُ: يَارَب رِزْقُهُ؟، فَيَقْضِي رَبُّكَ مَا يَشَاءُ وَيَكْتُبُ المَلَكُ ثُمَّ يَخْرُجُ المَلَكُ بِالصَّحِيفَةِ فِي يَدِهِ، فَلا يَزِيدُ عَلى مَا أُمِرَ وَلا يُنْقِصُ». فهذا الحديث ظاهرٌ في أنَّ الكتابة والتَّقدير والتَّصوير والتَّخليق كلَّها تكون تامَّةً بعد الأربعين الأولى، وبالتَّالي نفخ الرُّوح فلا حاجة للعودة أكثر من مرَّةٍ.

وقد أنكر القاضي عياض - كما حكى عنه النَّووي[3] - حمل الكتابة والتَّصوير

(1) انظر: فتاوى ابن الصلاح: ص 15 ضمن مجموعة الرسائل المنيرية - إدارة الطباعة المنيرية 1348، الرسالة الثالثة.

(2) الصحيح: 2038/4 رقم (2645).

(3) النِّووي - شرح صحيح مسلم -: 191/16.

في حديث حُذيفة هذا على الحقيقة فقال عن حديث حذيفة هذا: «ليس هو على ظاهره، ولا يصحُّ حمله على ظاهره، بل المراد بتصويرها وخلق سمعها إلى آخره أنَّه يكتب ذلك ثمَّ يفعله في وقتٍ آخر، لأنَّ التَّصوير عقب الأربعين الأولى غير موجودٍ في العادة، وإنَّما يقع في الأربعين الثّالثة وهي مدَّة المُضغة.

وذهب النَّووي [1] إلى أنَّ الملك يأتي عقب الأربعين الأولى فيكتب رزقه وأجله وعمله وشقاءه أو سعادته، ثمَّ يأتي في وقتٍ آخر وهو تصويره، ثمَّ يذكر أنَّ نفخ الرُّوح لا يكون إلا بعد تمام صورته بعد الأربعين الثالثة.

وقال ابن رجب[2]: بعد أن ساق أحاديث تؤيِّد حديث حُذيفة بن أَسِيدٍ، وقد جمع بعضهم بين هذه الأحاديث والآثار وبين حديث ابن مسعود فأثبت الكتابة مرَّتين، وقد يقال مع ذلك، إن أحدهما في السَّماء والآخر في بطن الأم، والأظهر والله أعلم - أنَّها مرَّةً واحدةً، ولعلَّ ذلك يختلف باختلاف الأجنَّة فبعضهم يُكتب له ذلك بعد الأربعين الأولى وبعضهم بعد الأربعين الثَّالثة.

وذهب بعضهم إلى أنَّ حديث ابن مسعودٍ يُحمل على البنات، ورواية حُذيفة تُحمل على الذُّكور[3]، ولا يخفى ما في هذه الأقوال من بُعدٍ، لأنَّها انطلقت جميعاً من جعل حديث ابن مسعودٍ أساساً وأصلاً، والأحاديث الأُخرى تُفهم من خلاله ممَّا أوجد هذه التَّأويلات والأوجه المتكلِّفة، التي لا تساعدها النُّصوص ولا تنهض الحجج والبراهين لتأييدها.

والسَّبب في هذا كلِّه ما جاء في رواية ابن مسعودٍ: أنَّ أحدكم يُجمع في بطن أمِّه أربعين يوماً ثمَّ يكون علقةً مثل ذلك ثمَّ يكون مضغةً مثل ذلك، ففهم العلماء من تكرار قوله (مثل ذلك) مثليَّة أيامٍ، أي أربعين يوماً أخرى، ومن هنا نشأ التَّعارض والاختلاف.

---

(1) المصدر السابق: 16/190-191.

(2) جامع العلوم والحكم: 1/166.

(3) انظر: ابن علان - دليل الفالحين شرح رياض الصالحين.

وعلينا أن نضع في الحُسبان أنَّ كلام العلماء السَّابقين ليس مُقدَّساً فيما يتعلّق بشرح هذه الآية أو مثيلاتها أو الحديث ونظائره لأنَّهم إنَّما شرحوا بناءً على ما فهموه من النُّصوص، ومع ذلك فقد كان لبعضهم نظراتٌ مُوفَّقةٌ، ومسألةٌ كهذه اختلف فيها كان - يجب - الرُّجوع إلى العلم - أعني علم الطِّبِّ - ولكن لمَّا لم يكن علم الطِّبِّ في تلك الأيام قد اكتسب صفة القطع فيما يخصُّ هذه الحالة أو مثيلاتها فإنَّ للعلماء العذر في عدم البناء عليه. قال ابن القيِّم[1]: وليس بنا حاجة إلى التَّوفيق بين حديثه هذا وقول الأطباء، فإنَّ قول النَّبيِّ ﷺ معصومٌ وقولهم عرضةٌ للخطأ، ولكن الحاجة إلى التَّوفيق بين حديثه وحديث حُذيفة المتقدِّم».

وإن كان يلزمهم أن يأخذوا أقوال الأطباء بعين الاعتبار أو على الأقل للاستئناس وبخاصَّةٍ إذا وافقت أحد الحديثين، وليست مع إهمال أقوال الأطباء والتعلُّق بمفهوم حديثٍ لا تصريحه، وقد يكون الفهم موهوماً، ونظير ذلك ما فعله الكِرماني[2] حيث قال: «لمّا كان مضمون الخبر أمراً مُخالفاً لما عليه الأطباء أراد الإشارة إلى صدقه وبطلان ما قالوه، أو ذكره تلذُّذاً أو تبرُّكاً وافتخاراً، قال الطِّبُّ: إنَّما يتصوَّر الجنين فيما بين ثلاثين يوماً إلى أربعين يوماً والمفهوم من الحديث أنَّ خلقته إنَّما تكون بعد أربعة أشهر».

وقال ابن حجر[3]: وقد نقل الفاضل علي بن المهذب الحموي الطبيب اتِّفاق الأطباء على أنَّ خلق الجنين في الرَّحم يكون في نحو الأربعين.

وبعد هذه الجولة في أقوال العلماء القريب منها والبعيد في توجيه الحديثين علينا أن ننظر فيهما بتمعُّنٍ وندرسهما بتؤدةٍ حتّى نصل إلى نتيجةٍ.

فحديث ابن مسعود لم يُصرَّح فيه بتكرار الأربعين، وكلُّ ما في الأمر أنَّ روايات الصَّحيحين عبَّرت بكلمة مثل ذلك وهي غير صريحةٍ وتحتمل وجوهاً،

(1) انظر: التبيان في أقسام القرآن: 345-346 تحقيق: د. عصام فارس الحرستاني، ومحمد إبراهيم الزغلي. مؤسسة الرسالة - بيروت، ط الأولى 1414هـ/1994م.
(2) شرح صحيح البخاري: 23/72-73.
(3) فتح الباري: 11/481.

ولكن في روايات غيرهم من وجوه ضعيفة التَّصريح بكلٍّ أربعين[1]، وحديث حُذيفة صريحٌ في تحديد الأربعين فيُحمل المُجمل على المُفسَّر، أو المبهم على المفسر كما هي قواعد هذا العلم.

ثمَّ إنَّ جاء في صحيح مُسلمٍ[2] ما يُشعر بأنَّ روايتي ابن مسعودٍ وحُذيفة مؤتلفتان وأنهما سيقتا للهدف نفسه، إذ روى مُسلمٌ أنَّ رجلاً ذكر جزءاً من حديث ابن مسعود لحُذيفة متعجباً منه، فوافق حُذيفة - رحمه الله - على كلام ابن مسعود وحدَّث بالحديث.

وبهذا نستطيع أن نُرجِّح رواية حُذيفة على رواية ابن مسعود أو جعل رواية ابن مسعودٍ كرواية حُذيفة ونفهم قوله مثل ذلك فهماً آخر، قال ابن رجب[3]: وقد يقال: إنَّ لفظة «ثم» في حديث ابن مسعود إنَّما أُريد بها ترتيب الإخبار، لا ترتيب المخبر عنه في نفسه، وهو ما ذكره ابن حجرٍ[4] أيضاً وهو يقرِّر إنَّ بعض الشُّرَّاح المتأخِّرين مالوا إلى ترجيح حديث حُذيفة مستشهدين بأقوال الأطباء وذهبوا إلى أنَّ بعض الألفاظ في حديث ابن مسعودٍ من تصرُّف الرُّواة برواياتهم بالمعنى الذي يفهمونه.

وذهب بعض المعاصرين[5] إلى أنَّ رواية مُسلم لحديث ابن مسعود قد حلَّت جزءاً كبيراً من الإشكال إذ جاء فيها: «إنَّ أحَدكُم يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أمِّه أربَعِينَ يوماً، ثمَّ يكونُ فِي ذَلِك عَلَقةً مِثْل ذَلِكَ ثمَّ يكون فِي ذَلِكَ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ فقال: «فلا شكَّ أنَّ قوله: «مثل ذلك»: أي في ذلك الوقت وهو الأربعين الأولى لا غير،

---

(1) كما عند الإسماعيلي في «معجمه»: 74 رقم (130) وابن الأعرابي في «معجمه»: 232/5 رقم (976) بل إنَّ الحديث عند ابن مردويه في أماليه: إنَّ خلق أحدكم يُجمع في بطن أُمِّه خمسةً وأربعين يوماً ثمَّ يكون علقة مثل ذلك، ..... انظر: «ثلاثة مجالس»: 156.

(2) الصحيح: 2036/4 رقم (2643).

(3) جامع العلوم والحكم: 167/1.

(4) فتح الباري: 485/11.

(5) وهو الدكتور شرف القضاة في كتابه: متى تنفخ الروح في الجنين: 46 دار الفرقان - عمان، ط الأولى 1410هـ/1990م.

فينبغي تفسير قوله: «مثل ذلك، تفسيراً آخر غير الوقت. فالحديث معناه من غير تكلُّفٍ ثمَّ يكون في ذلك الوقت مثل ذلك الجمع فهناك شبهٌ بين العَلَقة والمُضْغة وبين الجمع الأوّل وهو النُّطْفة.

وهذا تفسيرٌ موفَّقٌ بخلاف ما فسَّر به قوله «مثل ذلك» في كتابٍ آخر[1] بأنَّها مُدرجةٌ إذ لا دليل على إدراجها وهو لا يُقال بالاحتمال.

إذاً يمكننا أن نفهم الحديثين وفق حديث حُذيفة بن أَسِيدٍ وجعله مُحكماً وجعل المثليَّة الواردة في حديث ابن مسعود ليست من قبيل الوقت، إذ إنَّها غير صريحةٍ بذلك في الرِّوايات الصَّحيحة، وهو ما يُوافق رأي الأطباء القدماء والمعاصرين، بل إنَّ الطِّبَّ الحديث قد استطاع أن يُحدِّد بدقة مراحل تطوُّر الجنين وهذه المراحل تؤيِّد بشكلٍ كبيرٍ حديث حُذيفة بن أَسِيدٍ.

وقد ذكر الدكتور محمد علي البار[2] مراحل تطوُّر الجنين بناءً على أصحِّ المراجع الطِّبيَّة وعلى المُشاهدة والمُعاينة بالأيام، وعزَّز ذلك بالصُّور التَّوضيحيَّة التي سأثبت بعضاً منها في مُلحقٍ مُستقلٍ، وقد ذكر أنَّ مرحلة المُضغة تبدأ في الأسبوع الرَّابع، وفي هذه الفترة تبدأ الكتل البدنيَّة بالظُّهور، وفي الأسبوعين الخامس والسَّادس تتحوَّل هذه الكتل البدنيَّة إلى قطاعٍ عظميٍّ وعضليٍّ. أما في الأسبوعين السَّادس والسَّابع فتكسى العظام بالعضلات[3]، وقد اهتم الدكتور البار بحديث حُذيفة ابن أَسِيدٍ وأشار إليه واستشهد به في مواضع كثيرةٍ من كتابه، إذ رأى أنَّه يتطابق تماماً مع ما جاء به الطِّبُّ الحديث.

---

(1) والكتاب هو: علوم الحديث لكليات المجتمع.

(2) انظر: خلق الإنسان بين الطب والقرآن: من ص 152-288 الدار السعودية للنشر - جدة ط الثامنة 1412هـ/1991م. وانظر كذلك: د. محيي الدين العُلي - تطور الجنين: 87-140 دار ابن كثير - بيروت، ط الأولى 1406هـ/1986م.
حيث قال ص 114: تعرف فترة التَّطور الممتدة من الأسبوع الرَّابع وحتّى الأسبوع الثَّامن بالمرحلة المُضغيَّة غير المخلقة، وفي نهاية هذه المرحلة تكون معظم أعضاء المُضغة قد أنهت تشكُّلها وبدت على المُضغة ملامح الجنين الإنساني.

(3) انظر: خلق الانسان، وانظر كذلك: الملحق رقم (2).

وهكذا وبناءً على أقوال بعض مفسِّري الحديثين من الشَّرعيين، وبناءً على ما توصَّل إليه الطِّبُّ في هذا المجال نستطيع أن نزيل التَّعارض ونجعل حديث حُذيفة محكماً واضحاً لأنَّه صريحٌ في تحديد الزَّمن، ونفهم حديث ابن مسعودٍ من خلاله فيزول التَّعارض والتَّناقض الذي ظهر لبعض العلماء ولله الحمد.

ثانياً: حديثٌ انتقده القُدماء لعلَّةٍ بان فسادها: وانتقده المعاصرون من العقلانيين لعلَّةٍ أخرى ثبت عدم صحتها اعتماداً على معطيات العلم الحديث.

والحديث الذي أقصده ما رواه البُخاري[1] عن أبي هُريرة أنَّ الرَّسول ﷺ قال: «إذا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي إِنَاءِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ كُلَّه ثُمَّ لِيَطْرَحْهُ فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ شِفَاءٌ وفِي الآخَرِ دَاءٌ».

أمَّا الأقدمون فقد ذكر اعتراضهم ابن قُتيبة حيث قالوا[2]: كيف يكون في شيء واحدٍ سمٌّ وشِفاءٌ.

وهذا الاعتراض ردَّه عليهم شُرَّاح الحديث القدماء طبيًّا وعلميّاً، كما ردُّوه ديناً وشاركهم في ذلك من طرفٍ غير مُباشرٍ الأطباء وما سطَّرُوه في كتبهم، بالإضافة إلى أنَّ مُعطيات العلم الحديث التي أثبتت معالجة المرض به، كمعالجة السُّمِّ بالسُّمِّ، أو حقن السَّليم ببكتيريا من المرض المتوقَّع انتشاره وهكذا.

---

(1) الصحيح، الطب /58 إذا وقع الذباب في الإناء: 33/7 كتاب الطب كما أخرجه في موضع قبله من كتاب بدء الخلق، وأخرجه كذلك أبو داود، الأطعمة/الذباب يقع في الطعام: /365 3 رقم (3844) وابن ماجه، الطب /31 يقع الذباب في الطعام: 1159/2 رقم (3505) وأحمد في «المسند»: 229/2، 246، 398، 443، وفي مواطن أُخرى، والدَّارمي في «السنن»: 98/2-99 وابن خُزَيمة في «الصحيح»: 56/1 رقم (105) وابن الجارود في «المنتقى»: 26 رقم (55) والطَّحَاوي في «مشكل الآثار»: 339/7 وابن حِبَّان في «الصحيح»: كما في «الإحسان»: 53/4 رقم (1246) والبَيْهقي في «السنن الكبرى»: 252/1 والبغوي في «شرح السنة»: 259/11 رقم (2813) وغير ذلك وأخرجه غيرهم كذلك، وهو مرويٌ عن غير أبي هُريرة كذلك كأبي سعيد الخُدْري وأنس بن مالك، وانظر تخريج هذه الطُّرق عند الدكتور خليل ملا خاطر - الإصابة في صحة حديث الذبابة: 77-94 دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة/ الرياض ط الأولى 1405هـ.

(2) تأويل مختلف الحديث: 155.

ولهذا فلم يعترض منكروا الحديث بهذا الاعتراض حديثاً لهشاشته، بل اعترضوا بأمرٍ آخر أكثر تطوُّراً من هذا.

أمَّا اعتراض المتقدِّمين فقد ردَّه عليهم غير واحد منهم ابن قُتيبة في ردٍّ مُوفَّقٍ قال فيه[1]: «فما يُنكر من أن يكون في الذُّباب سُمٌّ وشفاءٌ إذا نحن تركنا طريق الدِّيانة ورجعنا إلى الفلسفة، وهل الذُّباب في ذلك إلاّ بمنزلة الحيَّة فأكثر الأطباء يذكرون أنَّ لحمها شفاءٌ من سُمِّها. إذا عُمل منه التِّرياق الأكبر، ونافعٌ من لدغ العقارب وعضِّ الكلاب الكَلِبة... وكذلك قالوا في العقرب أنَّها إذا شُقَّ بطنها ثمَّ شدَّت على موضع اللّسعة نفعت، والأطباء القدامى يزعمون أنَّ الذُّباب إذا أُلقي في الإثمد وسُحق معه ثمَّ اكتُحِل به زاد في نور البصر..... وقالوا في الذُّباب إذا شُدِخ ووضع على موضع لسعة العقرب سكن الوجع».

وقال ابن الجَوْزي[2] قد تعجَّب قومٌ من اجتماع الدَّاء والدَّواء في شيء واحدٍ وليس بعجيب فإنَّ النَّحلة تُعْسِل من أعلاها وتُلقي السُّمَّ من أسفلها، والحيَّة القاتل سمُّها يُدخِلون لحمها في الدِّرياق «التِّرياق» ويدخلون الذُّباب في أدوية العين ويسحقونه مع الإثمد ليُقوي البصر».

أمَّا أقوال الأطباء القُدامى فكثيرةٌ تؤيِّد هذه النُّقول منها قول ابن سينا[3]» ذباب السُّموم: قال عيسى قد جرَّبته فوجدته نافعاً، إذا دُلك الذُّباب على لسع العقرب نفع نفعاً بيِّناً»[4].

---

(1) تأويل مختلف الحديث: 156.

(2) كشف مشكل الصحيحين: 123 ب - 2124.

(3) هو الحسن - بن عبدالله بن سينا - دعي بالشيخ الرئيس صاحب المصنَّفات المشهورة في الطب والفلسفة، منها القانون والقصيدة المشهورة في النفس وغير ذلك، توفي سنة (428-1038هـ).
انظر ترجمته: ابن أبي أُصيبعة - عيون الأنباء في طبقات الأطباء: 437-459، والقفطي - إخبار العلماء: 268-278، وابن خَلِّيكان وفيات الأعيان: 2/157-162، والذَّهبي سير أعلام النبلاء: 17/531-536.

(4) القانون في الطب: 1/46.

وقال الأنْطَاكي[1]: «إذا وضع على الأورام حللها خُصوصاً في العين ويأكل اللحم الزَّائد ويمنع انتشار الشَّعر ومحروقة بالعسل يمنع داء الثَّعلب طلاءً، والحكّة والقوابي، وإذا قُطع رأسه ودُلِك به اللسعات جذب السُّم خصوصاً الزنبور، وورثه الكائن على الجبال قد جرَّبناه مِّراراً لإزالة المغص والقولونج...»[2].

وقال ابن حجر[3]: «وذكر بعض حُذَّاق الأطباء أنَّ في الذُّباب قوَّةً سُمِيَّةً يدلُّ عليها الورم والحكّة العارضة عند لسعة وهي بمنزلة السِّلاح له، فإذا سقط الذُّباب فيما يؤذيه تلقاه بسلاحه فأمر الشَّارع أن يُقابل تلك السُّمِيَّة بما أودعه الله تعالى، في الجناح الآخر من الشِّفاء فتتقابل المادتان فيزول الضَّرر بإذن الله».

إذاً فالعلم لا يستغرب أن يكون في شيءٍ ما المتضادان والمتناقضان فتكون حجَّة نفاة هذا الحديث لهذه العلَّة داحضةٌ، ومع ذلك سأختم بقولٍ لأحد أقطاب المدرسة الّتي فرَّخت من نفوا هذا الحديث، وأقصد بذلك المعتزلة، إذ قال القاضي عبدالجبار[4]: «وطعنوا في قوله ﷺ: «إذَا سَقَطَ الذُّبَابُ فِي إنَاء أحَدِكُم فأملقوه فإنَّ في أحَد جَنَاحَيْه داءً وفِي الآخَرِ دَواءً» وَهُوَ يَبْدَأ بالذِي فِيه الدَّاء، وهذا ليس بمنكرٍ، وقد نشاهد ذباب النَّحل وفي شَعْرته التي يلسع بها الدَّاء، وفي جوفه العسل وهو الشِّفاء».

وأكتفي بهذا القدر من النَّقل عن القدماء مع أنَّه يوجد الكثير من النقول سواءٌ عن الأطباء وعلماء التَّشريح أو شرَّاح الحديث والفقهاء، لأنَّ مقصود إيراد هذا الحديث إثبات عدم معارضته مع معطيات العلم الحديث، وبخاصَّةٍ أنَّ الذين طعنوا في هذا الحديث من المعاصرين اتكؤوا على العلم واستهجانه أن يكون الذُّباب الّذي يحمل القاذورات لا يؤثِّر إن غُمس في الطَّعام أو الشَّراب.

---

(1) هو داود بن عمر الأنطاكي أديبٌ وطبيبٌ، انتهت إليه رئاسة الأطباء في عصره، له تصانيف أشهرها «التذكرة» توفي سنة 1008هـ، انظر ترجمته: «ترجمته: «المُحي - خلاصة الأثر: 140/2-149 الزركلي - الأعلام: 333/2-334.

(2) انظر: - تذكرة أولي الألباب: 161/1، المكتبة الثقافية - بيروت.

(3) فتح الباري: وانظر - قيِّم الجَوْزيَّة - زاد المعاد: 100/3.

(4) تثبيت دلائل النبوة: 645/2.

ولهذا ستكون هذه الصَّفحات لنقل مشاهداتٍ أو إيجاز تجارب علميَّةٍ أثبتت ليس فقط عدم استهجان الحديث فحسب، بل أثبتت توافق الحديث تماماً مع معطيات العلم وقد كنت أُزمع القيام بتجربةٍ ذاتيَّةٍ في هذا المجال لكنَّني أجد نفسي قد كُفيت من خلال تجارب أُجريت على غمس الذُّباب بماءٍ مُقطَّرٍ وغيره، وسوف أُشير إلى كلِّ هذه الاكتشافات في ثنايا هذه الدِّراسة ليزداد الّذين آمنوا إيماناً، ويندحر المُكذّبُون على أعقابهم.

وهذه الأدلَّة هي محاضراتٌ ودراساتٌ ومشاهداتٌ، بالإضافة إلى تجارب متخصِّصة وهأنذا أوجز بذكر أهمِّها وخُلاصتها مع الإشارة إلى المصدر الذي استقيت منه المعلومة أو وصف التَّجربة.

1 - ذكر أو شهبة[1] وغيره أنَّ طبيباً قد ألقى محاضرةً في الثلاثينيات من هذا القرن قال فيها: «يقع الذُّباب على المواد القذرة المملوءة بالجراثيم التي تنشأ منها الأمراض المختلفة، فينقل بعضها بأطرافه ويأكل بعضاً آخر فتتكوَّن في جسمه مادةٌ سامَّةٌ يسميها علماء الطب «مُبعد البكتيريا» وهي تقتل كثيراً من جراثيم الأمراض، ولا يمكن لتلك الجراثيم أن تبقى حيَّةً أو يكون لها تأثيرٌ في جسم الإنسان في حال وجود «مبعد البكتيريا» إلى ناحيته، وعلى هذا إذا سقط الذُّباب في شرابٍ أو طعامٍ وألقى الجراثيم العالقة بأطرافه فإنَّ أقرب مُبعدٍ لتلك الجراثيم كان هناك داءٌ فدواؤه قريبٌ منه.

2 - نشرت جريدة الأهرام المصرية في عددها الصَّادر في 1952/7/20م مقالاً بعنوان «الحشرات المظلومة» لمجدي كيرلس جُرجي، وهو نصرانيٌّ، جاء فيه ما يلي[2]: «وهناك حشراتٌ ذات منافع طبيَّةٍ ففي الحرب العالميَّة الأولى لا حظ الأطباء أنَّ الجُنود ذوي الجروح العميقة الّذين تركوا بالميدان مدة ما حتّى يُنقلوا إلى المستشفى قد شُفيت جُروحهم والتأمت بسرعةٍ عجيبةٍ، وفي مدَّةٍ أقلُّ من تلك التي استلزمها جروح من نقلوا إلى المستشفى مباشرةً.

(1) دفاع عن السنة: 200-201، وانظر القصيمي - مشكلات الأحاديث النبوية: 7.
(2) انظر: خليل ملا خاطر - الإصابة: 150-151، وخليفة - التأليف بين مختلف الحديث:293

وقد وجد الأطباء أنَّ جُروح الجنود الذين تُركوا بالميدان تحتوي على «يرقات» بعض أنواع (الذُّباب الأزرق) وقد وُجد أنَّ هذه (اليرقات) تأكل النَّسيج المُتقيِّح من الجرح وتقتل البكتيريا التي في القيح والصَّديد.

وقد استخرجت مادة (الألانثوين) من اليرقات سالفة الذِّكر واستخدمت كمرهمٍ رخيصٍ مُلطِّفٍ للخراريج والقُروح والأورام، وأخيراً عُرف التَّركيب الكيميائي لمادة (الألانثوين) وحُضِّرت صناعيّاً وهي تُباع الآن بمخازن الأدوية».

ونقل الشيخ[1] سعيد حوّى خلاصة تحقيقٍ كتبه الدكتور (الطبيب) عز الدين جوّالة حول موضوع الذُّباب جاء فيه ما يلي:

«قبل الخوض في هذا الموضوع لنتذكّر ما يلي:

أ - من المعروف منذ القدم أنَّ بعض المُؤذيات يكون في سُمِّها نفعٌ ودواءٌ فقد يجتمع الضَّرران في حيوانٍ واحدٍ، فالعقرب في إبرتها سمٌّ ناقعٌ، وقد يُداوى سمُّها بجزءٍ منها وفي ذلك يقول العلماء: وقد وجدنا لكون أحد جناحي الذُّباب دواءٌ، والآخر شفاءٌ ودواءٌ فيما أقامه الله من عجائب خلقه وبدائع فطرته شواهد ونظائر، ومنها النَّحلة يخرج من بطنها شرابٌ نافعٌ ويكمن في إبرتها السُّمُّ النَّاقع، والعقرب تهيِّج الدَّاء بإبرتها ويُتداوى من ذلك بجرمها.

ب- إنَّ الطِّبَّ الحديث استخرج من مواد مُستقذرةٍ أدويةً حيويَّةً قلبت فنَّ المُعالجة رأساً على عقبٍ فالبنسلين استُخرج من العفن والستربتومايسين من تراب المقابر .... إلخ. أو بمعنى أدق من طفيليَّات العفن وجراثيم تراب المقابر، أمَا والحالة كذلك فهل يمتنع عقلاً ونظريّاً أن يكون الذُّباب هذه الحشرة القذرة التي تنقل القذر طفيليٌّ أو جرثومٌ يُخرجُ أو يحمل دواءً يقتل هذا الدَّاء الذي تحمله؟.

د - من المعروف في فنِّ الجراثيم أنَّ للجراثيم ذيفان (مادَّةٌ منفصلةٌ عن الجراثيم) وأنَّ هذا الذِّيفان إذا دخل بدن الحيوان كوَّن البدن أجساماً ضد

(1) انظر: الرسول: 36-37 ط الرابعة 1399هـ/1979م.

هذا الذِّيفان لها قدرةٌ على تخريب الذِّيفان والتهام الجراثيم تسمّى بمبيدات الجراثيم.

فهل يُستبعد القول بأنَّ الذُّباب تلتهم الجراثيم فيما تلتهم فيكون في جسم الذُّباب الأجسام الضِّديَّة المبيدة للجراثيم والتي مرَّ ذكرها، ولها القدرة على القتل بالجراثيم الممرضة التي ينقلها الذُّباب إلى الطَّعام أو الشَّراب، فإذا وقعت في الطَّعام فما علينا إلا أن نغمس الذُّبابة فيه فتخرج تلك الأجسام الضِّديِّة فتبيد الجراثيم التي تنقلها وتقضي على الأمراض التي تحملها.

ونقل البهنساوي[1] عن طبيبٍ آخر فقال: «يقول الدكتور أمين رضا أستاذ جراحة العظام بجامعة الإسكندرية: إنَّ الجرَّاحين الذين عاشوا قبل اكتشاف مركبات السِّلفا رأوا بأعينهم علاج الكسور المضاعفة والقُرحات المُزمنة بالذُّباب حيث كان يُربَّى لذلك خصيصاً، وبنى على هذا اكتشاف فيروس «البكتريوناج» القاتل للجراثيم وعلى أساس أنَّ الذُّباب يحمل في آن واحدٍ الجراثيم التي تسبب المرض، و«البكتريوناج» الذي يُهاجم هذه الجراثيم، وتوقُّف هذا العلاج يرجع إلى اكتشاف مركبات السَّلفا التي جذبت أنظار العلماء».

ولكن البحث الأكثر أهميَّة والتَّحقيق الأمكن هو الذي قام به الطَّبيبان المصريان، الدكتور محمد كمال، والدكتور محمد عبدالمنعم حسين، ورجعا فيه إلى المراجع الأجنبيَّة وما سجله العلماء من تجارب عمليَّةٍ، ومشاهداتٍ عينيَّةٍ، ويكاد يذكره كلُّ من كتب في هذا الموضوع[2] وسأنقل فيما يلي قولهما:

«قد جاء في المراجع العلميَّة:

أنَّ الأستاذ الألماني «بريفليد» من جامعة هال بألمانيا (الشرقية) وجد في عام

---

(1) السنة المفترى عليها: 307 وقد نقل ذلك عن مجلة التَّوحيد الصادرة بمصر العدد الخامس سنة 1397 هـ 1977م. وعن كتاب فتاوى معاصرة للقرضاوي ص 107.

(2) انظر: خليل ملا خاطر - الإصابة، 151-157 والعزي - دفاع عن أبي هُريرة: 250-252 سعيد حوى - الرسول: 236-240 والبهنساوي - السنة المفترى عليها: 307 نقل جزءاً منه، وخليفة - التأليف بين مختلف الحديث: 294-298.

1871م أنَّ الذُّبابة المنزليَّة مصابةٌ بطفيليٍّ من جنس «الفطريات» سماها «أمبوزاموسكي» من عائلة «أنتوموفترالي» من تحت فصيلة «سيجومايسيس» من فصيلة «فيكومايسيس» ويقضي هذا الفطر حياته في الطَّبقة الدُّهنيَّة، داخل بطن الذُّبابة على شكل خلايا خميرةٍ مستديرة ثمَّ يستطيل ويخرج على نطاق البطن، بواسطة الفتحات التَّنفسيَّة أو من بين المفاصل البطنيَّة، وفي هذه الحالة يصبح خارج جسم الذُّبابة، وهذا الشَّكل يمثِّل الدَّور التَّناسُليَّ لهذا الفِطر.

وتتجمع بذور «الفِطر» في داخل الخليَّة، إلى قوَّةٍ معيَّنةٍ تُمكِّن الخليَّة من الانفجار، وإطلاق البُذور خارجها، وهذا سيكون بقوَّة دفعٍ شديدة، لدرجةٍ تطلق البذور إلى مسافة حوالي «2» سنتيمتر من الخليَّة، بواسطة انفجار الخليَّة واندفاع السَّائل على هيئة رشاشٍ.

ويوجد دائماً حول الذُّبابة الميِّتة والمتروكة على الزُّجاج مجالٌ من البُذور لهذا الفِطر ورؤوس الخليَّة المستطيلة التي يخرج منها البذر موجودةٌ حول القسم الثالث والأخير من الذُّبابة على بطنها وظهرها وهذا القسم الثالث - أو الأخير - دائماً يكون مرتفعاً عندما تقف الذُّبابة على أيِّ مسندٍ، لتحفظ توازنها واستعدادها للطَّيران.

والانفجار - كما ذكرنا - يحدث بعد ارتفاع ضغط السَّائل داخل الخليَّة المستطيلة إلى قوَّةٍ معيَّنةٍ وهذا قد يكون مسبباً من وجود نقطةٍ زائدةٍ من السَّائل حول الخليَّة المستطيلة.

وفي وقت الانفجار يخرج السَّائل والبذور جزء من «السيتوبلازم» من الفِطر - كما ذكر الأستاذ «لانجيرون» (أكبر الأساتذة في علم الفِطريات) في عام 1945-: أنَّ هذه الفِطريات - كما ذكرنا - تعيش في شكل خميرةٍ مستديرةٍ، داخل أنسجة الذُّبابة وهي تفرز «أنزيمات» قويَّةً تحلِّل وتُذيب أجزاء الحشرة الحاملة للمرض. ومن جهةٍ أُخرى تمَّ في سنة (1947) عزل مادَّةٍ مضادَّةٍ للحيويَّة، بواسطة (أرنشتين، وكوك) من إنكلترا، و(روليوس) من سويسرا في سنة (1950) تسمى

«جافاسين» من فِطرٍ من الفصيلة نفسها التي ذكرناها والتي تعيش في الذُّبابة.

وهذه المادّة المضادّة للحيويَّة تقتل جراثيم مختلفة من بينها «جراثيم السَّالبة والموجبة» لصبغة جرام وجراثيم «الدُّوسنتاريا والتِّفوئيد».

وفي سنة (1948) عزل «بريان، وكورتيس،وهيمنج، وجيفيريس وماكجوان» من بريطانيا مادّةً مضادَّةً للحيويَّة تسمّى «كلوتينزين» من فطرياتٍ من فصيلة الفطر نفسه الذي يعيش في الذُّبابة وتؤثِّر على جراثيم السَّالبة لصبغة جرام من بينها جراثيم «الدُّوسنتاريا والتِّيفوئيد».

وفي سنة (1949) عزل «كوكس، وفارمر» من إنكلترا «وجرمان وروث، واتلنجر، وبلاتنر» من سويسرا: مادَّةً مضادَّةً للحيويّة تسمّى «أنياتين» من - فطرياتٍ من الفطر نفسه الذي يعيش في الذُّباب تؤثِّر بقوَّةٍ شديدةٍ في جراثيم جرام موجب وجرام سالب وعلى بعض فطرياتٍ أخرى ومن بينها جراثيم «الدُّوسنتاريا والتِّيفوئيد، والكوليرا».

ولم تدخل هذه المواد المُضادَّة للحيويَّة بعد الاستعمال الطِّبِّي ولكنّها فقط من العجائب العلميَّة لسبب واحدٍ، وهو أنَّها بدخولها بكمياتٍ كبيرةٍ في الجسم، قد تؤدي إلى حُدوث بعض المضاعفات بينما قوَّتها شديدةٌ جداً وتفوق جميع المضادات الحيويّة المستعملة في علاج الأمراض المختلفة وتكفي كميةٌ قليلةٌ جداً لمنع معيشته أو نمو الجراثيم «التِّيفوئيد والدُّوسنتاريا والكوليرا وما يشبهها».

وفي سنة (1947) عزل «موفتيش» مواد مضادَّةٍ للحيويَّة من مزرعة الفطريات الموجودة على جسم الذُّبابة ووجد أنَّها ذات مفعولٍ قويٍّ في بعض الجراثيم السَّالبة لصبغة جرام، مثل «جراثيم التِّيفوئيد» والدُّوسنتاريا» وما يشبهها.

وبالبحث عن فائدة هذه الفطريات لمقاومة الجراثيم التي تسبِّب أمراض الحُميَّات التي يلزمها وقتٌ قصيرٌ للحضانة وجد أنَّ (واحد جرام) من هذه المواد المضادَّة للحيويَّة يمكن أن يحفظ أكثر من (1000) لترٍ من لبنٍ، من التَّلوث من الجراثيم المَرَضيَّة المذكورة.

أمَّا بخصوص تلُّوث الذُّباب بالجراثيم المَرَضيَّة: كجراثيم «الكوليرا والدُّوسنتاريا والتَّيفوئيد وغيرها» التي ينقلها الذُّباب من المجاري والفضلات أو البراز من المرضى وهي الأماكن التي يرتادها الذُّباب بكثرةٍ فمكان هذه الجراثيم يكون فقط على أطراف أرجل الذُّباب أو في برازها وهذا ثابتٌ في جميع المراجع «البكتريولوجية» وليس من الضَّروري ذكر أسماء المؤلفين أو المراجع لهذه الحقيقة المعلومة.

ويستدلُّ من كلِّ هذا على أنَّه إذا وقعت الذُّبابة على الأكل فستلمس الغذاء بأرجلها الحاملة «للميكروبات المَرَضيَّة: التِّيفوئيد أو الكوليرا أو الدُّوسنتاريا أو غيرها».

وإذا تبرَّزت على الغذاء سيُلوَّث الغذاء أيضاً كما ذكرنا بأرجلها، أمَّا الفطريات التي تفرز المواد المضادَّة للحيويَّة - والتي تقتل الجراثيم المَرَضيَّة الموجودة في براز الذُّبابة وفي أرجلها - فتوجد على بطن الذُّبابة ولا تنطلق مع سائل الخليَّة المستطيلة من الفطريات والمحتوي على المواد المضادَّة للحيويَّة، إلا بعد أن يلمسها السَّائل الَّذي يزيد الضَّغط الدَّاخلي لسائل الخليَّة، ويسبب انفجار الخليَّة المستطيلة واندفاع البُذور والسَّائل.

وبذلك يحقِّق العلماء بأبحاثهم تفسير الحديث النَّبويَّ الذي يؤكِّد ضرورة غمس الذُّبابة كلِّها في السَّائل أو الغذاء إذا وقعت عليه لإفساد أثر الجراثيم المَرَضيَّة التي نقلتها بأرجلها أو ببرازها.

وكذلك يؤكِّد الحقيقة التي أشار إليها الحديث: وهي أنَّ في أحد جناحيها داءً (أي في أحد أجزاء جسمها: الأمراض المنقولة بالجراثيم المَرَضيَّة التي حملتها) وفي الآخر شفاءً (وهو المواد المضادَّة للحيويَّة التي تفرزها الفطريات الموجودة على بطنها والتي تخرج وتنطلق بوجود سائل حول الخلايا المستطيلة للفطريات)[1].

وفي مجلة التَّجارب الطِّبيَّة الإنجليزيَّة عدد (1037) سنة 1927م ما ترجمته:

---

(1) وقد ذكر الدكتور خليل ملا خاطر أنَّ مجلة «المكروبيولوجيا» بسويسرا سنة 1915م ما يشابه هذا المقال.

«لقد أُطعم الذُّباب من زرع ميكروبات بعض الأمراض، وبعد حينٍ من الزَّمن ماتت تلك الجراثيم واختفى أثرها وتكوَّنت في الذُّباب مادَّة مفترسةً للجراثيم تسمّى «بكتريوناج» التي يمكنها إبادة أربعة أنواعٍ من الجراثيم المولِّدة للأمراض والتي احتوت تلك الخلاصة أيضاً على مادَّةٍ خلاف «البكتريوناج» نافعة للمناعة ضد أربعة أنواعٍ أخرى للجراثيم»[1].

وأختتم هذا البحث الطَّويل نسبِّياً بإثبات نتيجة تجارب أُجريت بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة، وقد نقل الدكتور - خليل ملا خاطر[2] صور هذه التَّقارير وأثبتها في نهاية كتابه وخلاصتها أنَّ الذُّباب إذا وقع على الطعام أو في الشَّراب ثمَّ طار فإنَّ الجراثيم التي يُخلِّفها بعده على الطَّعام أو الشَّراب ثمّ أُخرج فإنَّ الجراثيم التي تختلِّفها بعده في الَّعام. والشَّراب لا تبقى كما خلَّفها فحسب بل تبدأ بالانحسار والتَّناقص.

وأشار الدكتور خليل ملا خاطر، إلى أنَّ هناك تقريراً لعالمين من كندا يؤيِّد ذلك ويعلِّل انحسار وتناقص الجراثيم إذا غُمست الذُّبابة في الطَّعام أو الشَّراب.

وبعد: فهذه نقولٌ تساق لذي العقول، وهي مبنيَّةٌ على المشاهدة والتَّجربة. وإمكانية التأكد منها ميسورةٌ ومتوافرةٌ وما على الّذين يُلقون الكلام جُزافاً أو على عواهنه إلا ليشمروا عن ساعد العمل، ويتأكدوا من هذه التَّجارب والنَّتائج ويخبرونا إن كان هناك كذبٌ أو تزويرٌ؟!.

ولكن لا يسعني إزاء ذلك إلا أن أزداد إيماناً على إيمانٍ بصحَّة كلام رسول الله ﷺ، لأن النَّقل متوافقٌ مع معطيات العلم في هذا المجال - بحمد الله - على كلِّ حالٍ.

ثالثاً: حديثان متعارضان، ظهر لي في جمعهما وجهٌ لم أجد أحداً أشار إليه فيما بحثت ورجعت.

---

(1) انظر: القصيمي - مشكلات الأحاديث النبوية: 71.

(2) انظر: الإصابة: 165-178.

والحديثان يخصّان تحديد السّاعة التي يُستجاب فيها الدُّعاء يوم الجمعة، وما قيل في توجيه الأخبار في هذه السّاعة.

وأوّل الحديثين ما رواه الإمام مُسلم[1] عن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري قال: قال لي عبدالله بن عمر: أسمعت أباك يحدِّث عن رسول الله ﷺ في شأن ساعة الجمعة؟ قال: قلت نعم. سمعته يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «هِيَ مَا بَيْنَ أنْ يَجْلِسَ الإمَامُ إلى أنْ تُقْضَى الصَّلاةُ».

وثانيهما ما رواه مالك[2] وغيره عن أبي هُريرة في حديثٍ طويلٍ مع قصّةٍ أوله: «خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ يَوْمُ الجُمُعَةِ». وفي نهاية الحديث أنَّ عبدالله بن سلامٍ قال لأبي هُريرة: قد علمت أيَّة ساعةٍ هي، قال أبو هريرة: فقلت له: أخبرني بها ولا تضنِّ عليَّ، فقال عبدالله بن سلامٍ: هي آخر ساعةٍ في يوم الجُمُعة.....».

وهناك أحاديث أُخرى تذكر السّاعة دون تحديدٍ، كحديث البُخاري(3) الّذي

---

(1) الصحيح، الجمعة/الساعة التي في الجمعة: 584/2، رقم (583)، كما أخرجه أبو داود، الصلاة/فضل الجمعة: 276/1 رقم (1049) والمروزي في «الجمعة»: 36، وابن خُزَيمة في الصحيح: 120/3-121 رقم (1739) والبَيْهقي في «السنن الكبرى»: 250/3، و «شعب الإيمان»: 240/6، وابن عبدالبر في «التمهيد»: 21/23.

(2) الموطأ، الجمعة/ما جاء في الساعة التي في يوم الجمعة: 90/1-92، كما أخرجه أبو داود، الصلاة/فضل يوم الجمعة: 274/1 رقم (1046)، والتِّرمذي، الصلاة /354 ما جاء في الساعة التي ترجى في يوم الجمعة: 362/2-363 رقم (491) والنَّسائي، الجمعة/ذكر الساعة التي يستجاب فيها الدعاء يوم الجمعة: 113/3-155 وفي «الجمعة»: 151 رقم (108)، وابن ماجه، إقامة الصلاة /99 ما جاء في الساعة التي ترجى في يوم الجمعة 360/1-361 رقم (1139)، وأحمد في «المسند»: 486/2، والدَّارمي في «السنن»: 368/1، وابن حبَّان في الصحيح كما في «الإحسان»: 7/7-8 رقم (2772) وابن منده في «التوحيد»: 158-159 رقم (45) والحاكم في «المستدرك»: 278/1، والبَيْهقي في «السنن الكبرى»: /250 3، والبغوي في «شرح السنة»: 206/4 رقم (1050).

(3) الصحيح، الجمعة /37 الساعة التي في يوم الجمعة: 224/1، ومُسلمٌ، الجمعة/في الساعة التي في يوم الجمعة: 583/2-584 رقم (852)، والنَّسائي في «الجمعة»: 149 رقم (102) وفي «السنن»: 155/3، وابن ماجه في «السنن»: 360/1 رقم (1137) ومالك في «الموطأ»: 90/1، وأحمد في «المسند»: 284/2، وغيرهم كثيرٌ، انظر: د.عبدالملك بكر عبدقاضي - موسوعة الحديث النبوي - صلاة الجمعة: 41-43 دار العاصمة - الرياض. ط الأولى 1410هـ.

رواه أبو هُريرة أنَّ رسول الله ﷺ ذكر يوم الجمعة فقال: «فِيهِ سَاعَةٌ لا يُوافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ وَهُوَ قَائِمٌ يُصلِّي يَسْأَلُ اللهَ تَعَالَ شَيْئَاً إلا أَعْطَاهُ إيَّاه».

وهذا الحديث لا إشكال فيه، إذ إنَّه مجملٌ، ولا يتعرَّض لذكر السَّاعة، أمَّا الإشكال فهو في الحديثين اللذين تقدَّما إذ إنَّ أحدهما يفيد أنَّ السَّاعة تكون قبل العصر والآخر ذكر أنَّها في آخر ساعةٍ من اليوم أي عند الغروب أو قبله بقليلٍ، وهناك أحاديث أخرى وإن كانت لا ترتقي درجة الصِّحة نفسها التي لهذين الحديثين. ولكنَّها لا تؤيِّد وجهة نظرٍ على أُخرى، بل إنَّ منها ما يشهد لحديث مُسلمٍ، ومنها ما يشهد ويؤيِّد حديث مالك.

منها حديث كثير بن عبدالله المُزني عن أبيه عن جده قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول[1]: «في الجُمُعة سَاعَةٌ مِنَ النَّهَارِ لا يَسْأَلُ العَبْدُ فِيْهَا شَيْئَاً إلاّ أُعْطِيَ سُؤْلَهُ» قيل: أيُّ ساعةٍ هي؟ قال: «حِيْنَ تُقَامُ الصَّلاةُ إلى الإنْصِرَافِ مِنْهَا» وهو يوافق تقريباً حديث مُسلمٍ.

ومنها حديث جابر بن عبدالله عن رسول الله ﷺ قال[1]: «يَومُ الجُمُعة اثْنَتَا عَشْرَةَ سَاعَةً فِيْهَا سَاعَةٌ لا يُوجَدُ عَبْدٌ مُسْلِمٌ يَسْأَلُ الله شَيْئَاً إلا أتَاهُ فَالتَمِسُوهَا آخِرَ سَاعَةٍ بَعْدَ العَصْرِ». وهذا الحديث يؤيِّد حديث مالك، وهناك أحاديث أخرى لم أذكرها لأنَّ فيما ذكرته يكفي ويزيد.

وقد وقفت على عددٍ من آراء العلماء في التَّوفيق بين الحديثين المُتعارضين، فبعضهم مال إلى ترجيح حديث مُسلم كونه أصحَّ ما رُوي في تحديد السَّاعة. كما

---

(1) أخرجه التِّرمذي: 361/2 وقال: حسنٌ غريبٌ، وابن ماجه: 360/1 رقم (1138) وابن أبي شيبة في «المصنف»: 1/ وعبد بن حُميد في «المنتخب»: 120 رقم (291) والطَّبراني في «المعجم الكبير»: 14/17، والدعاء: 860 رقم (182) والبَيْهقي في «شعب الإيمان»: 241/6 وابن عبدالبر في «التمهيد»: 20/19-21 وإسناده ضعيفٌ كسابقه.

(2) أخرجه أبو داود في «السنن»: 275/1، والنَّسائي في «السنن»: 99/3 وفي «الجمعة»: 97 رقم (46)، والطَّبراني في «الدعاء»: 861/2، والبَيْهقي في «السنن الكبرى»: 250/3، وفي «شعب الإيمان»: 235/6 وابن عبد البر في «التمهيد»: 20/19، وإسناده ضعيفٌ كسابقه.

ذهب إلى ذلك النَّووي[1] فقال: والصَّحيح، بل الصَّواب ما رواه مُسلمٌ من حديث أبي موسى عن النَّبيِّ ﷺ أنَّها ما بين أن يجلس الإمام إلى أن تُقضى الصَّلاة.

وذهب ابن عبد البَرِّ[2] إلى ترجيح رواية مالك فقال: «وقول عبدالله بن سلام فيها أثبت شيء. ألا ترى رجوع أبي هُريرة إلى قوله وسكوته عندما ألزمه من الإدخال والمعارضة بأنَّ منتظر الصَّلاة في صلاةٍ.

وقد ذكر ابن حجر [3] أنَّ عدداً من العلماء ذهبوا إلى ترجيح رواية مُسلم، وعدداً آخر ذهب إلى ترجيح الرِّواية الأخرى، ثمَّ ذكر أكثر من أربعين وجهاً ذكرها العلماء في تحديد السَّاعة التي يُستجاب فيها الدُّعاء[4]، وتابعه المناوي[5] على ذكرها.

وكما كنت أسلفت أنَّ هذين الحديثين هما حجر الرَّحى في هذه المسألة، وقد جنح العلماء للتَّرجيح لعدم اقتناعهم بوجهٍ سليمٍ من الاعتراضات تُجمع عليه الأحاديث، ولكنِّي لم أُعدم إيجاد وجهٍ إذن إنَّني فهمت من تحديد السَّاعة ليس تحديداً لوقتٍ بعينه، بل تحديدٌ لوقتٍ موسَّعٍ نوعاً ما تكون السَّاعة خلاله.

فحديث ابن سلام أنَّها آخر ساعةٍ بعد العصر، وهناك أحاديث أطلقت القول بأنَّها بعد العصر فحسب، ولا إشكال في ذلك إذ يُمكن حمل المجمل على المفصَّل، لأنَّ من قال آخر ساعةٍ بعد العصر، وافق من قال بعد العصر وزاد عليه.

أمَّا حديث مُسلم وهو قوله ﷺ هي ما بين أن يجلس الإمام إلى أن تقضى الصَّلاة، ففهم منه ما أن يجلس الإمام لخطبة الجمعة إلى نهاية وانقضاء صلاة

---

(1) شرح صحيح مسلم 141، وروى البَيْهقي أنَّ مسلماً قال: هذا أجود حديثٍ وأصحه في بيان ساعة الجمعة. انظر: «السنن الكبرى»: 250/3 وروى مثله عن ابن وهب في «شعب الإيمان»: 240/6.

(2) التمهيد: 42/23.

(3) فتح الباري: 421/2.

(4) المصدر السابق: 416/2-421.

(5) فيض القدير: 157/2-158.

الجمعة، ولكنِّي تساءلت لَم لا تكون «ال» التَّعريف الواردة في الصَّلاة تفيد الاستغراق لا العهد، فيكون المراد، ما إن يجلس الإمام على المنبر لصلاة الجمعة إلى أن تنقضي الصَّلاة في ذلك اليوم، فيكون الوقت موسَّعاً جداً، والسَّاعة بينه، فيدخل فيه بعد العصر، وآخر ساعةٍ بعد العصر، وكأنَّ الشَّارع أخفاها وحدَّد وقتاً موسَّعاً كما هو الحال في ليلة القدر، عندما حثَّ النَّبيُّ ﷺ أمَّته على التماسها في العشر الأواخر، وهذا لم يمنع من أن تأتي أحاديث تحدِّد ليلة السَّابع والعشرين كوقتٍ فيه احتمالٌ كبيرٌ، وهكذا في هذه المسألة فإنَّ الوقت المضَّيق ما أن يجلس الإمام إلى أن تنقضي صلاة ذلك اليوم، ووقت العصر أو آخر ساعةٍ فيه هي مظنَّة موافقة السَّاعة والله أعلم.

الخاتمة

وبعد أن أتممت ما أعانني الله على إنجازه أضع هذه الإشارات التي هي بمثابة تلخيصات ونتائج لهذا البحث.

أوَلاً: أن ادِّعاء التَّعارض كان حلقةً من حلقات الطَّعن في السُّنَّة لإقصائها وإلغائها من قِبل شانئي الحديث والفرق المبتدعة.

ثانياً: أن علم التَّعارض في الأحاديث علمٌ حديث النَّشأة، لكنَّه انتهى إلى استحواذ الأُصوليين على مباحثة، فأضحى باباً دائماً في كتبهم وابتعد عنه المحدِّثون والوضع الصَّحيح أن يرجع علماً حديثياً.

ثالثاً: أن استشكال الحديث هو المادَّة الأساسيَّة للتَّعارض، وقد وقع في كلِّ الحقب والفترات الزَّمنيَّة من أيام الرَّسول ﷺ والوحي يتنزَّل، مروراً بمرحلة الصَّحابة إلى أن استقر وأخذ شكل التَّعارض في مرحلة هيمنة الفرق المختلفة على الحياة العلميَّة والدِّينيِّة والسِّياسيَّة.

رابعاً: أن التَّعارض ذو وجوه كثيرةٍ، فلا يقتصر على تعارض الحديثين فحسب، أو على تعارض النَّصَّين فقط، أو على تعارض الأدلة كما هو عند الأصوليين، بل إنه يشمل تعارض الحديث مع النُّصوص من قرآن أو سنَّةٍ، أو من عقلٍ ورأيٍ، أو واقعٍ أو عقيدةٍ وقاعدةٍ أصولية معتمدةٍ، أو علمٍ ومعرفةٍ.

خامساً: أن دفع التَّعارض عمليَّةٌ متكاملةٌ يدخل فيها دراسة الإسناد وهو أساسٌ، وجمع طرق الأحاديث واستقصاؤها وهو ذات أهميَّةٍ قُصوى، والعقل والمعرفة والألمعيَّة والقدرة على التَّوفيق بين المتناقضات باستعمال أساليب وطرق تدخل فيها كلُّ العلوم، ولهذا فأهل الحديث لهم السَّهم الأكبر في هذه العمليّة فهم أولى من يجب أن يتصدَّى لهذا الأمر.

سادساً: أن كلام القدماء فيما يخصُّ الجمع والتَّرجيح بين المتعارضات ليس مقدَّساً، وإن كان لهم فضل السَّبق وفتح مُغلقات هذا العلم، إلا أن لبعضهم نظراتٍ غير موفقةٍ، أو طرائق ضعيفةً ومحاولاتٍ متكلَّفةً، ممّا يوجب إعادة النظَّر في هذه الوجوه والمحاولات، والتأكيد على الصَّحيح والتَّخلَي عن المتكلَّف منها والضَّعيف.

سابعاً: أن العلماء من محدِّثين وفقهاء وأُصوليين قد غلب عليهم طابع الجمع والتوفيق بين المتعارضات، ولم يحتفلوا بالتَّرجيح ويولوه المكانة اللائقة والعناية الفائقة، إلا في القليل من جهدهم الكثير المبذول في مجال دفع التَّعارض، على العكس من المادَّة النَّظريَّة الكبيرة وأوجه التَّرجيحات الوافرة، التي لم يُطبَّق منها إلا القليل إمَّا لتَهيُّبٍ من التَّرجيح، أو لأن بعضها غير واقعي.

ثامناً: لقد صدر التَّعارض في الماضي عن هوىً في الغالب، أو انتصار لمذهبياتٍ بائدة، أمَّا في العصر الحديث فقد صدر إمَّا محاكاة لهذه المذهبيات ومحاولة لإحياء مواتها، أو كنوعٍ من الشُّعور بالهزيمة النَّفسيَّة أمام الغير وبخاصَّةٍ الغرب، فتوهَّموا بأن ادِّعاء التَّعارض والعلقلانيَّة المفرطة هي بلسم حالهم.

تاسعاً: لقد بات في الإمكان إعادة النَّظر في بعض التَّرجيحات التي دخلت في مجال العلوم، أو كشفت عنها العلوم والمعارف المعاصرة، بالاستفادة من هذه العلوم والمعارف بعد أن وصلت إلى مرحلة الحقائق القطعيَّات لا الفرضيات والاحتمالات.

عاشراً: أن هذا العلم مازال بحاجةٍ إلى بذل جهود كثيرةٍ فيما يخصُّ حديثا ولا بد من التَّكاتف لإعادة الوجهة الحديثية لهذا العلم بالاستفادة من كل المعطيات والمعارف المبذولة في المتناول.

حادي عشر: لقد اقتربتُ في البحث من وضع إضارٍ نظريٍّ يقترب من التَّطبيق العملي للتَّعارض واختلاف الحديث، ولست أزعم بأني بلغت النهاية في هذا، بل ما هي إلا بداياتٌ، قد تجد لها من يتابعها فيبدع، أو من يتعقَّبني فيتم عملي هذا الذي أرجو أن أكون قد وقفت إلى حدٍّ ما في إنجازه.

ملحق

نظراً لكثرة التَّرجيحات التي ذكرها العلماء، رأيت أن أُفردها في هذا الملحق في محاولةٍ لجمع ما وقفت عليه منها، متوخياً نقل هذه الأوجه من كتبٍ حديثيَّةٍ أو أُصوليَّةٍ، مع العلم أن كتباً كثيرةً عند المحدِّثين والأُصوليين تعرَّضت لذكر التَّرجيحات، ولكنّي أذكر هنا ما يحمل صفة التَّقدم والسبَّق أو الزِّيادة والجمع لأكبر عددٍ من التَّرجيحات، وقد اعتمدت في جمع هذه التَّرجيحات على السُّنن الكبرى للبيهقي والاعتبار للحازمي، والتَّقييد والإيضاح للعراقي، وفتح الباري لابن حجرٍ، والإحكام للآمدي، ومنهاج الوصول لابن المُرتضى، وإرشاد الفحول للشَّوكاني.

م	التَّرجيح	القائل بالتَّرجيح					
		البيهقي	الحازمي	العراقي	ابن حجر	الآمدي	ابن المرتضى	الشوكاني
١	التَّرجيح بكثرة العدد (عدد الرُّواة).	73/1	7-6	286	276/1	259/3		460
٢	التَّرجيح بدرجة الحفظ، تقديم الأحفظ والأوثق.	74/1 242	7	286	262/1			460
٣	التَّرجيح بموافقة ظاهر القرآن	125/1	12	287	429/9	277/3	872	464
٤	التَّرجيح بموافقة فعل الصَّحابي	25/2						
٥	التَّرجيح بموافقة الحديث بحديثٍ مُرسلٍ/أومُنقطعٍ	286/1	12				872	464
٦	التَّرجيح بموافقة عمل أهل المدينة	286/1			152/9	277/3	872	464
٧	تقديم الرِّواية الأبْيَن على غيرها	26/2						
٨	المُثْبت أولى من النَّافي	161/2			62/2	274/3	869	464
٩	تقديم قول من شاهد وحفظ	204/2						
١٠	رواية من لم يشك وساق المتن	393/2	8	286	128/1			
	سياقةً حسنةً أولى بالقبول	287/5						
١١	ما كان فيه إمامٌ حافظٌ يرجح	295/5						
١٢	موافقة الحديث لحديث آخر	56/6						
١٣	ترجيح رواية أهل الحجاز على أهل الكوفة	225/6	9	286				
١٤	التَّرجيح بكثرة الشَّواهد	127/9						
١٥	أن يكون أحد الرَّاويين مُتَّفقاً على عدالته		7	286				464

م	التَّرجيح	القائل بالتَّرجيح						
		البيهقي	الحازمي	العراقي	ابن حجر	الآمدي	ابن المرتضى	الشوكاني
16	أن يكون راوي أحد الحديثين لمّا سمعه كان بالغاً والثّاني كان صغيراً حالة الأخذ فالمصير إلى الحديث الأوّل أولى.		7	286		261/3	851	461
17	أن يكون سماع أحد الرّاويين تحديثاً أو سماعاً والثاني عرضاً فالأول أولى بالتَّرجيح.		8	286	15/1		853	
18	أن يكون أحد الحديثين سماعاً أو عَرْضاً والآخر كتابة أو وِجَادةً فيتقدَّم الأوّل.		8	286		264/3		
19	كون الرَّاوي مباشراً لما رواه.		8	286		260/3	850	460
20	كونه صاحب القصَّة.		8	286		260/3	850	460
21	كونه أحسن سياقاً وأستقصاءً.		8	286				460
22	كون الرَّاوي أقرب مكاناً من النبي ﷺ حال تحمُّله وأكثر مخالطةً للرَّسول.		8	286		260/3	851	460
23	كونه أكثر ملازمةً لشيخه.		9	286	411/9			
24	كونه سمعه من مشايخ بلده والآخر سمعه من الغرباء.		9	286				
25	كون أحد الحديثين له مخارج.		9	286				
26	كون رواته من بلدٍ لا يرضون بالتَّدليس.		9	286				
27	دلالة ألفاظ الحديث على الاتصال: كسمعنا وحدثنا.		9	286				
28	أن يجمع الرَّاوي بين المُشافهة والمُشاهدة عند الأخذ.		10-9	286				461
29	كون الحديث لم يُختلف فيه.		10	286	38/2	264/3	853	460
30	كون راويه لم يضطرب لفظه.		10	286		271/3		
31	أن يكون أحد الحديثين مُتَّفقاً على رفعه		11	286		264/3		
32	أن يكون أحد الحديثين مُتَّفقاً على اتصاله.		11	286				
33	كون راويه لا يجيز الرِّواية بالمعنى.		11	286				
34	كون الرَّاوي فقيهاً (أو أفقه من غيره).		11	286	362/1	261/3		460

م	التَّرجيح	القائل بالتَّرجيح					
		البيهقي	الحازمي	العراقي	ابن حجر	الآمدي	ابن المرتضى	الشوكاني
35	كون الرَّاوي مع حفظه صاحب كتابٍ يرجع إليه.		11	286	281/9		853	
36	أن يكون أحد الحديثين منسوباً إلى النَّبيِّ ﷺ نصًّا وقولاً والآخر يُنسب إليه استدلالاً.		11	286				
37	كون القول يقارنه الفعل.		-11	287				
38	كون الحديث موافقاً لسُنَّةٍ أُخرى.		12	287		277/3	872	464
39	كونه موافقاً للقياس.		12	287		277/3	872	464
40	كونه عمل به الخلفاء الرَّاشدون.		12	287	311/1		872	460
41	كونه معه عمل الأُمة/أو موافقٌ لعمل أكثر السَّلف.		12	287		277/3	866	464
			12					
42	أن يكون الحكم الذي تضمَّنه أحد الحديثين منطوقاً به وما تضمَّنه الحديث الآخر مُحتملاً.		-12	287	590/1			
			13					
43	كونه مستقلاً لا يحتاج إلى إضمارٍ.			287		267/3		462
44	كون حكمه مقروناً بصفةٍ والآخر بالاسم.		13	287				
45	كونه مقروناً بتفسير الرَّاوي.		13	287		279/3		464
46	كون أحدهما قولاً والآخر فعلاً فيرجح القول.		13	287		264/3		464
47	كونه لم يدخله التَّخصيص.		13	287				
48	كونه غير مُشعرٍ بنوع قدحٍ في الصَّحابة.		13	287		279/3		
49	كونه مطلقاً والآخر ورد على سببٍ، فيُقدَّم المطلق.		13	287			-873 874	
50	ترجيح دلالة الاشتقاق على أحد الحكمين.		13	287				
51	كون أحد الخصمين قائلاً بالخبرين.		14-13	287				
52	كون أحد الحديثين فيه زيادةٌ.	74/1	14	287		271/3		
53	كونه فيه احتياطٌ للفرض، وبراءة للذِّمَّة.		14	287		279/3		463
54	كون أحد الحديثين له نظيرٌ مُتَّفقٌ على حكمه.		14	287				
55	كونه يدلُّ على التَّحريم والآخر على الإباحة.		14	287	246/1	273/3	867	

م	التَّرجيح	القائل بالتَّرجيح						
		البيهقي	الحازمي	العراقي	ابن حجر	الآمدي	ابن المرتضى	الشوكاني
56	كونه يُثبت حكماً موافقاً لما قبل الشَّرع، فقيل هو أولى وقيل: هما سواءٌ.		14	287				
57	كون أحد الخبرين مُسقطاً للحدِّ.		15-14	287			870	464
58	كونه إثباتاً يتضمن النَّقل عن حكم العقل والآخر نفياً يتضمَّن الإقرار على حكم العقل.		15	287				
59	كون الحديثين في الأقضية وراوي أحدهما عليٌّ أو في الفرائض وراوي أحدهما زيدٌ أو في الحلال والحرام وراوي أحدهما معاذٌ...إلخ.		15	287				
60	كونه أعلى إسناداً			287			852	
61	كون راويه عالماً بالعربيَّة			287		264/3		
62	كونه أفضل في الفقه أو العربيَّة أو اللُّغة.			287				
63	كونه حسن الاعتقاد.			287				
64	كونه ورِعاً، أو أورع وأتقى.			287		260/3		
65	كونه جليساً للمُحدِّثين أو غيرهم من العلماء.			287				460
66	كونه أكثر مجالسةً لهم.			287				
67	كونه عُرفت عدالته بالاختبار والممارسة وعُرفت عدالة الآخر بالتَّزكيَّة.			287				460
68	كونه عالماً باللُّغة.			287				460
69	كون المُزكّى زكّاه وعمل بخبره.			287				461
70	كونه ذكر سبب تعديله.			287				461
71	كونه ذكراً.			288				461
72	كونه حرّاً			288				461
73	شهرة الرَّاوي			288				
74	شهرة نسبه.			288		261/3	851	461
75	عدم التباس اسمه.			288		261/3	461	
76	كونه له اسمٌ واحدٌ على من له اسمان فأكثر.			288				
77	كثرة المُزكّين.			288		261/3	851	461
78	كثرة علم المُزكّين.			288				
79	كونه دام عقله فلم يختلط.			288				

م	التَّرجيح	القائل بالتَّرجيح						
		البيهقي	الحازمي	العراقي	ابن حجر	الآمدي	ابن المرتضى	الشوكاني
80	تأخر إسلام الرَّاوي وقيل عكسه.			288			852	461
81	كونه من أكابر الصَّحابة.			288		260/3	518	
82	كون الخبر حكي سبب وروده أن كانا خاصَّين فإن كانا عامَّين فبالعكس.			288	62/2	279/3		461
83	كونه حُكي فيه لفظ الرَّسول.			288				
84	كونه لم يُنكره راوي الأصل أو لم يتردَّد فيه.			288				
85	كونه مُشعراً بعلو شأن الرَّسول وتمكنه.			288				
86	كونه مدنيّاً والآخر مكيّاً.			288				
87	كونه متضمِّناً للتَّخفيف وقيل بالعكس.			288		276/3		464
88	كونه مُطلق التَّاريخ على المُؤرَّخ بتاريخٍ مُتقدِّمٍ.			288				
89	كونه مؤرَّخٌ بتاريخٍ مؤخَّرٍ على مُطلق التَّاريخ.			288				
90	كون الرَّاوي تحمَّله في الإسلام على ما تحمَّله راويه في الكفر أو شكَّ فيه.			288				
91	كون الحديث لفظه فصيحاً والآخر ركيكاً.			288				462
92	كونه بلغة قريش.			288				
93	كون لفظه حقيقة والآخر مجازاً فتُقدَّم الحقيقة.			288		267/3	855	462
94	كونه أشبه بالحقيقة.			288			856	462
95	كون أحدهما حقيقة شرعيَّة والآخر حقيقة عرفيَّة أو لغويَّة.			288	47/10	267/3		462
96	كون أحدهما حقيقة عرفيَّة والآخر حقيقة لغويَّة.			288				
97	كونه يدلُّ على المراد من وجهين.			288				463
98	كونه يدلُّ على المراد بغير واسطةٍ			288				463
99	كونه يُومئ إلى علَّة الحكم.			288				463
100	كونه ذُكر معه مُعارضه.			288				463
101	كونه مقروناً بالتَّهديد.			288				463
102	كونه أشدُّ تهديداً.			288				

م	التَّرجيح	القائل بالتَّرجيح					
		البيهقي	الحازمي	العراقي	ابن حجر	الآمدي	ابن المرتضى	الشوكاني
103	كون أحد الحديثين يقلُّ فيه اللَّبس.			288				
104	كون اللَّفظ متَّفقاً على وضعه لمسمَّاه.			288				
105	كونه منصوصاً على حكمه مع تشبيهه لمحلٍّ آخر.			288				
106	كونه مؤكَّداً بالتَّكرار.			288		268/3	858	463
107	كون أحد الخبرين دلالته بمفهوم الموافقة والآخر بمفهوم المخالفة، وقيل العكس.			288		268/3	861	463
108	كونه قُصِد به الحكم المُختلف فيه ولم يُقصد بالآخر ذلك.			289				
109	كون أحد الحديثين مرويّاً بالإسناد والآخر معزُوّاً إلى كتابٍ معروفٍ.			289		263/3	852	
110	كون أحدهما معزُوّاً إلى كتابٍ معروفٍ والآخر مشهوراً.			289				
111	كون أحدهما اتفق عليه الشيخان.			289	266/1		853	462
112	كون العموم في أحد الخبرين مُستفاداً من الشَّرط والجزاء والآخر من النَّكِرَة المنفيَّة.			289		270/3	865	463
113	كون الخطاب في أحدهما تكليفيّاً وفي الآخر وضعيّاً.			289		276/3	871	464
114	كون الحكم في أحد الخبرين معقول المعنى.			289		275/3		
115	كون الخطاب في أحدهما شفاهيّاً فيُقدَّم على خطاب الغيبة في حقِّ من ورد الخطاب عليه.			289				
116	كون الخطاب على الغيبة فيُقدَّم على الشِّفاهيِّ في حقِّ الغائبين.			289			874	
117	كون أحد الخبرين قُدِّم فيه ذكر العلَّة وقيل العكس.			289		271/3		
118	كون العموم في أحدهما مُستفاداً من الجمع المعرَّف فيُقدَّم على المستفاد منه.			289		270/3		
119	كونه مستفاداً من الكلِّ فيُقدَّم			289			8565	

م	الترجيح	القائل بالترجيح					
		البيهقي	الحازمي	العراقي	ابن حجر	الآمدي	ابن المرتضى	الشوكاني
	على المستفاد من الجنس المُعرَّف لاحتمال العهد.							
120	ما اتَّفق عليه الشَّيخان أرجح ممّا انفرد به مسلمٌ.				56/3 وغيره			
121	بشرط أن لا يكون ممّا انتقده الحفَّاظ.				422/2			
122	أن يكون راوي إحدى الرِّوايتين من رجال البُخاري.				536/2			
123	أن يكون سند إحدى الرِّوايتين ممّا حُكم عليهما بأصحِّ الأسانيد.				277/1			
124	قدم السَّماع لأنه مظنَّة قوَّة حفظ الشَّيخ.				366/1			
125	من أخذ تلقيناً أرجح من غيره.				315/2			
126	زيادة الحفَّاظ مُقدَّمة على زيادة حافظٍ واحد.				291/1			
127	إذا تعارض الوصل والإرسال ولم يرجح أحد الطَّرفينَ قُدِّم الوصل.				11/12			
128	المرفوع مقدَّمٌ على الموقوف.				535/2			
129	مرويُّ النِّساء فيما لهنَّ عليه الاطلاع دون الرِّجال أرجح على مرويِّ الرِّجال أرجح على مرويِّ الرِّجال كعكسه.				148/4			
130	المُفسَّر مُقدَّمٌ على المجمل.				192/8			
131	إذا التقى الأمر والنَّهيُ في محل واحدٍ يُقدَّم النَّهي.				241/4	265/30	854	
132	الفعل أرجح من التَّقرير.				167/3			
133	إن صحب النَّافي دليل نفيه قُدِّم على المثبت.				27/1			
134	التَّنصيص على التَّحريم مقدَّمٌ على عموم التَّحليل.				655/9			
135	دلالة النطوق مقدَّمةٌ على المفهوم.				242/2	269/3		
136	إذا تعارض الأصل والغالب قُدِّم الأصل.				526/1			
137	ما وافق الأُصول أرجح ممَّا خالفها.				587/2			
138	ما واظب النَّبيُّ ﷺ على فعله مرجح على ما لم يواظب عليه.				77/3			

م	التَّرجيح	القائل بالتَّرجيح						
		البيهقي	الحازمي	العراقي	ابن حجر	الآمدي	ابن المرتضى	الشوكاني
139	الإجماع مقدَّمٌ على الحديث المختلف فيه.				463/9			
140	أن يكون أحد الرَّاويين حالة روايته ذاكراً للرِّواية عن شيخه غير معتمدٍ في ذلك على نسخة سماعه.					260/3		
141	أن يكون أحد الرَّاويين قد عمل بما روي والآخر خالف ما روي.					260/3	875	
142	أن يكونا مُرسلين وقد عُرف من حال أحد الرَّاويين أنه لا يروي عن غير العدل فرواية الأوَّل أولى.					260/3		
143	أن يكون أحد الرَّاويين أفطن وأذكى وأكثر تيقُظاً من الآخر.					261/3		
144	أن يكون أحد الرَّاويين روايته عن حفظٍ والآخر عن كتابٍ فالرَّاوي عن الحفظ أولى لكثرة ضبطه.					261/3		
145	أن تكون تزكية أحد الرَّاويين بصريح المقال والآخر بالرِّواية عنه.					361/3		
146	أن تكون تزكية أحد الرَّاويين بالعمل بروايته والآخر بالرِّواية عنه.					261/3		
147	أن يكون أحد الخبرين مُتواتراً والآخر آحاداً.					262/3	852	
148	أن يكون أحد الخبرين مسنداً والآخر مرسلاً.					262/3	852	
149	أن يكون أحد الخبرين من مراسيل التَّابعين والآخر من مراسيل تابعي التَّابعين.					262/3	852	
150	أن يكون أحدهما مسنداً إلى كتاب موثوقٍ بصحَّته كمُسلمٍ والبُخاريِّ والآخر مُسنداً إلى كتابٍ غير مشهورٍ بالصِّحة ولا السُّقم.					263/3		
151	أن تكون رواية أحدهما بقراءة الشَّيخ عليه، والآخر بقراءته هو على الشَّيخ أو بإجازته أو مناولته فالأوّل أرجح.					263/3	853	462

م	الترجيح	القائل بالترجيح					
		البيهقي	الحازمي	العراقي	ابن حجر	الآمدي	ابن المرتضى	الشوكاني
152	أن تكون رواية أحدهما بالمناولة والآخر بالإجازة فالمناولة أولى.					263/3		
153	أن يكون أحدهما بلفظ النَّبيِّ ﷺ والآخر بمعناه.					264/3		461
154	أن تكون إحدى الرِّوايتين بسماعٍ من غير حجابٍ والآخر مع الحجاب.					264/3		461
155	أن يكون أحدهما خبر واحد ورد فيما تعمُّ به البلوى بخلاف الآخر فما لا تعمُّ به البلوى أولى لكونه أبعد عن الكذب.					264/3	854	461
156	أن يكون الأصل في أحد الخبرين قد أنكر رواية الفرع عنه أنكار نسيان ووقوف والآخر أنكار تكذيبٍ وجحود فالأوّل أولى.					265/3	854	
157	أن يكون أحدهما أمراً والآخر خبراً فالخبر يرجح.					266/3		
158	أن يكون أحدهما ناهياً والآخر مبيحاً فالمبيح يكون مُقدَّما على ما عُرف في الأمر.					266/3		463
159	أن يكون أحدهما نهياً والآخر خبراً فالخبر مقدَّمٌ على النَّهيِّ.					266/3		
160	أن يكون أحدهما مُبيحاً والآخر خبراً فالخبر مقدَّمٌ.					266/3		
161	أن يكون أحدهما مشتركاً والآخر غير مشترك بل متحد المدلول فما اتَّحد مدلوله أولى لبعده عن الخلل.					267/3		463
162	أن يكونا مجازين إلا أن أحدهما منقولٌ مشهورٌ في محلِّ التَّجوز كلفظ الغائط بخلاف الآخر فالمنقول أولى لعدم افتقاره إلى القرينة.					267/3	857	
163	أن يكونا حقيقتين إلا أن أحدهما أظهر وأشهر فالأظهر مرجَّحٌ.					267/3	857	
164	أن تكون إحدى الحيقتين متَّفقاً					267/3		

م	التَّرجيح	القائل بالتَّرجيح					
		البيهقي	الحازمي	العراقي	ابن حجر	الآمدي	ابن المرتضى	الشوكاني
	عليها والأخرى مختلفاً فيها فالمتَّفق عليها أولى لأنه أغلب على الظَّنِّ.							
165	أن تكون دلالة أحدهما غير محتاجة إلى إضمارٍ ولا حذفٍ بخلاف الأخرى (ينظر رقم 44).					267/3		
166	أن يكون أحدهما دالاً على مطلوبه من وجهين أو أكثر والآخر لا يدلُّ إلا من جهةٍ واحدةٍ فيرجح الأوّل.					268/3		
167	أن تكون أحداهما مؤكدة دون الأخرى فالمؤكَّدة أولى.					269/3		
168	أن تكون دلالة أحدهما على مدلوله بطريق المطابقة والأخرى بدلالة الالتزام فدلالة المطابقة أولى لأنها أضبط.					269/3		
169	أن تكون دلالة أحدهما من قبيل دلالة الاقتضاء ودلالة الآخر من قبيل دلالة الإشارة.					269/3	861	463
170	أن تكون دلالة أحدهما من قبيل دلالة الاقتضاء ودلالة الآخر من قبيل دلالة الإيماء والتَّنبيه فدلالة الاقتضاء أولى.					269/3	859	
171	أن تكون دلالة أحدهما من قبيل دلالة الاقتضاء والآخر من قبيل دلالة المفهوم فدلالة الاقتضاء أولى.					269/3	862	
172	أن يكون أحدهما عامَّاً والآخر خاصّاً فالخاصُّ مقدَّمٌ على العامِّ.					269/3	864	462
173	أن يكون أحدهما عامَّاً مخصَّصاً والآخر غير مخصَّص.					270/3	864	
174	أن يكون مدلول أحدهما الحظر والآخر الوجوب فما مقتضاه التَّحريم أولى.					274/3	854	
175	أن يكون حكم أحدهما الحرمة والآخر الكراهة فالحظر أولى.					274/3	868	

م	الترجيح	القائل بالترجيح					
		البيهقي	الحازمي	العراقي	ابن حجر	الآمدي	ابن المرتضى	الشوكاني
176	أن يكون قد اقترن بأحد الخبرين ما يدلُّ على تأخيره.					279/3		
177	ترجيح رواية الكبير على الصَّغير لأنَّه أقرب إلى الضَّبط.							460
178	أن يكون أحدهما متَّبعاً والآخر مبتدعاً.							460
179	أن يكون أحد الرَّاويين أسرع حفظاً من الآخر وأبطأ نسياناً.							461
180	ترجح رواية من يوافق الحفَّاظ على رواية من يتفرَّد عنهم.							461
181	تقدَّم رواية من روى المسند على من روى المرسل.							462
182	تقدَّم رواية من لم يُنْكَر عليه رواية من أُنكر عليه.							462
183	يُقدَّم العامُّ الذي لم يَرِد على سببٍ على العامِّ الوارد على سببٍ						873	462
184	يُقدَّم ما ذُكرت فيه العلَّة.							463
185	متقدِّمةً على ما ذُكرت فيه مُتأخّرةً							463
186	يُقدَّم الأقلُّ احتمالاً على الأكثر احتمالاً.							463
187	يُقدَّم الأشهر في الشَّرع أو اللُّغة أو العُرف على غير الأشهر فيها.							463
188	يُقدَّم ما يتضمَّن تخصيص العام على ما يتضمَّن تأويل الخاصِّ.							463
189	يُقدَّم المقيد على المطلق.							463
190	أن يكون أحدهما موجب لحكمين والآخر موجب لحكمٍ واحدٍ فأنَّ يُقدَّم الموجب لحكمين لاشتماله على زيادة لم ينقلها الآخر.							463
191	ترجيح ما سكت عنه الرَّسول ﷺ بحضوره على ما سكت عنه في حال الغَيبة.						853	
192	إذا تعارض خبران أحدهما لفظه مجازٌ والآخر لفظه مشتركٌ فالمجازيُّ أرجح!						857	

م	التَّرجيح	القائل بالتَّرجيح					
		البيهقي	الحازمي	العراقي	ابن حجر	الآمدي	ابن المرتضى	الشوكاني
193	يرجح اللّفظ الذي استعمل في الشَّرع في معناه اللُّغوي على اللَّفظ الَّذي استعمل في معناه الشَّرعي.						858	
194	يرجح الخبر الموجب للطَّلاق والعتق على النَّافي لهما.						871	
195	أن يكون أحد الخبرين المتعارضين يتضمَّن علَّة الحكم.						873	
196	يرجح الخبر الذي فيه تاريخٌ مُضيَّقٌ على ما ليس بمضيق.						876	
197	يُقدَّم الأقلُّ احتمالاً على الأكثر احتمالاً.						877	
198	يُقدَّم الحظر على النَّدب.						868	
199	يُقدَّم الوجوب على النَّدب.						868	
200	موافقة الحديث لقول الأعلم.						868	

وقد ذكر الأُصوليون ترجيحاتٍ أُخرى تركتها لأنَّها لا تقع تحت اسم التَّرجيح عند المحدِّثين، إذ إنَّ الأُصوليين بحثوا في التَّعارض بين الأدلّة وكذا التَّرجيح بين الأدلّة، فتناولوا تعارض الأقيسة وترجيحاتها، وتعارض الإجماعات وترجيحاتها وهذا كلُّه لا مدخل لنا فيه.

المصادر والمراجع[1]

الآجُرِّي : أبو بكر محمد الحسين (ت . 360) .م

1- الشريعة، تحقيق : محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط الأولى 1403 هـ/1983م .

الآمِدي : علي بن أبي علي بن محمد (ت 631) م

2- الإحكام في أصول الأحكام، دار الفكر بيروت، 1401هـ/1981م.

ابن الأبَّار : محمد بن عبد الله بن أبي بكر القُضَاعي (ت 659هـ)

3- التكملة لكتاب الصلة، طبعة مجريط ـ إسبانيا

ابن إبراهيم : عباس بن إبراهيم السِّملالي المراكشي.

4- إعلام الأعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام، المطبعة الجديدة ـ فاس، ط الأولى 1357هـ/1938م .

الأبناسي : برهان الدِّين إبراهيم بن موسى (ت 802 هـ) .

5- الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، مخطوط من مكتبة خاصة، عندي صورة منه.

ابن الأثير: المبارك بن محمد الجَزْري (ت 606 هـ) .

6- النهاية في غريب الحديث، تحقيق: طاهر أحمد الزَّاوي، ومحمد الطَّناحي، دار الفكر ـ بيروت ط الثانية 1399هـ/1979م .

أحمد : الإمام أحمد بن حَنْبل (ت 241هـ).

7- الزهد، دار الكتب العلمية ـ بيروت 1398هـ/1978م .

8- العلل في الحديث، المكتب الإسلامي ـ بيروت .

(1) اعتمدت الاسم الذي اشتهر به المؤلف، سواء أكان ذلك اسماً علماً، أم كنية، أم لقباً اشتهر به، وإن لم يكن الكاتب عُرف باسم ما أثبت آخر اسمه أو لقبه العائلي، وأسقطت حساب ابن وأب من الترتيب.

9- فضائل الصحابة، تحقيق : رضي الله بن محمد عباس، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط الأولى 1403هـ/1983م .

10- مرويات الإمام أحمد في التفسير، جمع وتخريج : أحمد البزرة، ومحمد بن رزق الطرهوني، وحكمت ياسين، مكتبة المؤيد ـ السعودية، ط الأولى 1414هـ/1994م.

11- المسند: دار الفكر ط الثانية 1398هـ.

الأزْهَري : أبو منصور محمد بن أحمد (ت 370هـ).

12- تهذيب اللغة، تحقيق: عدد من الأساتذة منهم: عبد السلام هارون، ومحمد علي النجار.

الإسْفَرايني : أبو المظفَّر طاهر بن محمد (ت471 هـ)

13- التبصير في الدين،تحقيق: كمال الحوت، عالم الكتب ـ بيروت، ط الأولى 1403هـ/1983م.

إسماعيل : د. محمد بكر.

14- دراسات في علوم القرآن، دار المنار ـ القاهرة، ط الأولى 1411هـ/1991م.

الإسماعيلي : أبو بكر أحمد بن إبراهيم (ت 371هـ).

15- معجم شيوخ الإسماعيلي، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، دار الفكر ـ بيروت 1414هـ/1993م .

الإسنوي : عبد الرحيم بن الحسن بن علي (ت 772هـ).

16- طبقات الشافعية، تحقيق: عبد الله الجبوري، مطبعة الإرشاد ـ بغداد، ط الأولى 1391هـ/1976م.

17- نهاية السول شرح منهاج الأصول ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط الأولى 1405هـ.

الإشْبِيلي : عبد الحق بن عبد الرحمن، ويعرف بابن الخرَّاط أيضاً (ت 581هـ).

18- الأحكام الوسطى، تحقيق: حمدي السلفي وصبحي السامرائي، مكتبة الرشد ـ الرياض، ط الأولى.

19- الصلاة والتهجد، تحقيق: عادل أبو المعاطي، دار الوفاء ـ المنصورة، ط الأولى 1403هـ/1992م .

الأشْعَري : أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت 324هـ).

20- الإبانة عن أصول الديانة، تقديم الشيخ حماد الأنصاري، مطبوعات الجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة 1405هـ.

21- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، صححه: هملوت ريتر، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت .

الأشقر : د. محمد سلمان.

22- أفعال الرسول ودلالتها على الأحكام الشرعية، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط الثالثة 1412هـ/1991م.

23- مدى الاحتجاج بالأحاديث النبوية في الشؤون الطبية والعلاجية، دار النفائس، ط الأولى 1413هـ.

الأصْبَهاني : قوَّام السُّنة إسماعيل بن محمد بن الفضل (ت 535هـ).

24- الترغيب والترهيب، محفوظ بدار الكتب الوطنية ـ تونس، رقم (13403)

25- الحجة في بيان المحجة، تحقيق: محمد ربيع المدخلي، دار الراية ـ الرياض، ط الأولى 1411هـ/1990م.

الأصبهاني : الميرزا عبد الله.

26- رياض العلماء وحياض الفضلاء، تحقيق: أحمد الحسينين، مطبعة الخيام، - رقم 1401هـ.

ابن أبي أُصيبعة : أحمد بن قاسم بن خليفة (ت 668 هـ)

27- عيون الأنباء في طبقات الأطباء، دار مكتبة الحياة ـ بيروت.

إطْفَيِّش : محمد بن يوسف بن عيسى (1332هـ) .

28- شرح النيل، مكتبة الإرشاد ـ جدة، ط الثالثة، 1405هـ/1985م.

ابن الأعرابي : أحمد بن محمد بن زياد (340 هـ)

29- المعجم، تحقيق أحمد بن مير البلوشي، مكتبة الكوثر، الرياض، ط الأولى 1412هـ/1992م.

الألباني : محمد ناصر الدين.

30- تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد، المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط الثالثة 1398هـ.

31- سلسلة الأحاديث الصحيحة المجلدان (2,1)، المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط الثانية، 1399هـ/1979م، والمجلد الثالث، مكتبة المعارف ـ الرياض، ط الثانية 1407هـ/1987م.

32- سلسلة الأحاديث الضعيفة، المكتب الإسلامي ـ بيروت ط الرابعة للمجلد الأول 1388هـ. وط الأولى للمجلد الثاني 1399هـ.

33- صحيح الجامع الصغير، المكتب الإسلامي ـ بيروت ط الأولى.

34- صفة صلاة النبي، المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط الحادية عشرة 1403هـ/1983م .

35- ضعيف الجامع الصغير، المكتب الإسلامي ـ بيروت.

36- ظلال الجنة بتخريج السنة مع السنة لابن أبي عاصم.

الألُوسِي : نعمان بن محمود (1317هـ)

37- الآيات البينات في عدم سماع الأموات، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، ط الثانية 1399هـ.

ابن الأنْبَاري: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت 577هـ) .

38- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق د. إبراهيم السامراني، مكتبة المنار، الزرقاء/الأردن، ط الثانية 1405هـ/1985م .

الأنْصَارِي: زكريا بن محمد بن أحمد (ت 925 هـ) .

39- غاية الوصول شرح لب الأصول، مكتبة أحمد بن سعد نبهان، سروبابا/أندونيسيا.

40- فتح الباقي على ألفية العراقي، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

الأنْطَاكي: داود بن عمر (108).

41- تذكرة أولي الألباب الجامع للعجب العجاب، المكتبة الثقافية ـ بيروت.

الإيجي: عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد (756هـ).

42- شرح مختصر ابن الحاجب، دار الكتب العلمية ـ بيروت، مصوَّر عن طبعة بولاق سنة 1316هـ.

البَاجُورِي: إبراهيم بن محمد (ت 1277هـ) .

43- شرح جوهرة التوحيد، نسقه وخرّج أحاديثه: محمد أديب الكيلاني، وعبد الكريم كتان.

البَاجِي: أبو الوليد سليمان بن خلف (474هـ) .

44- الإشارات في أصول الفقه، مطبوع مع شرح الورقات، انظر: الهدى.

45- الحدود في الأصول، تحقيق د. نزيه حماد، مؤسسة الزعبي، ط الأولى 1392هـ/1972م .

البار: د. محمد علي.

46- خلق الإنسان بين الطب والقرآن، الدار السعودية للنشر والتوزيع ـ جده، ط الثامنة، 1412هـ/1991م .

ابن باطِيْش : إسماعيل بن أبي البركات هبة الله بن محمد الموصلي (ت 655هـ).

47- التمييز والفصل بين المتفق في الخط والنقط والشكل، تحقيق: عبد الحفيظ منصور، الدار العربية للكتاب ـ ليبيا/تونس 1983م.

البَحْرَاني: يوسف بن أحمد (ت 1186هـ).

48- الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة، تحقيق : محمد تقي الأبراني ـ دار الكتب الإسلامية ـ النجف.

بحْشَل: أسلم بن سهل الرَّزَّاز الواسطي (ت 292 هـ).

49- تاريخ واسط، تحقيق : كوركيس عواد، عالم الكتب ـ بيروت ط الأولى 1406هـ/1986م.

البُخَاري: محمد بن إسماعيل (ت 256 هـ) .

50- الأدب المفرد، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

51- التاريخ الكبير، دار الكتب العلمية ـ بيروت، مصور عن طبعة الهند.

52- الجامع الصحيح، المكتبة الإسلامية ـ إستانبول/تركيا، مصور عن الطبعة العامرة سنة 1315هـ.

53- الضعفاء الصغير،تحقيق : بوران الضناوي،عالم الكتب ـ بيروت، ط الأولى 1404هـ/ 1984م .

54- القراءة خلف الإمام، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

بدران: مازن.

55- نقد صفة صلاة النبي، دار الذهبي ـ عمان ط الأولى 1413هـ/1992م.

البُرْجُلاني: محمد بن الحسنين (238هـ).

56- الكرم، الجود، سخاء النفوس، تحقيق : لطفي محمد الصغير، بحث مرقوم على الآلة الكاتبة.

قدِّم للانتقال إلى السنة الثانية من المرحلة الثالثة بجامعة الزيتونة ـ تونس.

البَرَزنْجي: عبد اللطيف.

57- التعارض والترجيح، مكتبة العاني ـ بغداد.

البري: موسى بن نمي.

58- مكنون الخزائن، وزارة الثقافة والتراث القومي ـ عُمان 1403هـ/1983م.

البزَّار: أحمد بن عمرو بن عبد الخالق (ت 292هـ).

59- البحر الزَّخار (المعروف بمسند البزَّار)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط الأولى 1414هـ/1993م.

البسيوني: عبد السلام.

60- العقلانية هداية أم غواية، دار الوفاء ـ المنصورة، ط الأولى 1412هـ/1992م.

ابن بَشْكوال: خلف بن عبد الملك (578هـ).

61- الصلة، الدار المصرية للتأليف والترجمة 1966م.

البَصْري: أبو الحسن محمد بن علي بن الطيب (ت 436هـ).

62- المعتمد في أصول الفقه، تحقيق: محمد حميد الله، المعهد الفرنسي للدراسات الشرقية ـ دمشق.

البَطْلَيُوسي: عبد الله بن محمد بن السيد (521هـ).

63- التنبيه على الأسباب التي أوجدت الاختلاف بين المسلمين، تحقيق د. أحمد حسن كحيل، ود. حمزة عبد الله النشرتي، دار المريخ للنشر، ط الثانية 1402هـ/1982م.

ابن بطَّة: عبيد الله بن محمد العكبري (ت 387 هـ).

64- الإبانة في أصول الديانة، وهو عدة أقسام. حقّق القسم الأول منه: رياض بن نعسان، ط الأولى، 1409هـ/1988م.

البغدادي: إسماعيل باشا (ت 1329هـ).

65- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، مطبوع مع كشف الظنون لحاجي خليفة.

66- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، مطبوع مع سابقه.

البغدادي: عبد القاهر بن طاهر (ت . 429).

67- الفَرق بين الفِرق، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة ـ بيروت.

البَغَوي: محيي السنة الحسين مسعود، ويعرف بالفراء أيضاً (ت . 516).

68- شرح السنة، تحقيق : شعيب الأرنؤوط، المكتب الإسلامي ـ دمشق.

69- معالم التنزيل، مطبوع بهامش تفسير الخازن، انظر: الخازن .

البغوي: عبد الله بن محمد. (317).

70- مسند ابن الجعد، علّق عليه: عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر ـ بيروت، ط الأولى 1410هـ/1990م .

البِقَاعِي: برهان الدين إبراهيم بن عمر (ت 885 هـ).

71- عنوان الزمان في تراجم الشيوخ والأقران، محفوظ بدار الكتب الوطنية بتونس رقم (15059).

ابن بَلْبَان: علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت 739هـ).

72- الإحسان بترتب صحيح ابن حبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الثانية 1414هـ/1993م .

البُلْقِيني: سراج الدين عمر بن رسلان (ت 805هـ) .

73- محاسن الاصطلاح من علوم ابن الصلاح، تحقيق: د. عائشة بنت الشاطئ، مكتبة دار الكتب ـ القاهرة 1974م .

البلوي: أحمد بن علي الوادي آشي (931 هـ) .

74- ثبت شيوخه، تحقيق: د. عبد الله العمراني، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت،ط الأولى 1403هـ.

البهنساوي: المستشار سالم.

75- السنة المفترى عليها، دار البحوث العلمية ـ الكويت، دار الوفاء ـ المنصورة، ط الثالثة 1409هـ/1989م.

البُوصِيْرِي: شهاب الدين أحمد بن أبي بكر (ت 840 هـ).

76- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، تحقيق: موسى محمد علي، ود. عزت علي عطية، مطبعة حسان ـ القاهرة.

بُوطَامِي: أحمد بن حجر آل بوطامي بن علي.

77- تنزيه السنة والقرآن عن أن يكونا من أصول الضلال والكفران، مطابع قطر الوطنية ـ الدوحة.

البُوطِي: د . محمد سعيد رمضان.

78- ضوابط المصلحة، مؤسسةالرسالة ـ بيروت، الدار المتحدة ـ دمشق،ط السادسة 1412هـ/1992م.

بُوكاي: د. موريس.

79- القرآن الكريم والتوراة والإنجيل،دراسة الكتب المقدسة في ضوء المعارف الحديثة، دار المعارف ـ القاهرة.

البَيْهَقِي: أحمد بن الحسين (458هـ).

80- الأسماء والصفات، علّق عليه: محمد زاهد الكوثري، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، مصور عن طبعة السعادة بمصر سنة 1358هـ.

81- الاعتقاد، حديث أكادمي ـ نشاط أباد/فيصل أباد/باكستان.

82- دلائل النبوة، تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي. ابن القيم.

83- السنن الكبرى، دار الفكر ـ بيروت، مصور عن الطبعة الهندية.
84- شعب الإيمان، تحقيق: محمد زغلول، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط الأولى 1410 هـ/1990م .
85- المدخل إلى السنن الكبرى، تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء ـ الكويت والقاهرة في آن واحد، ط الأولى 1412هـ/1991م .

البيطار: عبد الرزاق بن حسن بن إبراهيم الدمشقي (ت 1335هـ).
86- حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العربي العلمي ـ دمشق 1383هـ.

ابن البيطار : عبد الله بن أحمد المالقي (ت 646هـ) .
87- الجامع للأدوية المفردة، مكتبة المثنى ـ بغداد.

التُّجِيْبِي: القاسم بن يوسف (730هـ) .
88- مستفاد الرحلة والاغتراب، تحقيق: عبد الحفيظ منصور، الدار العربية للكتاب ـ ليبيا/تونس ط الأولى سنة 1975م.

الترمذي: محمد بن عيسى بن سورة (ت 279هـ).
87- الجامع الصحيح (سنن الترمذي) تحقيق أحمد شاكر، وإبراهيم عطوة عوض، دار إحياء التراث ـ بيروت.
90- العلل الكبير، ترتيب أبي طالب القيسي، مكتبة الأقصى ـ عمان ط الأولى 1409هـ/1989م .

ابن تَغْرِي بَرْدِى: أبو المحاسن يوسف بن تغري بردى عبد الله (ت 874 هـ) .
91- المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة.
92- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، دار الكتب المصرية 1351هـ/ 1932م.

تمّام: تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر الرازي (ت414هـ)

93- الفوائد، وهي مطبوعة باسم «الروض البسام في ترتيب فوائد تمام»، ترتيب دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط الأولى 1410هـ/1989م.

التُّنْبُكْتِي: أحمد بن عمر المعروف بابا التُّنْبُكتي (ت 1036هـ) .

94- نيل الابتهاج بتطريز الديباج، مطبوع مع الديباج المذهب، انظر: ابن فرحون.

التَّهَانَوي: محمد بن علي الفاروقي (ت 1158هـ) .

95- كشاف اصطلاحات الفنون، شركة خياط للكتب والنشر ـ بيروت 1966م.

ابن تَيْمِيَّة : أحمد بن عبد الحليم بن عبد السَّلام الحرَّاني (ت 728هـ).

96- اقتضاء الصراط المستقيم، تصحيح محمد علي الصابوني مطابع المجد التجارية ـ مكة.

97- الحقيقة والمجاز مطبوع ضمن مجموع الفتاوى.

98- مجموع الفتاوى، جمع وترتيب: عبد الرحمن محمد قاسم، المكتب التعليمي السعودي، المغرب.

الثَّعَالِبي: أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل (ت 429هـ).

99- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر 1384هـ/1965م.

الثَّمِيْني: عبد العزيز بن إبراهيم (ت 1223هـ) .

100- النيل وشفاء الغليل، مطبوع مع شرحه، انظر: إطْفَيِّش.

الجاحظ: عمرو بن بحر (ت 255هـ).

101- الحيوان، تحقيق: عبد السلام هارون، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

ابن الجَارُود: أبو محمد عبد الله بن الجارود (ت 307هـ).

102. المنتقى من السنن، تعليق: عبد الله البارودي، مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت، ط الأولى 1408هـ.

الجبرتي: عبد الرحمن بن حسن (ت 1237هـ).

103- عجائب الآثار في التراجم والأخبار، دار الجيل ـ بيروت،ط الثانية 1978م.

الجُرْجَاني: علي بن محمد (ت 816هـ) .

104- التعريفات، تحقيق: عبد المنعم الحفني، دار الرشيد ـ القاهرة.

ابن الجَزْري: محمد بن محمد (ت 833هـ) .

105- غاية النهاية في طبقات القراء، تحقيق: ج براجستراسر، دار الكتب العلمية ـ بيروت، مصور عن الطبعة الأولى سنة 1352هـ/ 1933م.

الجُشَمِي (الحاكم): المحسن بن محمد (ت 494هـ).

106- شرح العيون، مطبوع مع فضل الاعتزال، انظر: الهمذاني .

الجَعْبَري: برهان الدين إبراهيم بن عمر (ت 732هـ)

107- رسوخ الأحبار في منسوخ الأخبار، تحقيق: حسن محمد مقبول الأهدل، مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت ط الأولى 1409هـ/1988م.

الجُلَيْند: محمد السيد.

108- الإمام ابن تيمية وموقفه من التأويل، المكتبة العصرية ـ صيدا/بيروت .

ابن جَمَاعَة: بدر الدين محمد بن إبراهيم (ت 733هـ) .

109- غرر البيان في مبهمات القرآن، تحقيق: د. عبد الجواد خلف، دار قتيبة ـ دمشق/بيروت. ط الأولى 1410هـ/1990م .

جمال: اسطيري.

110- التصحيف وأثره في الفقه والحديث، دار طيبة، ط الأولى 1415هـ/1995م.

الجُمَحِي: محمد بن سلام (ت 232هـ) .

111- طبقات الشعراء، دار الكتب العلمية ـ بيروت 1400هـ / 1980م .

الجَوْزَقاني: الحسين بن إبراهيم بن الحسين (ت 543هـ) .

112- الأباطيل، تحقيق: عبد الجبار الفريوائي، المطبعة السلفية ـ بنارس ط الأولى 1403هـ/1983م .

الجُوْزَجَاني: إبراهيم بن يعقوب (ت 259هـ) .

113- أحوال الرجال، تحقيق: صبحي السامرائي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط الأولى 1405هـ/1985م.

ابن الجَوْزِي: عبد الرحمن بن علي (ت 597 هـ) .

114- إخبار أهل الرسوخ في الفقه والحديث بمقدار المنسوخ من الحديث، تحقيق: محمد صبحي حسن حلاق، دار ابن حزم ـ بيروت 1413هـ/1993م.

115- التحقيق في أحاديث الخلاف، دار الكتب العلمية ـ بيروت .

116- دفع شبه التشبيه، تحقيق: حسن السقاف، دار الإمام النووي ـ عمان ط الثانية 1413هـ .

117- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، قدم له: خليل الميس، دار الكتب العلمية ـ بيروت ط الأولى 1403هـ/1983م.

118- غريب الحديث، تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية ـ بيروت ط الأولى 1405هـ/1985م.

119- مشكل الصحيحين، مخطوط منه الجزء الثاني في دار الكتب الوطنية بتونس رقم (7648).

120- مناقب الإمام أحمد، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، ط الثالثة 1402هـ/1982م .

121- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تحقيق : محمد مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ـ بيروت ط الأولى 1412هـ/1992م.

122- الموضوعات، تحقيق: عبد الرحمن عثمان، دار الفكر ـ بيروت، ط الثانية 1403هـ/1983م.

الجُوَيْنِي: أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله (ت 478هـ) .

123- الإرشاد، تحقيق : د. محمد موسى، وعلي عبد المنعم، مكتبة الخانجي ـ القاهرة 1369هـ/1950م .

124- البرهان في أصول الفقه، تحقيق: د. عبد العظيم الديب، ط الأولى 1399هـ/1979م.

ابن أبي حاتم: أبو محمد عبد الرحمن الرَّازي (ت .327).

125- آداب الشافعي ومناقبه، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

126- تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل، مطبوع ضمن الجرح والتعديل.

127- الجرح والتعديل،دار الكتب العلمية ـ بيروت، مصور عن الطبعة الهندية سنة 1372 هـ/1952 م .

128- علل الحديث، دار المعرفة ـ بيروت 1405هـ/1985م.

حاجي خليفة: مصطفى بن عبد الله (ت 1067هـ).

129- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى ـ بغداد (تصوير بالأوفست)

الحَازِمي: محمد بن موسى (ت 584هـ) .

130- الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار، دار إحياء التراث ـ بيروت، مصور عن المنيرية 1346هـ.

الحاكم: محمد عبد الله بن محمد (ت 405 هـ).

131- المستدرك على الصحيحين، دار المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن ـ الهند 1334هـ .

132- معرفة علوم الحديث، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، ط الرابعة 1400هـ / 1980م .

ابن حبّان: محمد بن حبان بن أحمد البستي (ت 354هـ) .

133- الثقات، دار الفكر ـ بيروت، مصور عن طبعة الهند، سنة 1399هـ/ 1979 م .

134- المجروحين، تحقيق : محمد إبراهيم زايد، دار الوعي ـ حلب، ط الثانية 1402هـ.

135- مشاهير علماء الأمصار،صححه: فلايشمهر، لجنة التأليف والترجمة ـ القاهرة 1379هـ/1959م.

ابن حَبِيب: حسن بن عمر بن الحسن الحلبي (ت 779هـ).

136- تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه، تحقيق: محمد محمد أمين، ود.سعيد عبد الفتاح عاشور ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب 1986م

ابن حَجَر: أحمد بن علي العسقلاني (ت 852هـ)

137- الإصابة في تمييز الصحابة، دار العلوم الحديثة، ط الأولى 1348هـ.

138- إنباء الغمر بأبناء العمر، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط الثانية 1406هـ/1986م.

139- بذل الماعون في فضل الطاعون، تحقيق: إبراهيم كيلاني خليفة، دار الكتب الأثرية ـ مصر.

140- بلوغ المرام من أدلة الأحكام، تحقيق: علي محمد البجاوي، المكتبة العلمية ـ بيروت.

141- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، تحقيق: علي محمد البجاوي، المكتبة العلمية ـ بيروت .

142- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأربعة، دار الكتاب العربي ـ بيروت.
143- تغليق التعليق، تحقيق: سعيد القزقي، دار عمار ـ عمان، المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط الأولى 1405هـ/1985م.
144- تقريب التهذيب، تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف، دار المعرفة ـ بيروت .
145- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، تحقيق : عبد الله هاشم اليماني ـ المدينة المنورة، 1384هـ/1964م .
146- تهذيب التهذيب، دار صادر ـ بيروت، مصور عن طبعة الهند، سنة 1327 هـ.
147- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، تحقيق: محمد جاد الحق، دار الكتب الحديثة ـ القاهرة 1966هـ.
148- طبقات المدلسين، تحقيق: د. عاصم القريوتي، مكتبة المنار ـ الزرقاء/الأردن، ط الأولى.
149- فتح الباري شرح صحيح البخاري، اشترك في تحقيقه وتصحيحه: عبد العزيز بن باز، ومحمد فؤاد عبد الباقي، ومحب الدين الخطيب، دار المعرفة بيروت.
150- الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف، مطبوع مع الكشاف انظر: الزَّمخشري.
151- لسان الميزان، مصور عن طبعة الهند.
152- المطالب العالية في زوائد المسانيد الثمانية، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار المعرفة ـ بيروت.
153- نزهة النظر بشرح نخبة الفكر، محمد كمال الأدهمي، مكتبة التراث الإسلامي ـ القاهرة.
154- النكت على ابن الصلاح، تحقيق: د. ربيع هادي، منشورات الجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة، ط الأولى 1404هـ/ 1984م .

الحَدِيْثي: د. خديجة .

155- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، منشورات وزارة الثقافة ـ العراق 1981م .

حَرْز الدِّين: محمد

156- معارف الرجال، علّق عليه : محمد حسين حرز الدين، مطبعة الآداب الجديدة ـ النجف 1384هـ.

ابن حَزْم: علي بن أحمد بن حزم (ت 456 هـ) .

157- الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق أحمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، ط الثانية 1403هـ/1983م .

158- الفِصل في الملل والأهواء والنحل، تحقيق: د. محمد إبراهيم نصر، ود. عبد الرحمن عميرة، دار الجيل ـ بيروت 1405 هـ/1985م.

159- المحلى، تحقيق: أحمد شاكر، تصوير: دار الفكر ـ بيروت .

160- النبذ في أصول الفقه الظاهري، تحقيق : محمد صبحي حسن حلاق، دار ابن حزم، ط الأولى 1403هـ/1993م .

حسن: د. حسن إبراهيم.

161- تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة، ط الأولى 1407هـ/1987م .

الحسن: د.خليفة بابكر

162- الأدلة المختلف فيها عند الأُصوليين، مكتبة وهبة ـالقاهرة،ط الأولى 1407هـ/1987م.

الحسني: محمد بن محمد زبارة (ت 1318هـ) .

163- نيل الوطر من تراجم رجال اليمن في القرن الثالث عشر، الطبعة السابعة ـ القاهرة 1350هـ.

حسين: د. أبو لُبابة .

164- موقف المعتزلة من السنة، مطبوع ضمن كتاب المعتزلة بين الفكر والعمل، الشركة التونسية للتوزيع ـ تونس ط الثانية 1406هـ/ 1986م.

الحُسَيْني: أبو المحاسن محمد بن علي بن الحسن (ت 657هـ) .

165- ذيل تذكرة الحفاظ، مطبوع مع التذكرة، انظر : الذَّهبي .

الحَفْنَاوي: د. محمد .

166- التعارض والترجيح، دار الوفاء ـ المنصورة، ط الثانية 1408هـ/ 1987م.

الحَفْنَاوي: أبو القاسم محمد بن إبراهيم الغول .

167- تعريف الخلف برجال السلف، تحقيق محمد أبو الأجفان ـ وعثمان بطيخ ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت، المكتبة العتيقية ـ تونس ط الأولى 1402هـ/ 1982م .

الحكيم التِّرْمِذي: محمد بن علي بن الحسن (ت نحو 320هـ) .

168- نوادر الأصول في معرفة أحاديث الرسول، دار صادر ـ بيروت.

حمَّاد: د. نافذ حسين .

169- مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين دار الوفاء ـ المنصورة، ط الأولى 1404هـ/1993م.

حمَّادِي: د. محمد ضاري .

170- الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، ط الأولى 1402هـ/1982م.

الحَمَوي: ياقوت بن عبد الله (ت 626هـ).

171- معجم الأدباء، دار المأمون ـ القاهرة.

ابن حميد: د. صالح بن عبد الله.

172- رفع الحرج في الشريعة الإسلامية، منشورات جامعة أم القرى- مكة المكرمة،ط الأولى 1403هـ.

الحُمَيْدِي: أبو بكر عبد الله بن الزُّبير (ت 219هـ) .

173- المسند، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المثنى ـ بغداد .

الحُمَيْدي: محمد بن أبي نصر فتُّوح الأزْدِي (ت 488هـ) .

174- جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1966م .

ابن الحَنْبَلي: رضي الدين محمد بن إبراهيم الحلبي (ت 971هـ)

175- قفو الأثر في صفو علم الأثر، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط الثانية 1408هـ.

حَنَفِي : د. حسن .

176- التراث والتجديد، دار التنوير ـ بيروت، ط الأولى 1981م.

177- دراسات إسلامية، دار التنوير بيروت ط الأولى 1982م.

حوّى: سعيد

178- الرسول، دون ذكر دار النشر، ط الرابعة 1399هـ/1979م.

أبو حيَّان: أثير الدين محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (ت 745هـ) .

179- تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب، تحقيق : سمير المجذوب، المكتب الإسلامي، بيروت، ط الأولى 1403هـ/1983م .

الخَازِن: علي بن محمد (ت 741هـ) .

180- لباب التأويل في معاني التنزيل، المكتبة التجارية الكبرى ـ مصر 1381هـ .

ابن خَاقَان: الفتح بن محمد (ت 528هـ) .

181- قلائد العقيان، تحقيق: حسين خريوش، مكتبة المنار ـ الزرقاء، ط الأولى 1409هـ/1989م .

ابن خَالَوَيه: الحسين بن أحمد (ت 370هـ) .

182- مختصر شواذ القرآن، نشره. ج . براجستراسر، دار الهجرة ـ مصور عن طبعة ليبزج 1934م.

الخَرَائِطي: محمد بن جعفر (ت 327 هـ) .

183- مكارم الأخلاق، المكتبة السلفية ـ القاهرة سنة 1350هـ .

ابن خُزَيْمَة: محمد بن إسحاق (ت 321هـ) .

184- التوحيد، تحقيق: محمد خليل هرَّاس، دار الجيل ـ بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية ـ القاهرة، 1408هـ/ 1988م.

185- الصحيح،تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي ـ بيروت ط الثانية 1412هـ/1992م.

الخَطَّابي: حَمْد بن محمد البُستي (ت 381 هـ) .

186- أعلام الحديث، تحقيق : محمد بن سعد بن عبد الرحمن، مطبوعات جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ط الأولى 1409هـ/1988م.

187- معالم السنن، مطبوع مع تهذيب سنن أبي داود: انظر: ابن قيّم الجوزية.

الخَطِيْب: أحمد بن علي البغدادي (ت 463هـ) .

188- تاريخ بغداد، أحمد أمين الخانجي، مطبعة السعادة ـ مصر 1349هـ/1930م.

189- تقييد العلم، تحقيق : يوسف العش، دار إحياء السنة النبوية، ط الثانية 1974م.

190- الجامع لأخلاق الراوي والسامع، تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف ـ الرياض، 1403هـ/1983م.

191- شرف أصحاب الحديث، تحقيق: محمد سعيد أوغلي، دار إحياء السنة النبوية ـ أنقرة 1976 م .

خلف: د. نجم عبد الرحمن

192- كشاف الصناعة الحديثية في السنن الكبرى، مكتبة الرشد ـ الرياض.

ابن خَلِّكان: أحمد بن محمد (ت 681 هـ) .

193- وفيات الأعيان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر ـ بيروت 1978م.

خَلِيْفة: خليفة بن خيَّاط العُصْفُري (ت 240 هـ) .

194- الطبقات، تحقيق: أكرم ضياء العمري، دار طيبة للنشر ـ الرياض، ط الثانية 1402هـ/1982م.

خليفة: محمد رشاد .

195- التأليف بين مختلف الحديث، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ـ القاهرة،سنة 1405هـ/1985م.

الخَلِيْلي: أبو يَعْلى الخليل بن عبد الله القَزْوِيْني (ت 446هـ) .

196- الإرشاد في معرفة علماء البلاد، مخطوط عندي صورة منه .

الخن: د. مصطفى سعيد.

197- أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ط الثالثة 1402هـ/1982م.

الخُوانْسَاري: محمد باقر (ت 1313هـ).

198- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، تحقيق: أسد الله إسماعيليان، دار الكتاب العربي ـ بيروت.

خُوْجَة: حسين بن علي (ت 1169هـ).

199- ذيل بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان، تحقيق: الطاهر المعموري، الدار العربية للكتاب، ليبيا/تونس.

الخيَّاط: أسامة.

200- مختلف الحديث، مطابع الصفا ـ مكة المكرمة، ط الأولى 1406هـ/1986م.

ابن أبي خَيْثَمة: زهير بن حرب النَّسائي (ت 234هـ)

201- العلم،تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، دار الأرقم ـ الكويت، ط الثانية 1405هـ/1985م .

الدَّارقُطْنِي: علي بن عمر، أبو الحسن (ت385هـ)

202- السنن، عالم الكتب ـ بيروت .

203- الرؤية ـ تحقيق: إبراهيم العلي، وأحمدالرفاعي، دار المنار ـ الزرقاء،ط الأولى 1411هـ/1990م.

204- الضعفاء والمتروكون، ضمن مجموع الضعفاء، تحقيق : عبد العزيز السيروان، دار القلم ـ بيروت، ط الأولى 1405هـ/1985م.

205- العلل، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، دار طيبة ـ الرياض، ط الأولى 1410هـ/1989م.

206- النزول، تحقيق علي بن محمد الفقيهي، 1403هـ/1938م.

الدَّارِمي: عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام (ت255هـ).

207- السنن، دار الكتب العلمية ـ بيروت،عن طبعة دار إحياء السنة النبوية بعناية : محمد أحمد دهمان.

الدَّارِمِي: عثمان بن سعيد (ت 280هـ).

208- رد الدارمي على بشر المريسي العنيد، مطبوع ضمن عقائد السلف، تحقيق: علي سامي النشار وعمار جمعي الطالبي، مكتبة المعارف ـ الإسكندرية 1971م.

209- الرد على الجهمية، مطبوع مع سابقه.

أبو دَاود: سليمان بن الأشْعث السِّجِسْتاني (ت 275هـ).

210- السنن، علق عليه: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر ـ بيروت.

211- المراسيل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط مؤسسة الرسالة ـ بيروت ط الأولى.

الدَّاوودي: محمد بن علي بن أحمد (ت 945هـ).

212- طبقات المفسرين - دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط الأولى 1403هـ/1983م.

الدُّرَيْني: د. فتحي.

213- المناهج الأصولية، الشركة المتحدة للتوزيع ـ بيروت، ط الثانية 1405هـ/1985م.

ابن دَقِيْق العيد: محمد بن علي بن وهب (ت 702هـ).

214- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، تحقيق: أحمد شاكر، عالم الكتب ـ بيروت ط الثانية 1407هـ/1987م.

215- الاقتراح في بيان الاصطلاح، تحقيق: قحطان بن عبد الرحمن الدوري، مطبعة الإرشاد ـ بغداد 1402هـ/1982م.

الدِّمْيَاطي: شهاب الدين أحمد بن أيبك الحُسامي (ت 749هـ).

216- المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، تحقيق: محمد مولود خلف، و د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط الأولى 1406هـ/1986م.

ابن أبي الدُّنيا: أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد (ت 281هـ).

217- التواضع والخمول، تحقيق: لطفي محمد الصغير، إشراف : د. نجم خلف، دار الاعتصام ـ القاهرة .

218- العقل وفضله، تحقيق : لطفي محمد الصغير، إشراف: د. نجم خلف، دار الراية ـ الرياض، ط الأولى 1409هـ/1989م.

219- مكارم الأخلاق، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن ـ القاهرة.

الدَّوْرَقِي: يعقوب بن إبراهيم (ت 252هـ) .

220- مسند سعد بن أبي وقاص، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط الأولى 1407هـ/1987م.

الدُّولابِي: أبو بشر محمد أحمد بن حماد (ت 310هـ) .

221- الكنى و الأسماء، دار الكتب العلمية ـ بيروت،ط الثانية 1403هـ/ 1983م. مصور عن الطبعة الهندية سنة 1322هـ.

ابن الدَّيْبَع: عبد الرحمن بن علي بن محمد الشَّيْباني (ت 944هـ).

222- تمييز الطيب من الخبيث، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط الأولى 1401هـ/1981م.

الدَّيْلَمِي: شِيروية بن شَهْرَدار بن شِيْرَوية (ت 944هـ).

223- الفردوس بمأثور الخطاب، تحقيق: السعيد زغلول، دار الكتب العلمية ـ بيروت ط الأولى 1406هـ/1986م.

الذَّهَبِي: محمد أحمد بن عثمان (ت 748هـ) .

224- تاريخ الإسلام، تحقيق: عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط الأولى 1412هـ/1992م .

225- تذكرة الحفاظ، دار الفكر العربي، مصور عن الطبعة الأولى الهندية.

226- تلخيص مستدرك الحاكم، مطبوع مع المستدرك، انظر: الحاكم.

227- دول الإسلام، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، ومحمد مصطفى إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974م.

228- ذيل العبر، مطبوع مع العبر .

229- سير أعلام النبلاء، حققه مجموعة من الباحثين، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط الأولى 1401هـ/1981م.

230- العبر في خبر من غبر، تحقيق: محمد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط الأولى 1403هـ/1983م.

231- المشتبه في الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية ـ عيسى البابي الحلبي، ط الأولى 1962م .
232- معرفة القراء الكبار، تحقيق: بشار عواد معروف وشعيب الأرنؤوط، وصالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط الأولى 1404هـ/1984م.
233- المغني في الضعفاء، تحقيق : نور الدين عتر، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط الأولى 1391هـ/1971م.
234- مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، وأبو الوفاء الأفغاني، لجنة إحياء المعارف النعمائية .
235- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: محمد علي البجاوي، دار المعرفة ـ بيروت ط الأولى 1382 هـ/1962م.

ابن أبي دينار: محمد بن أبي الرعيني (نحو 1110هـ) .
236- المؤنس في أخبار أفريقية وتونس، تحقيق: محمد شمام، المكتبة العتيقة ـ تونس، ط الثالثة 387هـ/1967م.

الرَّازي: فخر الدين محمد بن عمر (ت 544هـ).
237- عصمة الأنبياء، المكتبة الشرقية ـ بغداد، ط الأولى 1990م.
238- محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط الأولى 1404هـ/1984م
239- المحصول في علم أصول الفقه، تحقيق: د. طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط الثانية 1412هـ/1992م

الرَّاغب: الحسين بن محمد الأصبهاني (ت 502هـ) .
240- المفردات في غريب القرآن، دار قهرمان للطباعة والنشر ـ إستانبول/تركيا 1986م

ابن رَافع: محمد بن رافع السَّلامي (ت 774هـ).
241- الوفيات، تحقيق: صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ط الأولى 1402هـ/1982م

الرَّافِعِي: عبد الكريم بن محمد (ت 623هـ)

242- التدوين في أخبار قزوين، تحقيق: عزيز الله الغفاري، دار الكتب العلمية ـ بيروت

الرَّامَهُرْمُزِي: الحسن بن عبد الرحمن بن خلاّد (ت 360هـ) .

243- أمثال الحديث، تحقيق : أمة الكريم القرشية المكتبة الإسلامية ـ إستانبول .

244- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر ـ بيروت، ط الثالثة 1404هـ/1984م.

الرَّبيعة: د. عبد العزيز .

245- أدلة التشريع المختلف في الاحتجاج بها، دون ذكر دار النشر، ط الثانية 1401هـ/1981م.

ابن رَجَب: عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي (ت 795هـ).

246- أهوال القبور .

247- تهذيب أهوال القبور، لإبراهيم بن محمد، مكتبة الصحابة ـ طنطا، ط الأولى 1406هـ .

248- جامع العلوم والحكم، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وإبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ط الثانية 1412هـ/1991م.

249- ذيل طبقات الحنابلة، دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت .

250- شرح علل الترمذي، تحقيق: د.همام سعيد، مكتبة المنار ـ الزرقاء، ط الأولى 1407هـ/1987م.

ابن رُشْد (الجد): محمد بن أحمد أبو الوليد (ت 520هـ) .

251- البيان والتحصيل، تحقيق: د. محمد محيي، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، 1404هـ/1984م.

ابن رُشْد (الحفيد): محمد بن أحمد بن محمد (ت 595هـ) .

252- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار قهرمان للنشر ـ إستانبول

ابن رُشَيْد: محمد بن عمر الفهري السَّبْتي (ت 721هـ) .

253- السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الشيخين في السند المعنعن، تحقيق : د. محمد الحبيب ابن الخوجة ، الدار التونسية للنشر 1397هـ /1977م.

رضا: محمد رشيد (ت 1354هـ) .

254- تفسير المنار، .

255- شبهات النصارى وحجج الإسلام، ط الثانية، دار المنار ـ القاهرة 1367هـ.

الرَّوْدَاني: محمد بن سليمان (ت 1094هـ)

256- صلة الخلف بموصول السلف، مطبوع في مجلة معهد المخطوطات ـ الكويت من عدد 30-27سنة 1404هـ/1984م.

الرُّومي: د. فهد

257- منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط الثالثة 1407هـ.

أبو ريَّة: محمود .

258- أضواء على السنة المحمدية، دار المعارف ـ القاهرة، ط الخامسة.

الزَّاهدي: ثناء الله

259- تحقيق الغاية

260- توجيه القاري إلى القواعد والفوائد الأصولية والحديثية والإسنادية في فتح الباري، جامعة العلوم الأثرية ـ جهلم/باكستان، ط الأولى 1406هـ/1986م.

الزُّبَيْدِي: محمد بن الحسن (ت 379هـ) .

261- طبقات اللغويين والنحويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف ـ القاهرة، ط الثانية.

الزَّبِيدي: (مرتضى) محمد بن محمد (ت 1205هـ) .

262- بلغة الأريب في علم مصطلح الحبيب، مطبوع مع قفو الأثر، انظر: ابن الحنبلي.

263- تاج العروس، تحقيق: علي هلالي، وزارة الإرشاد ـ الكويت.

ابن الزُّبير: أبو جعفر أحمد بن إبراهيم (ت 708هـ)

264- صلة الصلة: نشره، أ . لافي، بروفنسال، المطبعة الاقتصادية ـ الرباط.

الزَّجَّاج: إبراهيم بن السُّرِّي بن سهل (ت 311هـ) .

265- معاني القرآن، تحقيق: د .عبد الجليل سليمان، عالم الكتب ـ بيروت، ط الأولى 1408هـ/1988م.

الزُّحَيْلي: د . وهبه.

266- الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر ـ دمشق، ط الثالثة 1409هـ/1986م.

زَرْزُور: د . عدنان .

267- الحاكم الجشمي ومنهجه في تفسير القرآن، مؤسسة الرسالة ـ بيروت

الزُّرْقَاني: محمد عبد العظيم (ت 1367هـ) .

268- مناهل العرفان في علوم القرآن، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة .

الزَّرْكَشِي: بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (ت 794هـ).

269- الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة، تحقيق: سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط الثالثة 1400هـ/1980م.

الزِّرِكْلِي: خير الدين (ت 1396هـ).

270- الأعلام، دار العلم للملايين ـ بيروت، ط التاسعة 1990م.

زعيتر: عبد الرحمن .

271- تفنيد أخطاء الشيخ الغزالي، دار المنطلق ـ الإمارات العربية ـ دبي، ط الأولى 1410هـ/1990م.

الزَّمَخْشَرِي: جار الله محمود بن عمر (ت 538هـ) .

272- أساس البلاغة، تحقيق: عبد الرحيم محمود، دار المعرفة ـ بيروت 1402هـ/1982م.

273- جزء في الحديث، مخطوط في دار الكتب الوطنية بتونس.

274- الكشاف عن حقائق التنزيل، دار الكتاب العربي ـ بيروت 1406هـ /1986م.

ابن أبي زَمَنِين: محمد بن عبد الله بن عيسى (ت 399 هـ) .

275- أصول السنة، تحقيق: عبد الله بن محمد البخاري، مكتبة الغرباء الأثرية ـ المدينة المنورة، ط الأولى 1415هـ.

الزُّهْرِي: محمد بن مسلم بن شهاب (ت 124هـ) .

276- الناسخ والمنسوخ، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية ـ بيروت، ط الأولى 1406هـ/ 1986م.

الزَّيْلَعِي: عبد الله بن يوسف (ت 762هـ).

277- تخريج الأحاديث الواردة في الكشاف، تحقيق : سلطان بن نهيم الطبيشي، دار ابن خزيمة ـ الرياض، ط الأولى 1414هـ .

278- نصب الراية لأحاديث الهداية، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت،ط الثالثة 1407هـ/1987م.

السَّالمي: عبد الله بن حميد بن سلوم (ت 1332هـ) .

279- بهجة الأنوار، شرح أنوار العقول، مطبوع مع شرح طلعة الشمس له

280- حاشية الترتيب، وزارة التراث القومي والثقافة ـ عمان، 1403هـ/1983م.

281- شرح طلعة الشمس، وزارة التراث القومي، عمان 1401هـ/1981م.

السَّالوس: د. علي أحمد.

282- أثر الإمامة في الفقه الجعفري وأصوله، المؤسسة الإفروعربية ـ القاهرة.

السِّبَاعِي: د. مصطفى .

283- السنة ومكانتها في التشريع، المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط الثالثة 1402هـ/1982م.

ابن سِبْط العَجَمِي: إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي (ت 841 هـ) .

284- الاغتباط لمعرفة من رمى بالاختلاط، تحقيق : علي حسن الحلبي، الوكالة العربية للتوزيع ـ الزرقاء.

السُّبْكِي: عبد الوهاب بن علي (ت 771هـ) .

285- طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق : عبد الفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطناحي، ط الأولى عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة .

السُّبْكِي: علي بن عبد الكافي (ت 756هـ) .

286- الإبهاج شرح المنهاج، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط الأولى 1404هـ.

287- الفتاوى، مكتبة القدسي ـ القاهرة .

سُحْنُون: عبد السلام بن سعيد بن حبيب (ت 240هـ).

289- المدونة، دار صادر ـ بيروت.

السَّخَاوِي: محمد بن عبد الرحمن (ت 902 هـ).

290- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، دار مكتبة الحياة ـ بيروت.

291- فتح المغيث شرح ألفية الحديث، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط الأولى 1403هـ/1983م.

292- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، دار الهجرة ـ بيروت، 1406هـ/1986م.

السَّرَّاج: الوزير محمد بن محمد بن مصطفى (ت 1149هـ).

293- الحلل السندسية في الأخبار التونسية، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت .

السَّرَخْسِي: محمد بن أحمد بن سهل (ت 483 هـ) .

294- الأصول، المعروف بأصول السرخسي، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني، دار الكتب العلمية ـ بيروت 1414هـ/1993م .

ابن سعد: محمد بن سعد (ت 231هـ) .

295- الطبقات الكبرى، دار صادر ـ بيروت 1377هـ/1957م.

ابن سعيد: علي بن موسى بن محمد بن عبد الملك (ت 685هـ).

296- المغرب في حلى المغرب، (وهو جهد موصول لعدد من الأدباء آخرهم ابن سعيد هذا)، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف ـ القاهرة، ط الثالثة.

سعيد: د. محمد رأفت.

297- أسباب ورود الحديث (تحليل وتأسيس) الكتاب (37) ضمن كتب الأمة ـ قطر 1413هـ .

السَّقَّاف: حسن.

298- صحيح صفة صلاة النبي، دار الإمام النووي ـ عمان، ط الأولى 1413هـ.

سلطان: جمال.

299- أزمة الحوار الديني، دار الصفا ـ القاهرة، ط الأولى 1410هـ/1990م.

السَّمْرة: د. محمود .

300- القاضي الجرجاني الأديب الناقد، المكتب التجاري ـ بيروت، ط الأولى 1966م.

السَّمْعَاني: أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور (ت 562هـ) .

301- الأنساب، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى 1408هـ/1988م.

302- التحبير في المعجم الكبير، تحقيق: د. منيرة ناجي سالم، مطبعة الإرشاد ـ بغداد 1395هـ/1975م.

السَّهْمِي: حمزة بن يوسف بن إبراهيم (ت 427هـ) .

303- تاريخ جرجان، عالم الكتب ـ بيروت، ط الرابعة 1407هـ/1987م.

السُّهَيْلِي: أبو زيد عبد الرحمن بن عبد الله (581هـ).

304- التعريف والإعلام فيما أبهم في القرآن من الأسماء والأعلام، تحقيق: عبد. أ. مهنا، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط الاولى 1407هـ/1987م.

305- الروض الأنف في شرح غريب السير، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، ومؤسسة مختار ـ القاهرة .

السُّوسِي: محمد المختار بن علي (ت 1383هـ) .

306- المعسول، مكتبة النجاح ـ الدار البيضاء 1380هـ/1960م.

سيف: د. أحمد سيف.

307- عمل أهل المدينة بين مصطلحات مالك وآراء الأصوليين، دار الاعتصام ـ القاهرة ـ ط الأولى 1397هـ/1977م.

السُّيُوطِي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ).

308- الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط الأولى 1399هـ/1979م.

309- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر ـ بيروت، ط الثانية 1399هـ/1979م.

310- تأويل الأحاديث الموهمة للتشبيه، تحقيق: البسيوني مصطفى إبراهيم الكومي، دار الشروق ـ جدة، ط الأولى 1399هـ/1979م.

311- تدريب الراوي شرح تقريب النواوي،دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط الثانية 1399هـ/1979م.

312- الجامع الصغير، دار الكتب العلمية ـ بيروت، مصور عن طبعة مصر سنة 1373هـ/1954م.

313- حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي.

314- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، دار الفكر ـ بيروت، ط الأولى 1403هـ/1983م.
315- الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة، المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط الأولى 1404هـ/1984م.
316- ذيل تذكرة الحفاظ، مطبوع مع التذكرة، انظر : الذهبي.
317- رفع الصوت بذبح الموت، مطبوع ضمن الحاوي للفتاوي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، مصور عن الطبعة المصرية 1352هـ.
318- شرح سنن النسائي، مطبوع مع السنن،انظر: النَّسائي.
319- طبقات الحفاظ، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط الأولى 1403هـ/1983م.
320- طبقات المفسرين، دار الكتب العلمية ـ بيروت.
321- اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، دار المعرفة ـ بيروت، ط الثالثة 1401هـ/1981م.
322- اللمع في أسباب الحديث، تحقيق : يحيى إسماعيل أحمد، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط الأولى 1404هـ/1984م.
323- مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة، مطبوعات الجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة .
324- مفحمات الأقران في مبهمات القرآن، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير ـ دمشق/بيروت، ط الثالثة، 1407هـ/1986م.
325- المنهاج السوي في ترجمة الإمام النووي، تحقيق: أحمد شفيق دمج، دار ابن حزم ـ بيروت، ط الأولى 1408هـ/1988م.
326- نظم العقيان في أعيان الأعيان، المكتبة العلمية ـ بيروت

ابن سِيْنَا: الحسين بن عبد الله (ت 428هـ)

327- القانون في الطب، تصوير مكتبة المثنى ـ بغداد.

الشَّاشِي: الهيثم بن كليب (ت 335هـ)

328- المسند، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة، ط الأولى 1410هـ .

الشَّاعِر: د. موسى

329- النجاة والحديث الشريف، ط الأولى 1400هـ/1980م. دون ذكر دار النشر.

الشَّاطِبِي: إبراهيم بن موسى اللخمي (ت790هـ)

330- الاعتصام،صححه أحمد عبد الشافعي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط الثانية 1411هـ /1991م.

331- الموافقات في أصول الشريعة، باعتناء : محمد عبد الله درَّاز، دار المعرفة ـ بيروت .

الشَّافِعِي: محمد بن إدريس (ت 204هـ)

332- اختلاف الحديث، تحقيق : محمد أحمد عبد العزيز، دار الكتب العلمية ـ بيروت ط الأولى 1406هـ/1986م.

333- الأم، تحقيق: محمد زهري النجار، مكتبة الكليات الأزهرية ـ القاهرة.

334- الرسالة ـ تحقيق: أحمد شاكر، دار الفكر ـ بيروت.

335- المسند ـ بترتيب السندي، تحقيق: يوسف علي الزاوي، وعزت العطار الحسني، القاهرة، سنة 1370هـ/1951م.

أبو شَامة: شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل (ت 665هـ) .

336- الروضتين في تاريخ الدولتين، دار الجيل ـ بيروت، ط الثانية 1974م.

337- الذيل على الروضتين، مطبوع مع الروضتين.

338- ضوء الساري إلى معرفة رؤية الباري،تحقيق : د. أحمد عبد الرحمن الشريف،دار الصحوة ـ القاهرة.

339- المحقق من علم الأصول، تحقيق : أحمد الكويتي، دار الكتب الأثرية ـ الزرقاء ط الأولى 1409هـ/1989م.

340- مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول، مطبوع ضمن مجموعة الرسائل المنيرية، دار إحياء التراث ـ بيروت، مصور عن الطبعة الأولى سنة 1346هـ .

ابن شاهين: عمر بن أحمد بن عثمان (ت 385هـ).

341- الترغيب والترهيب، مخطوط، نسخة مخطوطة بخط الشيخ عبد العزيز الغماري.

342- الناسخ والمنسوخ، تحقيق: سمير أمين الزهيري، مكتبة المنار ـ الزرقاء/الأردن سنة 1408هـ /1988م.

شبَّر: عبد الله (1242هـ)

343- مصابيح الأنوار في حل مشكلات الأخبار، مطبعة الزهراء ـ بغداد.

شَحْرُور: د. محمد.

344- الكتاب والقرآن دراسة معاصرة، دار الأهالي ـ دمشق سنة 1990م.

شرف الدِّين: علي.

345- الزيدية، نظرية وتطبيق، ط الأولى 1405هـ/1985م.

الشِّنْقِيطي:

346- أضواء البيان،.

347- منع جواز المجاز، مطبوع مع أضواء البيان في نهايته .

أبو شَهْبَة : محمد بن محمد.

348- دفاع عن السنة، المكتبة العصرية ـ بيروت .

الشَّهْرَسْتَاني: محمد بن عبد الكريم (ت 548هـ) .

349- الملل والنحل، تحقيق: عبد العزيز الوكيل، دار الفكر ـ بيروت .

شوَّاط: د. حسين بن محمد .

350- منهجية فقه الحديث عند القاضي عياض في إكمال المعلم. دار ابن عفان ـ السعودية/الخُبر، ط الأولى 1414هـ/1993م.

الشَّوْكَاني: محمد بن علي (ت 1250هـ) .

351- البدر الطالع لمن بعد القرن التاسع، دار المعرفة ـ بيروت.

352- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، دار الباز ـ مكة المكرمة، ومطبعة السنن المحمدية القاهرة 1398هـ/1978م.

353- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط الأولى 1404هـ/1983م.

ابن أبي شَيْبة: أبو بكر عبد الله محمد العبسي (ت 235هـ) .

354- الإيمان، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، دار الأرقم ـ الكويت، ط الثانية 1405هـ/1985م.

355- المصنف، تحقيق: محمد سعيد اللحام، دار الفكر ـ بيروت، ط الأولى 1409هـ/1989م.

أبو الشَّيْخ: عبد الله بن محمد بن جعفر الأصبهاني (ت 369هـ) .

356- طبقات المحدثين بأصبهان، تحقيق: د. عبد الغفار البنداري، وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط الأولى 1409هـ/ 1989م.

357- العظمة، تحقيق: مصطفى عاشور، ومجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن ـ القاهرة، 1411هـ/1990م.

الشِّيْرَازِي: أبو إسحاق إبراهيم بن علي (ت 476هـ).

358- طبقات الفقهاء، تحقيق: د. إحسان عباس، دار الرائد العربي ـ بيروت 1970م.

الصَّابُونِي: إسماعيل بن عبد الرحمن (ت 449هـ).

359- عقيدة السلف وأصحاب الحديث، الدار السلفية ـ الكويت، ط الثانية 1399هـ/1979م.

الصَّاوِي: أحمد بن محمد الخلوتي (ت 1241هـ).

360- حاشيته على الجلالين، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت .

الصَّرِيفيني: إبراهيم بن محمد (641هـ).

361- المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور، ضبطه: خالد حيدر، دار الفكر ـ بيروت، 1414هـ/1993م.

الصَّغَاني: الحسن بن محمد بن الحسن (650هـ) .

362- الدر الملتقط في تبيين الغلط، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط الأولى 1405هـ/1985م.

363- العباب الزاخر واللباب الفاخر، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، منشورات وزارة الثقافة ـ العراق 1981م.

الصُّغيِّر: لطفي محمد يوسف .

364- النقد الحديثي عند ابن القطان من خلال كتابه الوهم والإيهام، رسالة دكتوراه حلقة ثالثة، مرقمة على الآلة الكاتبة، قدمت لجامعة الزيتونة ـ تونس سنة 1992م.

الصَّفَدِي: خليل بن أيبك (ت 764هـ) .

365- الوافي بالوفيات، طبع باعتناء عدد من المحققين العرب والأجانب.

ابن الصَّلاح: عثمان بن عبد الرحمن (ت 643 هـ) .

366- علوم الحديث (المقدمة)، تحقيق: د. نور الدين عتر، دار الفكر ـ دمشق 1406هـ/1986م.

367- الفتاوى ـ مطبوع ضمن مجموعة الرسائل المنيرية.

الصَّنْعَانِي: الأمير محمد بن إسماعيل (ت 1182هـ) .

368- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط الأولى 1366هـ.

369- سبل السلام شرح بلوغ المرام، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط الرابعة 1379هـ/1960م.

الضَّبِّي: أحمد بن يحيى بن عميرة (ت 599هـ) .

370- بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، دار الكتاب العربي 1967م.

ابن الضُّرَيْس: محمد بن أيوب بن يحيى (ت 294هـ) .

371- فضائل القرآن، تحقيق : غزوة بدير، دار الفكر ـ دمشق، ط الأولى 1408هـ/1988م.

الطَّبَراني: سليمان بن أحمد (ت 360 هـ) .

372- الأوائل، تحقيق: محمد شكور الحاجي امرير، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ودار الفرقان ـ عمان، ط الأولى 1403هـ/1983م .

373- الدعاء، تحقيق: د. محمد سعيد البخاري، دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط الأولى 1407هـ/1987م.

374- المعجم الأوسط، تحقيق: د. محمود الطحان مكتبة المعارف الرياض، ط الأولى 1405هـ/1985م، وأخرج بقيته سنة 1415هـ/1995م.

375- المعجم الصغير، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

376- المعجم الكبير، تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي، وزارة الأوقاف ـ العراق، ط الثانية.

377- مسند الشاميين، تحقيق: حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ط الأولى 1409هـ/1989م.

الطَّبَري: محمد بن جرير (ت 310هـ) .

378- تاريخ الأمم والملوك، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط الأولى 1407هـ/1987م.

379- تهذيب الآثار، تحقيق: د. ناصر بن سعيد الرشيد، عبد القيوم عبد رب النبي، مطابع الصفا، مكة المكرمة، 1402هـ .

380- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، طبع مصطفى البابي الحلبي، ط الثالثة 1388هـ/ 1968م.

الطَّحَاوِي: محمد بن جعفر (ت 321هـ) .

381- شرح معاني الآثار، تحقيق: محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية ـ بيروت ط الأولى 1399هـ/1979م.

382- شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرنؤوط مؤسسة الرسالة ـ بيروت ط الأولى 1415هـ .

ابن طَهْمَان: إبراهيم بن طهمان بن شعيب الهروي (ت 168هـ).

383- المشيخة، تحقيق: د. محمد ظاهر ملك، مجمع اللغة العربية ـ دمشق 1403هـ/1983م.

الطُّوسِي: أبو جعفر محمد بن الحسن (ت 460هـ) .

384- الرجال، المكتبة الحيدرية ـ النجف 1318هـ/1961م.

385- الفهرست، مؤسسة الوفاء ـ بيروت، ط الثالثة، 1403 هـ/1983م.

الطَّيَالِسي: سليمان بن داود (ت 204 هـ).

386- المسند، دار المعرفة ـ بيروت.

ابن عَابْدِين: محمد بن عمر الدِّمشقي (ت 1252هـ) .

387- رد المحتار على الدر المختار، المعرف بحاشية ابن عابدين .

ابن عَاشُور: محمد الطَّاهر (ت 1393هـ) .

388- التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر 1984م.

ابن أبي عاصم: أبو بكر عمر بن أبي عاصم الضَّحَّاك بن مخلد الشَّيباني (ت 287هـ).

389- الآحاد والمثاني،تحقيق: باسم فيصل الجوابرة، دار الراية ـ الرياض، ط الأولى 1411هـ/1991م.

390- السنة، تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط الأولى 1400هـ/1980م.

العَامِلي: محسن عبد الكريم (ت 1370هـ).

391- أعيان الشيعة، مطبعة الإنصاف ـ بيروت، 1378هـ/1959م.

392- الروضة البهية شرح اللمعة الدمشقية، مطبعة الآداب ـ النجف سنة 1387هـ/1967م.

ابن عبَّاد (الصاحب) : إسماعيل بن عباد (ت 385هـ) .

393- المحيط في اللغة، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب ـ بيروت، ط الأولى1414هـ/1994م.

العبَّادِي: محمد بن أحمد الهروي (ت 458هـ) .

394- طبقات الشافعية، طبعة ليدن، بريل سنة 1964م.

عباس: د. إحسان.

395- تاريخ النقد الأدبي عند العرب، دار الثقافة ـ بيروت، ط الرابعة 1404هـ/1983م.

ابن عبد البَرِّ: يوسف بن عبد الله (ت 463هـ) .

396- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، مطبوع مع الإصابة، انظر : ابن حجر، دار الكتب العلمية ـ بيروت .

397- الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، دار الكتب العلمية . بيروت.

398- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، بتحقيق عدد من الباحثين، وزارة الأوقاف، المغرب ـ من سنة 1397هـ/1967م ـ 1410هـ/1990م.

399- جامع بيان العلم وفضله، دار الكتب العلمية ـ مصور عن الطبعة المنيرية.

400- الكافي في فقه المالكية .

عبد الخالق: د. عبد الغني .

401- حجية السنة، دار السعداوي ـ القاهرة.

عبد الرزاق: عبد الرزاق بن همام، الصَّنْعاني (ت 211هـ).

402- التفسير، تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، دار المعرفة ـ بيروت، ط الأولى 1411هـ/1991م.

403- المصنف، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي بيروت.

ابن عبد الشَّكور: محب الله بن عبد الشكور (ت 1116هـ) .

404- مسلَّم الثبوت في أصول الفقه، مطبوع مع المستصفى للغزالي.

عبد الناظر: د. محسن .

405- الإمامة والوضع في الحديث، الدار العربية للكتاب ـ ليبيا/تونس سنة 1983م.

ابن عبد الهادي: محمد بن أحمد (ت 744هـ) .

406- الصارم المنكي في الرد على السبكي، دار الكتب العلمية ـ بيروت ط الأولى 1405هـ/1985م.

عبد الوهاب: حسن حسني (1388هـ) .

407- كتاب العمر، دار الحكمة ـ قرطاج/تونس، ط الأولى 1411هـ/1991م.

أبو عُبَيد: القاسم بن سلام (ت 224هـ) .

408- الأموال، تحقيق: محمد خليل هراس، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط الأولى 1406هـ/1986م.

409- الإيمان، مطبوع مع الإيمان لابن أبي شيبة .

410- الطهور، تحقيق: مشهور حسن سلمان، مكتبة الصحابة ـ جدة، ط الأولى 1414هـ/1994م.

411- غريب الحديث، دار الكتب العلمية، ط الأولى 1406هـ/1986م.

412- الناسخ والمنسوخ، دراسة: محمد صالح المديفر، مكتبة الرشد ـ الرياض، ط الأولى1411هـ/1990م.

عتر: د. نور الدين.

413- منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر ـ دمشق، ط الثالثة 1401هـ/1981م.

العجلوني: إسماعيل بن محمد الجرَّاحي (ت 1162هـ).

414- كشف الخفاء،تصحيح: أحمد القلاش، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ط الثالثة 1403هـ/1983م.

العِجْلِي: أحمد بن عبد الله بن صالح (ت 261هـ).

415- الثقات (بترتيب الهيثمي) دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط الأولى 1405هـ/1985م.

ابن عَدِي: أحمد بن عدي (ت 365هـ).

416- الكامل في ضعفاء الرجال، دار الفكر ـ بيروت، ط الثانية 1405هـ/1985م.

ابن عِرَاق: علي بن محمد الكناني (ت 963هـ).

417- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله محمد الصديق، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط الثانية 1401هـ/1981م.

العِرَاقِي: عبد الرحيم بن الحسين (ت 806هـ) .

418- تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في منهاج البيضاوي، تحقيق: محمد ناصر العجمي، دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط الأولى 1409هـ/1989م.

419- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر العربي ـ بيروت، ط الأولى 1389هـ/1969م.

420- شرح الألفية المعروفة بالتبصرة والتذكرة، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

421- طرح التثريب شرح التقريب، مؤسسة التاريخ العربي ـ بيروت 1403هـ/1982م لم يتمه، وأكمله ولده أبو زرعة .

422- المغني عن حمل الأسفار، مطبوع مع إحياء علوم الدين للغزالي.

أبو العرب: محمد بن أحمد التميمي (ت 333هـ) .

423- طبقات علماء أفريقية، تحقيق: علي الشابي، ونعيم اليافي، الدار التونسية للنشر ـ تونس والمؤسسة الوطنية للكتاب ـ الجزائر، ط الثانية 1985م.

ابن العَرَبي: محمد بن عبد الله الإشبيلي (ت 543هـ) .

424- أحكام القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الفكر ـ بيروت.

425- عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي، دار الفكر ـ بيروت.

426- قانون التأويل، تحقيق: محمد السليمان، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط الثانية 1990م.

427- الناسخ والمنسوخ، تحقيق: د. عبد الكبير العلوي، مطبعة فضالة ـ المغرب 1408هـ /1988م.

ابن أبي العز: علي بن علي (ت 792هـ).

428- الاتباع، تحقيق محمد عطا الله حنيف، ود. عاصم القريوتي، المكتبة السلفية ـ لاهور، ط الثانية بعمان/الأردن سنة 1405هـ.

العِز بن عبد السَّلام: عبد العزيز بن عبد السلام (ت 660هـ).

429- قواعد الأحكام في مصالح الأنام، علّق عليه: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل ـ بيروت، ط الثانية 1400هـ/1980م.

العزِّي: عبد المنعم صالح العلي.

430- دفاع عن أبي هريرة، دار القلم ـ بيروت، ومكتبة النهضة ـ بغداد. ط الثانية 1981م.

ابن عساكر: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (ت 571هـ).

431- تاريخ دمشق ـ نسخة مخطوطة مصورة عن نسخة الظاهرية.

432- تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى أبي الحسن الأشعري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط الثالثة 1404هـ /1984م.

ابن عساكر: أبو منصور عبد الرحمن بن محمد (ت 620هـ) .

433- الأربعين في فضائل أمهات المؤمنين، تحقيق: محمد مطيع الحافظ، وغزوة بدير، دار الفكر ـ دمشق، ط الأولى 1406هـ/1986م.

العِسْعِس: إبراهيم.

434- مشكل الحديث عند ابن حبان، رسالة ماجستير مطبوعة على الآلة الكاتبة، قدمت لقسم أصول الدين بكلية الشريعة ـ الجامعة الأردنية سنة 1992م.

العسكري: الحسن بن عبد الله بن سعيد (ت 382هـ) .

435- تصحيفات المحدثين، تحقيق: د. محمود ميرة، المطبعة العربية ـ القاهرة، ط الأولى 1402هـ .

ابن عطيَّة: عبد الحق بن غالب (ت 542هـ) .

436- المحرر الوجيز، وزارة الأوقاف ـ المغرب 1411هـ/1991م.

العظيْم أبَادِي: أبو الطيب محمد شمس الحق (ت 1329هـ) .

437- التعليق المغني على سنن الدار قطني، مطبوع مع سنن الدار قطني.

438- رفع الالتباس عن بعض الناس تحقيق: محمد السلفي، دار الصحوة، ط الأولى 1405هـ/1985م.

439- عون المعبود وشرح سنن أبي داود، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط الأولى 1410هـ/1990م.

العُقَيلي: أبو جعفر محمد بن عمرو (ت 322 هـ)

440- الضعفاء الكبير، تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية ـ بيروت ط الأولى 1404هـ/1984م.

العَلائي: خليل بن كيكلدي (ت 671 هـ) .

441- التنبيهات المجملة في المواضيع المشكلة، تحقيق: مرزوق بن هياس الزهراني، مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة ط الأولى 1402هـ/1991م

442- نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليدين من الفوائد، تحقيق: كامل شعيب الراوي، مطبعة الأمة ـ بغداد 1406هـ/1986م.

ابن عَلاّن: محمد بن علي الصِّدِّيقي البَكري (ت 1057هـ) .

443- دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، تعليق: محمود حسن ربيع، دار الفكر ـ بيروت .

العُلَبي: محيي الدين طالو.

444- تطور الجنين وصحة الأم، دار ابن الأثير ـ بيروت، ط الأولى 1406هـ/1986م.

علي: د. جواد

445- تاريخ العرب قبل الإسلام، المجمع العلمي العراقي ـ بغداد 1374هـ/1955م.

ابن العِمَاد: عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت 1089هـ) .

446- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار الفكر ـ بيروت .

العُمَري: د. أكرم ضياء

447- بقي بن مخلد القرطبي ومقدمة مسنده، لم تذكر دار النشر، ط الأولى 1404هـ/1984م.

العمري: د. نادية شريف .

448- النسخ في دراسات الأصوليين، مؤسسة الرسالة ـ بيروت،ط الأولى 1405 هـ/1985م.

عَنْترة: عنترة بن شداد العبسي .

449- ديوانه، تحقيق : فوزي عطوي، دار المعرفة ـ بيروت، ط الأولى 1388هـ/1968م.

العَوّا: د. عادل.

450- المعتزلة والفكر الحر، دار الأهالي ـ دمشق، ط الأولى 1987م.

أبو عَوَانة: يعقوب بن إسحاق الإسفرايني (ت 316هـ)

451- المسند، طبعة الهند بحيدر أباد الدكن، ودار المعرفة ـ بيروت .

العودة: سليمان فهد .

452- حوار هادىء مع الغزالي، دون ذكر دار النشر، ط الأولى 1409هـ .

عون: د. عبد الرحمن.

453- أبو عبد الله الأبي وكتابه الإكمال، الدار العربية للكتاب ليبيا/تونس.

عِياض: القاضي عياض بن موسى اليحصبي (544هـ)

454- الإلماع في أصول الرواية وتقييد السماع، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث ـ القاهرة، والمكتبة العتيقة ـ تونس 1398هـ/1978م.

455- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق : د. أحمد بكير محمود، دار مكتبة الحياة بيروت، ودار مكتبة الفكر ـ طرابلس/ليبيا.

456- الشفا بتعريف حقوق المصطفى، حققه عدد من الباحثين، مكتبة الفارابي ـ دمشق، ومؤسسة علوم القرآن ـ دمشق سنة 1392هـ.

457- الغنية (معجم شيوخه)، تحقيق: د. محمد عبد الكريم، الدار العربية للكتاب، طبعة تونس سنة 1979م.

العيدروسي: محيي الدين عبد القادر بن شيخ بن عبد الله (ت 1038هـ) .

458- النور السافر عن أخبار القرن العاشر، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط الأولى 1405هـ/1985م.

العَيْنِي: بدر الدين محمود بن أحمد (ت 855هـ) .

459- عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، تحقيق: د. محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامه للكتاب، 1407هـ/1987م.

460- عمدة القاري في شرح البخاري، دار الفكر ـ بيروت .

الغَبْريني: أحمد بن أحمد (ت 704هـ) .

461- عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المئة السابعة ببجاية، تحقيق: عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، ط الثانية 1979م.

أبو غُدَّة: عبد الفتاح .

462- مقدمة قواعد في علوم الحديث للتهانوي .

الغَزَالي: الشيخ محمد .

463- السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث، دار الشرق ـ القاهرة، ط الرابعة، 1989م.

464- فقه السيرة، دار الكتب الحديثة ـ القاهرة، ط الخامسة 1965م.

الغَزَالي: أبو حامد محمد بن محمد (ت 505هـ).

465- إحياء علوم الدين، دار المعرفة ـ بيروت.

466- المستصفى من علم الأصول، دار صادر ـ بيروت، مصور عن الطبعة الأميرية ببولاق سنة 1324هـ.

الغَزِّي: محمد بن محمد (ت 1061هـ) .

467- الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، تحقيق: د. جبريل جبور، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ط الثانية 1979م.

468- لطف السمر وقطف الثمر في تراجم الطبقة الأولى من القرن الحادي عشر، تحقيق: محمود الشيخ، وزارة الثقافة ـ دمشق 1982م.

الغُماري: أحمد بن محمد بن الصديق (ت 1380هـ) .

469- إحياء المقبور من أدلة استحباب بناء المساجد والقبور، مطبعة دار التأليف ـ مصر سنة 1368هـ .

470- المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير.

الغُمَاري: عبد العزيز بن الصديق.

471- مفتاح الترتيب لأحاديث الخطيب، دار القرآن الكريم .

472- الباحث عن علل الطعن في الحارث مطبوع ضمن المجموعة الصديقية.

473- بيان نكث الناكث المتعدي بتضعيف الحارث، تحقيق : حسن السقاف، ط الثانية، 1410هـ/1990م.

474- تسهيل المدرج إلى المدرج، دار البصائر ـ دمشق، ط الأولى 1403هـ/1982م.

الغُمَاري: عبد الله بن الصديق (ت 1413هـ) .

475- الابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج، عالم الكتب ـ بيروت، ط الاولى 1405هـ .

476- الأحاديث المختارة في الأخلاق والآداب، المسمى الغرائب والوحدان، مكتبة القاهرة ـ القاهرة، ط الأولى 1390هـ/1970م.

477- إتقان الصنعة في تحقيق معنى البدعة، عالم الكتب ـ بيروت، ط الثانية 1406هـ/1986م.

478- فتح المعين بنقد كتاب الأربعين، تحقيق: حسن السقاف، مكتبة الإمام النووي ـ عمان، ط الأولى 1410هـ/1990م.

479- الفوائد المقصودة في بيان الأحاديث الشاذة والمردودة، دار الفرقان للنشر ـ الدار البيضاء.

480- نهاية الآمال في صحة وشرح حديث عرض الأعمال، عالم الكتب ـ بيروت.

ابن فارس: أبو الحسين أحمد بن فارس (ت 395هـ) .

481- مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، طبع عيسى البابي الحلبي، ط الأولى 1369هـ .

الفَتَّنِي: محمد بن طاهر (ت 986هـ) .

482- تذكرة الموضوعات، المطبعة المنيرية ـ القاهرة سنة 1321هـ.

الفَرَّاء: محمد بن محمد بن الحسين (ت 526هـ) .

483- طبقات الحنابلة، تحقيق : محمد حامد الفقي ـ مطبعة السنة المحمدية ـ القاهرة .

الفراهيدي: الخليل بن أحمد (ت 175هـ) .

484- العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ـ العراق، دار الرشيد ـ بغداد.

ابن فَرْحُون: برهان الدين إبراهيم بن علي (ت 790هـ) .

485- الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

ابن الفَرَضِي: عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي (ت 403هـ) .

486- تاريخ علماء الأندلس، الدار المصرية للتأليف والترجمة 1966م.

الفِرْيَابي: جعفر بن محمد (ت 301هـ) .

487- فضائل القرآن، تحقيق: يوسف عثمان فضل الله جبريل، مكتبة ـ الرياض ط الأولى 1409هـ/1989م.

الفَسَوي: يعقوب بن سفيان (ت 277هـ) .

488- المعرفة والتاريخ، تحقيق أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط الثانية 1401هـ/1981م.

ابن فَهْد: تقي الدين محمد بن محمد بن محمد (ت 871هـ) .

489- لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، مطبوع مع تذكرة الحفاظ للذهبي.

ابن فُوْرَك: محمد بن الحسن (ت 406هـ).

490- مشكل الحديث وبيانه، تحقيق: موسى محمد علي، مطبعة حسان ـ القاهرة سنة 1977م.

إبن الفُوطي: عبد الرزاق بن أحمد (ت 723هـ) .

491- مجمع الآداب في مجمع الألقاب، تحقيق: د. مصطفى جواد، وزارة الثقافة ـ سوريا. المجلد الرابع منه وهو في أربعة أقسام.

الفَيْرُوزابادي: محمد بن يعقوب (ت 817هـ) .

492- القاموس المحيط، المؤسسة العربية للطباعة والنشر ـ بيروت، مصور عن طبعة الحلبي سنة 1371هـ.

القَادِري: محمد بن الطَّيب (ت 1187هـ) .

493- التقاط الدرر، تحقيق: هاشم العلوي القاسمي، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ط الأولى 1403هـ/1983م.

القَارِي: سلطان علي بن محمد (ت 1014هـ) .

494- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، مكتبة أمدادية ملتان ـ الباكستان.

ابن القَاضِي: أحمد بن محمد المكناسي (ت 1025هـ) .

495- درة الحجال في أسماء الرجال، تحقيق: محمد الأحمدي، دار التراث ـ القاهرة، والمكتبة العتيقة ـ تونس .

ابن قاضي شُهْبَة: أبو بكر بن أحمد بن محمد الدمشقي (ت 851هـ) .

496- التاريخ، المجلد الثالث، تحقيق: عدنان درويش المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق 1977م.

497- طبقات الشافعية، باعتناء: عبد العليم خان، عالم الكتب ـ بيروت، ط الأولى 1407هـ/1987م.

ابن قُتَيبة: محمد بن قتيبة الدينوري (ت 276هـ) .

498- تأويل مختلف الحديث، دار الكتاب العربي ـ بيروت.

499- المعارف، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط الأولى 1407هـ/1987م.

ابن قُدَامة: موفق الدين عبد الله بن أحمد (ت 620هـ) .

500- روضة الناظر وجنة المناظر، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط الأولى 1401هـ/1981م.

501- المغني، دار الفكر ـ بيروت.

القَرَافِي: أحمد بن إدريس (ت 684هـ).

502- الأمنية في إدراك النية، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط الأولى 1404هـ/1984م.

القَرَافِي: بدر الدين محمد بن علي (ت 946هـ) .

503- توشيح الديباج وحلية الابتهاج، تحقيق: أحمد الشنيوي، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط الأولى 1403هـ/1983م.

القُرَشِي: عبد القادر بن محمد (ت 775هـ) .

504- الجواهر المضية في طبقات الحنفية، تحقيق: د. عبد الفتاح الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي، سنة 1398هـ/1978م.

القَرْضَاوي: د. يوسف

505- كيف نتعامل مع السنة، دار الوفاء ـ المنصورة، ط الخامسة 1413هـ/1992م.

القُرْطُبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري (ت 671هـ).

506- التذكرة في أحوال الموتى وأمور الأخرة، مكتبة الإيمان ـ المنصورة، والمكتبة التوفيقية ـ القاهرة.

507- الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد عبد العليم البردني، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

القَرْوِيني (الخطيب): أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن (ت 739هـ) .

508- الإيضاح في علوم البلاغة، دار الجبل ـ بيروت.

القُشَيري: عبد الكريم بن هوزان (ت 465هـ).

509- الرسالة، دار الكتاب العربي ـ بيروت .

القَصِيْمِي: عبد الله بن علي النجدي.

510- مشكلات الأحاديث النبوية، تحقيق: خليل الميس، دار القلم ـ دمشق، ط الأولى 1405هـ/1985م.

511- أيها العقل من رآك .

القُضَاة: د. شرف .

512- علوم الحديث لكليات المجتمع، دون ذكر دار النشر .

513- متى تنفخ الروح في الجنين، دار الفرقان ـ عمان، ط الأولى 1410هـ/1990م.

القُضَاعِي: محمد بن سلامة (ت 454هـ) .

514- مسند الشهاب، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ط الثانية 1407هـ/1986م.

ابن القَطَّان: أبو الحسن علي بن عبد الملك (ت 628هـ) .

515- بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، مخطوط بدار الكتب المصرية رقم (700).

ابن قَطْلُوبغا: قاسم بن قطلوبغا (ت 879هـ) .

516- تاج التراجم،تحقيق: إبراهيم صالح، دار المأمون للتراث ـ دمشق، ط الأولى 1412هـ/1992م.

القِفْطِي: جمال الدين علي بن يوسف الشيباني (ت 646هـ) .

517- إخبار العلماء بأخبار الحكماء، دار الآثار ـ بيروت .

518- إنباه الرواة على أنباء النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي ـ القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت، ط الأولى 1986م.

القَلْصَادي: أبو الحسن علي بن محمد (ت 891هـ) .

519- الرحلة، تحقيق: محمد أبو الأجفان، الشركة التونسية للتوزيع سنة 1978م.

القَنُّوجي: صديق حسن خان (ت1307هـ) .

520- الحطة في ذكر الصحاح الستة، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط الأولى 1405هـ/1985م.

ابن قَيِّم الجَوْزِية: محمد بن أبي بكر (ت 751هـ).

521- إعلام الموقعين عن رب العالمين .

522- إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان، تحقيق: د. السيد الجميلي، دار ابن زيدون ـ بيروت .

523- التبيان في أقسام القرآن، تحقيق: عصام الحرستاني، ومحمد إبراهيم الزعبي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط الأولى 1414هـ /1994م.

524- تهذيب سنن أبي داود، دار المعرفة ـ بيروت .

525- حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط الأولى 1403هـ/1983م.

526- الروح، تحقيق: د. بسام العموش، مكتبة المنار ـ الزرقاء، ط الأولى 1410هـ/1990م.

520- زاد المعاد في هدى خير العباد، المكتبة العلمية ـ بيروت.

527- شفاء العليل من مسائل القضاء والقدر والتعليل، مكتبة التراث ـ القاهرة 1975م.

528- الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، تحقيق: د. علي بن محمد الدخيل، دار العاصمة ـ الرياض، ط الأولى 1408هـ.

529- طريق الهجرتين وباب السعادتين، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط الأولى 1402هـ/1982م.

530- الفوائد، تحقيق: أحمد راتب عرموش، دار الثقافة ـ بيروت، ط الخامسة 1404هـ/1984م.

531- المنار المنيف في الصحيح والضعيف، تحقيق : أحمد عبد الشافي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، 1408هـ/1988م.

الكِتَّاني: محمد بن جعفر بن إدريس (ت 1345هـ) .

532- سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس فيمن أقبر من العلماء بفاس، فاس سنة 1316هـ .

533- نظم المتناثر من الحديث المتواتر، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط الأولى 1403هـ/1983م.

الكُتْبِي: محمد بن شاكر (764هـ) .

534- عيون التواريخ، جزء (21) تحقيق: نبيلة عبد المنعم داود، ود. فيصل السامر، وزارة الثقافة والإعلام ـ الجمهورية العراقية 1982م.

535- فوات الوفيات، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر ـ بيروت.

ابن كثير: إسماعيل بن عمر الدمشقي (774هـ) .

536- اختصار علوم الحديث مع شرحه الباعث الحثيث لأحمد شاكر، تحقيق: علي حسن الحلبي، دار العاصمة ـ الرياض، ط الأولى 1415هـ .

537- البداية والنهاية، مكتبة المعارف ـ بيروت، ط الثانية 1977م.

538- تفسير القرآن العظيم، دار المعرفة ـ بيروت.

539- جامع المسانيد، تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، دار الفكر ـ بيروت، 1415هـ/1994م.

كَحَّالة: عمر رضا.

540- معجم المؤلفين، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

الكَرْخِي: عبيد الله بن الحسين (ت 340هـ) .

541- رسالة الأصول، مطبوعة في نهاية تأسيس النظر للدبوسي، المطبعة الأدبية ـ مصر .

الكُرْدِي: د. راجح .

542- علاقة صفات الله تعالى بذاته، دار العدوى ـ عمان، ط الأولى 1400هـ/1980م.

الكِرْمَاني: محمد بن يوسف (ت 786هـ) .

543- شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط الثالثة 1405هـ/1985م.

الكَرْمِي: مرعي بن يوسف الحنبلي (ت 1033هـ) .

544- أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمتشابهات، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط الأولى 1406هـ/1986م.

545- دفع الشبهة والغرر عمن يحتج على فعل المعاصي بالقدر، مخطوط بدار الكتب الوطنية بتونس رقم (7865) مجموع .

546- شفاء الصدور في زيارة المشاهد والقبور، مخطوط بدار الكتب الوطنية بتونس، رقم (7865) مجموع، وهو تحت الطباعة في مكتبة أضواء السلف ـ الرياض، بتحقيقي .

الكَشِّي: د. عبد بن حميد (ت 249هـ) .

547- المنتخب من المسند، تحقيق: صبحي السامري، ومحمود الصفدي، عالم الكتب، ط الأولى 1408هـ/1988م.

الكَعْبِي: عبد الله بن أحمد بن موسى البلجي (ت 319هـ) .

548- مقالات الإسلاميين، مطبوع مع فضل الاعتزال، انظر: الهمذاني.

الكَفَوي: أبو البقاء أيوب بن موسى العكبري (ت 1094هـ) .

549- الكليات، تحقيق: د. عدنان درويش، ومحمد المصري، وزارة الثقافة ـ دمشق، ط الثانية 1986م.

الكُلَيْني: محمد بن يعقوب الرازي (ت 329هـ) .

550- الأصول من الكافي، علّق عليه: علي أكبر الغفاري، ط الرابعة، دار التعارف ـ بيروت .

الكِنْدِي: أبو بكر أحمد بن عبد الله بن موسى .

551- المصنف، وزارة التراث القومي والثقافة ـ عمان 1404هـ/1984م.

الكَوْثَري: محمد زاهد (ت 1371هـ) .

552- حسن التقاضي في سيرة الإمام أبي يوسف القاضي، دار الأنوار ـ مصر 13068هـ/1948م.

ابن الكَيَّال: محمد بن أحمد (ت 939هـ) .

553- الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، تحقيق: عبد القيوم، عبد رب النبي، دار المأمون ـ دمشق، ط الأولى 1401هـ/1981م.

اللقَّاني: إبراهيم بن إبراهيم (ت 1041هـ) .

554- شرح جوهرة التوحيد، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد .

اللَّكْنَوي: محمد بن عبد الحي (ت 1304هـ) .

555- الأجوبة الفاضلة عن الأسئلة العشرة الكاملة، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط الثالثة ـ القاهرة 1404هـ/توزيع مكتبة الرشد ـ الرياض.

556- التعليق الممجد على موطأ الإمام محمد، تحقيق: د. محمد تقي الدين النووي، دار السنة والسيرة بومباي، دار القلم ـ دمشق ط الأولى 1412هـ/1992م.

557- الفوائد البهية في طبقات الحنفية، دار المعرفة ـ بيروت، مصور عن الطبعة الأولى سنة 1324هـ.

ابن المبارك: عبد الله بن المبارك الحنظلي (ت 181هـ) .

558- البر والصلة، تحقيق: د. مصطفى عثمان، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط الأولى 1411هـ/1991م.

الماتُرِيْدي: أبو منصور محمد بن محمد السمرقندي (ت 333هـ) .

559- تأويلات أهل السنة، تحقيق : محمد مستفيض الرحمن، مطبعة الإرشاد ـ بغداد 1404هـ/1983م.

ابن ماجه: محمد بن يزيد القزويني (ت 279هـ) .

560- السنن، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر ـ بيروت.

المازري: أبو عبد الله محمد بن علي (ت 536هـ) .

561- المعلم، تحقيق: متولي خليل عوض الله، وموسى السيد الشريف، (الجزء الأول) ـ وزارة الأوقاف ـ القاهرة، 1413هـ/1993م. وقد اعتمدته في الغالب.

562- المعلم، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر، دار الحكمة ـ قرطاج.

مالِك: الإمام مالك بن أنس الأصبحي (ت 179هـ) .

563- الموطأ رواية الليثي، دار الفكر ـ بيروت، وهو المعتمد في التخريج.

564- الموطأ رواية الشيباني، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار القلم ـ بيروت .

565- الموطأ رواية أبي مصعب، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ومحمود محمد خليل، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط الثانية 1413هـ/1993م.

الماوَرْدِي: علي بن محمد بن حبيب (ت 450هـ) .

566- النكت والعيون (تفسيره).

المجاري: أبو عبد الله محمد بن محمد (ت 862هـ) .

567- البرنامج، تحقيق: محمد أبو الأجفان، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط الأولى 1982م.

المجلسي: محمد باقر محمد تقي الأصفهاني (ت 1111هـ) .

568- بحار الأنوار، مؤسسة الوفاء ـ بيروت، ط الثانية 1403هـ/1983م.

المحاملي: الحسين بن إسماعيل بن محمد (ت 330هـ) .

569- الأمالي، تحقيق: د. إبراهيم إبراهيم القيسي، المكتبة الإسلامية ـ عمان/الأردن، ودار ابن القيم ـ الدمام/السعودية،ط الأولى 1412هـ/1991م.

المحتسب: د. عبد المجيد.

570- اتجاهات التفسير في العصر الراهن، مكتبة النهضة الإسلامية- عمان، ط الثالثة 1402هـ/1982م.

المُحبِّي: محمد بن أمين بن فضل الله (ت 1111هـ) .

571- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، المطبعة الوهبية ـ مصر سنة 1284هـ .

محمد عبده: الشيخ محمد عبده بن حسن خير الله (ت 1323هـ).

572- الأعمال الكاملة، تحقيق: محمد عمارة، دار الشروق- بيروت/القاهرة، ط الأولى 1414هـ/1993م.

مخلُوف: محمد.

573- شجرة النور الزكية، .

ابن المديني: علي بن المديني (ت 233هـ).

574- علل الحديث ومعرفة الرجال، تحقيق: د.عبد المعطي قلعجي، دار الوعي-حلب، ط الأولى 1400هـ/1980م.

المرادي: محمد خليل (ت 1206هـ) .

575- سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، مكتبة المثنى ـ بغداد، عن الطبعة الأولى سنة 1301هـ.

المراغي:

576- التفسير، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط الثالثة 1394هـ/ 1974م.

المراكشي: محمد بن محمد بن عبد الملك الأوسي (ت 703هـ) .

577- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، السفر الأول، تحقيق: محمد بن شريفة وإحسان عباس، دار الثقافة ـ بيروت/والسفر الثامن، تحقيق: محمد بن شريفة الأكاديمية الملكية ـ المغرب، ط الأولى 1408هـ.

ابن المُرتضى: أحمد بن يحيى (ت 840هـ) .

578- طبقات المعتزلة من كتاب الملل والنحل، تحقيق: سوسنة ويفلد فلز، منشورات مكتبة دار الحياة ـ بيروت.

579- منهاج الوصول شرح معيار العقول، تحقيق: أحمد مطهر الماخذي، دار الحكمة اليمانية ـ صنعاء، ط الأولى 1410هـ/1990م.

مَرْدَم بك: خليل (ت 1379هـ) .

580- أعيان القرن الثالث عشر، قدم له: عدنان مردم بك، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ط الثانية 1977م.

ابن مَرْدَويه: (ت 410 هـ) .

581- ثلاثة مجالس من حديث ابن مردوية، تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار علوم الحديث، الإمارات العربية، ط الأولى 1410هـ/1990م.

المِرْوَزي: لأبي بكر أحمد بن علي (ت 292هـ) .

582- مسند أبي بكر الصديق، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، المكتب الإسلامي ـ دمشق

583- الجمعة وفضلها، تحقيق: سمير بن أمين الزهيري، دار عمار عمان، ط الأولى 407هـ/1987م.

المِزِّي: يوسف بن الحجاج (ت . 742)

584- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، قدم له: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق. مخطوط مصور، نشرته دار المأمون للتراث ـ دمشق سنة 1402هـ/1982م.

ابن المُسْتَوفى: المبارك بن أحمد الإربلي (ت 637هـ) .

585- نباهة البلد الخامل بمن ورده من الأماثل المعروف بتاريخ إربل، تحقيق: سامي بن خماس الصغار، وزارة الثقافة والإعلام ـ العراق 1980م.

مُسْلِم: الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت 261هـ).

586- التمييز: تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، مطبوعات جامعة الرياض.

587- الجامع الصحيح، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة الإسلامية ـ إستانبول/تركيا.

588- الكنى والأسماء، مخطوط مصور، قدم له مطاع الطرابيشي، دار الفكر ـ دمشق.

المُعَلمي: عبد الرحمن بن يحيى بن علي (ت 1386هـ).

589- الأنوار الكاشفة لما في كتاب «أضواء على السنة» من الزلل والتضليل والمجازفة، المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط الثانية 1405هـ/1985م.

590- التنكيل لما في كتاب الكوثري من الأباطيل، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف ـ الرياض، ط الثانية 1406هـ.

ابن مَعين: يحيى بن معين (ت 233هـ) .

591- التاريخ، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، مطبوعات جامعة الملك عبد العزيز، ط الأولى 1399هـ/1979م.

592- من كلام أبي زكريا في الرجال، مطبوعات جامعة أم القرى - مكة المكرمة.

ابن مفلح: إبراهيم بن محمد الراميني (ت 803هـ) .

593- المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان بن عثيمين، مكتبة الرشد ـ الرياض، ط الأولى 1410هـ.

المقري: أحمد بن محمد التلمساني (ت 1041هـ).

594- أزهار الرياض في أخبار عياض، تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، لجنة التأليف والترجمة.

595- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق: د. مريم قاسم الطويل، ود. يوسف الطويل، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط الأولى 1415هـ/1995م.

المقْريزي: أحمد بن علي (ت 845هـ).

596- السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق: سعيد عبد الفتاح عاشور، مطبعة دار الكتب المصرية ـ القاهرة 1970م.

مَكّي: مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437هـ) .

597- الناسخ والمنسوخ، تحقيق: د. أحمد حسن فرحات، دار المنارة ـ جدة، ط الأولى 1406هـ/1986م.

مُلاّخاطر: د. خليل

598- الإصابة لصحة حديث الذبابة .

599- الإمام الشافعي وعلم مختلف الحديث، بحث في مجلة كلمة أصول الدين ـ جامعة الإمام محمد بن سعود، العدد الأول 1397هـ.

ابن المُلَقِّن: عمر بن علي الأنصاري (ت 804هـ) .

600- المقنع في علوم الحديث، تحقيق : عبد الله يوسف الجديع، دار فواز للنشر، السعودية/الإحساء، ط الأولى 1413هـ/1992م.

المُورَوي: محمد بن عبد العظيم الهندي (بعد 1052هـ).

601- القول السديد في بعض مسائل الاجتهاد والتقليد، تحقيق: جاسم بن مهلهل الياسين، وعدنان سالم الرومي، دار الدعوة ـ الكويت، ط الأولى 1408هـ/1988م.

المَناوِي: محمد عبد الرؤوف (ت 1031هـ) .

602- التوقيف على مهمات التعاريف، تحقيق: محمد رضوان الراية، دار الفكر ـ دمشق ودار الفكر المعاصر ـ بيروت، ط الأولى 1410هـ/1990م.

603- فيض القدير شرح الجامع الصغير، دار المعرفة ـ بيروت، ط الثانية 1391هـ/1992م.

604- الكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية، تحقيق: د. عبد الحميد صالح حمدان، المكتبة الأزهرية للتراث ـ القاهرة.

605- اليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر، تحقيق: ربيع بن محمد السعودي، مكتبة الرشد ـ الرياض، ط الأولى 1411هـ/1991م.

المُنَجِّد: صلاح الدين .

606- دراسة عن القصيمي، دار الكتاب الجديد ـ بيروت، ط الثانية سنة 1972م.

ابن مَنْده: محمد بن إسحاق بن يحيى (ت 395هـ) .

607- الإيمان، تحقيق: د. علي بن ناصر الفقيهي، مطبوعات الجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة .

608- التوحيد، تحقيق: د. علي الفقيهي، مطبوعات الجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة.

609- الرد على الجهمية، تحقيق: د. علي الفقيهي، منشور في مجلة الجامعة الإسلامية، الأعداد (50-47) سنة 1400هـ/1401هـ .

ابن المُنْذِر: محمد بن إبراهيم النيسابوري (ت 318هـ).

610- الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، تحقيق: د. أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، دار طيبة ـ الرياض، ط الأولى 1405هـ/1985م.

المُنْذِري: عبد العظيم بن عبد القوي (ت 656هـ).

611- الترغيب والترهيب، المكتبة التوفيقية ـ القاهرة .

612- التكملة لوفيات النقلة، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط الثانية 1401هـ/1981م.

ابن مَنْظُور: محمد بن مكرم (ت 711هـ) .

613- لسان العرب، دار صادر ـ بيروت .

الميداني: عبد الرحمن حسن حبنكة.

614- العقيدة الإسلامية وأسسها، دار القلم ـ دمشق، ط الرابعة 1406هـ/1986م.

الميرزا: عبد الله الأصبهاني.

615- رياض العلماء وحياض الفضلاء.

ابن ناصر الدين: محمد بن عبد الله (ت 842هـ) .

616- توضيح المشتبه، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط الأولى 1414هـ/1993م.

النَّبَاهي: أبو الحسن علي بن عبد الله بن محمد (ت بعد 792هـ)

617- المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، المكتب التجاري للطباعة ـ بيروت .

النَّجار: د. عامر.

618- الخوارج، عالم الكتب ـ بيروت، ط الأولى 1406هـ/1986م.

النَّجار: د. عبد المجيد .

619- واقعية المعتزلة، مطبوع ضمن كتاب المعتزلة بين الفكر والعمل، انظر: حسين أبو لبابة .

ابن النَّحَّاس: أبو محمد عبد الرحمن (ت 416هـ) .

620- رؤية الله تبارك وتعالى، تحقيق: محفوظ عبد الرحمن السلفي، مطبوع في مجلة الجامعة الإسلامية عدد (50، 51، 52) سنة 1401هـ.

النَّحَّاس: أحمد بن محمد (ت 338هـ).

621- شرح القصائد التسع المشهورات،تحقيق: أحمد خطاب، دار الحرية ـ بغداد 1393هـ/1973م.

ابن النَّدِيم: محمد بن إسحاق (ت 438هـ)

622- الفهرست، دار المعرفة ـ بيروت.

النَّسَّائي: أحمد شعيب (ت 303هـ)

623- التفسير، تحقيق: صبري عبد الخالق الشافعي، وسيد عباس الجليمي، مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت، ط الأولى 1410هـ/1990م.

624- السنن (الصغرى) دار الفكر ـ بيروت، مصور عن الطبعة الأولى سنة 1348هـ/1930م.

625- السنن الكبرى،دار الكتب العلمية ـ بيروت.

626- الجمعة، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد زغلول، مكتبة التراث الإسلامي ـ القاهرة .

627- الضعفاء والمتروكون، مطبوع ضمن المجموع في الضعفاء، انظر: ابن الجوزي .

628- عشرة النساء، تحقيق: عمرو علي عمر، مكتبة السنة ـ القاهرة، ط الثالثة 1408هـ/1988م.

629- عمل اليوم والليلة، تحقيق: فاروق حمادة، مكتبة المعارف ـ الرباط، ط الأولى 1401هـ/1981م.

630- فضائل الصحابة، تحقيق: فاروق حمادة، دار الثقافة ـ الدار البيضاء، ط الأولى 1404 هـ/1984م.

النّسيوي: علي بن محمد .

631- الجامع وزارة التراث القومي والثقافة ـ عمان، 1404هـ/1984م.

ابن نِظَام الدِّين: عبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري (ت 1255هـ) .

632- فواتح الرحموت شرح مُسلَّم الثبوت، مطبوع مع المستصفى للغزالي.

أبو نُعَيم: أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت 463هـ) .

633- تثبيت الإمامة وترتيب الخلافة، تحقيق: إبراهيم علي التهامي، دار الإمام مسلم ـ بيروت، ط الأولى 1407هـ/1986م.

634- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، دار الكتب العلمية ـ بيروت .

635- ذكر أخبار أصبهان: سيد كروي حسن، دار الكتب العلمية ـ بيروت ط الأولى 1410هـ/1990م.

636- دلائل النبوة، تحقيق: د. محمد رواس قلعجي، وعبد البر عباس، دار النفائس ـ بيروت، ط الثانية 1406هـ/1986م.

نُعَيم: نعيم بن حماد المروزي (ت 229هـ) .

637- الفتن، تحقيق: د. سهيل زكار، دار الفكر ـ بيروت 1414هـ/1993م.

النَّعِيْمي: عبد القادر بن محمد الدمشقي (ت 927هـ) .

638- الدارس في تاريخ المدارس، تحقيق: جعفر الحسني، دار الكتاب الجديد، ط الأولى 1401هـ/1981م.

ابن نُقْطَة: محمد بن عبد الغني البغدادي (ت 626هـ) .

639- التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، تحقيق: كمال الحوت، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط الأولى 1408هـ/1988م.

النَّوَوِي: أبو زكريا يحيى بن شرف الدين (ت 676هـ) .

640- التقريب والتيسير، تعليق: صلاح محمد عويضة، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط الأولى 1407هـ/1987م.

641- المجموع شرح المهذب، دار الفكر ـ بيروت .

642- المنهاج بشرح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

ابن هِداية الله: أبو بكر بن هداية الله الكوراني (ت 1014هـ) .

643- طبقات الشافعية تحقيق: عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت،ط الثالثة 1402هـ/1982م.

الهدَّة: محمد بن حسين .

644- حاشية على قرة العين، شرح ورقات إمام الحرمين، مطبعة التليلي ـ تونس سنة 1368هـ

الهَرَوِي: عبد الله بن محمد الأنصاري (ت 481هـ) .

645- ذم الكلام، تحقيق: د. سميح دغيم، دار الفكر اللبناني ـ بيروت، ط الأولى 1994م .

ابن هِشَام: عبد الملك بن هشام (ت 213هـ) .

646- السيرة النبوية، تحقيق: د. همام سعيد،ومحمد أبو صعيليك، دار المنار-الزرقاء/الأردن، ط الأولى

ابن الهُمَام: محمد بن عبد الواحد (ت 161هـ) .

647- فتح القدير، مطبعة البابي الحلبي، 1389هـ/1970م.

الهَمَذاني: القاضي عبد الجبار بن أحمد (ت 415هـ) .

648- تثبيت دلائل النبوة، تحقيق: عبد الكريم عثمان، دار العربية ـ بيروت.

649- شرح الأصول الخمسة، تحقيق: عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة ـ القاهرة.

650- فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، تحقيق: فؤاد سيد، الدار التونسية للنشر 1393هـ/1974م.

هنَّاد: هناد بن السري (ت 243)

651- الزهد، تحقيق: عبد الجبار الفريوائي دار الخلفاء ـ الكويت.

الهِنْدِي: علي بن حسام الدين الشهير بالمتقي الهندي، (ت 925هـ).

652- كنز العمال، مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

653- منتخب كنز العمال، مطبوع بهامش مسند الإمام أحمد.

الهَيْتَمي: أحمد بن محمد بن حجر (ت 973هـ) .

654- فتح المبين لشرح الأربعين، دار الكتب العلمية ـ بيروت، 1398هـ/1978م.

الهَيْثمي: نور الدين.

655- بغية الباحث عن زوائد الحارث، مركز السنة والسيرة النبوية ـ المدينة المنورة، ط الأولى.

656- كشف الأستار عن زوائد البزار، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ط الثانية 1404هـ/1984م.

657- مجمع البحرين في زوائد المعجمين،.

658- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط الثالثة 1402هـ/1982م.

الواحِدِي: علي بن أحمد (ت 468هـ) .

659- أسباب النزول، دار ومكتبة الهلال ـ بيروت ط الأولى 1983م.

660- الوسيط في تفسير القرآن.

ابن الوزير: محمد بن إبراهيم (840هـ).

661- العواصم والقواصم، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ـ بيروت،ط الأولى1408هـ/1988م.

وكيع: وكيع بن الجراح الرؤاسي (ت 197هـ) .

662- الزهد، تحقيق: عبد الجبار الفريوائي، مكتبة الدار ـ المدينة المنورة، ط الأولى 1404هـ/1984م.

ابن وهب: عبد الله بن وهب (ت 175هـ) .

663- الجامع، نشره: دايفيد ويل ـ القاهرة سنة 1942م.

664- القدر، تحقيق: د. عبد العزيز عبد الرحمن، دار السلطان للنشر، ط الأولى 1406هـ/1986م.

أبو يَعْلى: أحمد بن علي بن المثنى الموصلي (ت 307هـ) .

665- المسند، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، دار القبلة للثقافة الإسلامية ـ جدة ومؤسسة علوم القرآن ـ بيروت، ط الأولى 1408هـ/1988م.

اليُونِيْنِي: موسى بن محمد (ت 726هـ) .

666- ذيل مرآة الزمان ـ حيدر أباد الدكن ـ الهند 1374هـ/1954م.

كما رجعت إلى عددٍ من فهارس الكتب وفهارس المخطوطات، وبعض المعاجم التي اشترك في تصنيفها أكثر من مؤلِّفٍ، وهذا حصرها :

667- إسعاف الملحين بترتيب أحاديث إحياء علوم الدين، محمود سعيد ممدوح، دار البشائر ـ بيروت، ط الأولى 1406هـ/1986م.

668- البغية في ترتيب أحاديث الحلية، لعبد العزيز بن محمد بن الصديق، دار القرآن الكريم .

669-الدرر المجموعة بترتيب أحاديث اللآلئ المصنوعة، رتبه رياض عبد الهادي، دار البشائر الإسلامية، ط الأولى 1408هـ/1988م.

670- فهارس سنن الدار قطني، إعداد: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة ـ بيروت، ط الأولى 1406هـ 1986م.

671- فهارس سنن النسائي، محمد أيمن الشبراوي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط الأولى 1408هـ/1988م.

672- فهارس شرح معاني الآثار، أعده : ربيع أبو بكر عبد الباقي، دار الجيل ـ بيروت، ط الأولى 1412هـ/1991م.

673- فهارس مجمع الزوائد، إعداد محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط الأولى 1406هـ/1986م.

674- فهارس المستدرك للحاكم، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط الأولى 1407هـ/1987م.

675- فهرس أحاديث السنن الكبرى للبيهقي، إعداد: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار لمعرفة ـ بيروت، ط الأولى 1406هـ/1986م.

676- فهرس أحاديث كشف الأستار، إعداد: محمد أيمن الشبراوي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط الأولى 1408هـ/1988م.

677- فهرس أحاديث مسند الإمام أحمد بن حنبل، إعداد : محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط الأولى 1405هـ/1985م.

678- فهرس أحاديث مسند الحميدي، إعداد يوسف المرعشلي، دار النور الإسلامي، ودار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط الأولى 1408هـ/1988م.

679- فهرس أحاديث مسند الإمام الشافعي إعداد يوسف المرعشلي، دار النور، والبشائر الإسلامية ـ بيروت،ط الأولى 1407هـ/1988م.

680- فهرس معجم الطبراني، إعداد: عبد العزيز السرحان، دار اليقين ـ الرياض، ط الأولى 1403هـ/1983م.

681-الفهرس الشامل للتراث العربي المخطوط، مؤسسة آل البيت ـ عمان/الأردن 1991م.

682- المحيط (معجم لغوي حديث) وضعه: أديب اللجمي، البشير بن سلامة، نبيلة الرزاز، دار المحيط ـ بيروت.

683- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، إعداد: مجموعة من المستشرقين، ونشره: د. أ. ي. فنسنك دار الدعوة (إستانبول/تركيا) دار سحنون ـ تونس 1987م.

684- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، إعداد: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت .

685- مفتاح الترتيب لأحاديث الخطيب، لأحمد بن الصديق الغماري، دار القرآن الكريم .

686- مفتاح كنوز السنة، إعداد: د. أ. ي. فنسنك، نقله إلى العربية: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، 1403هـ/1983م.

687- موسوعة الحديث الشريف، صلاة الجمعة، تأليف: د. عبد الملك بكر عبد الله قاضي، دار العاصمة ـ الرياض، ط الأولى 1410هـ.